الشورى
Ash-shura

العدد ١٣٠ • السنة الرابعة عشرة • صفر ١٤٣٣ هـ

زيارة ناجحة لوفد المجلس إلى الأردن

وزير الشؤون الاجتماعية:
الوزارة تقدم مساعدات تصل إلى ٤٦ مليار ريال سنوياً

إدارات للكوارث والأزمات.. ضرورة أم رفاهية؟

د. عبدالله العسكر: اختلاف وجهات النظر بين الأعضاء ظاهرة صحية

الأعضاء يطالبون مؤسسة التقاعد بكشف استثماراتها الداخلية والخارجية

تحتاري

فحصك الآن ...
يعني الأمان

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

حضور الوزراء لمجلس الشورى

بيانات وأهداف مشتركة

د. محمد المهنا •

شهد مجلس الشورى مؤخراً حضور وزيرين للمجلس هما معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين. وبقدر ما تميز لقاء معالي وزير المياه والكهرباء بأعضاء المجلس بالصراحة والمكاشفة، جاء لقاء معالي وزير الشؤون الاجتماعية واضحاً وجلياً. ولعل أهم ما يلاحظ على لقاءات الوزراء برئيس وأعضاء المجلس أنها دائماً تتعرض - وبشكل مباشر – لما يتعلق بتقديم خدمة أفضل للمواطنين وتحسين أوضاعهم. ويتضح ذلك سواء في كلمات الوزراء التي يلقونها أمام المجلس أو في إجاباتهم على أسئلة الأعضاء أو الاستفسارات التي ترد من المواطنين عبر موقع المجلس على شبكة الإنترنت.

وبرغم أن معالي رئيس المجلس يؤكد دائماً أن رغبة المجلس في حضور أصحاب المعالي الوزراء تأتي للاستيضاح منهم في موضوعات تدخل في اختصاص الوزارات التي يتولون مسؤوليتها إلا أنهم يحرصون على تقديم بيان كامل لجهود وإنجازات وزاراتهم، مما يوضح الصورة كاملة ويعكس - من ضمن ما يعكس - اهتمام الحكومة بتوفير كل الدعم للخدمات المقدمة للمواطنين.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات ذات البعد الخاص وذلك لملامسة مسؤولياتها لعدة فئات من المجتمع ترى الدولة أن لها الأولوية في تقديم الخدمة لها والعناية بها في أكثر من جانب. وما ذكره معالي الوزير في كلمته أمام المجلس من أرقام يعكس حجم الإنفاق الكبير الذي تقدمه الحكومة للفئات المحتاجة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وبنظرة سريعة لما ذكره معالي الوزير من أرقام لحجم الإنفاق والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تسديد فواتير استهلاك الكهرباء للمحتاجين بأكثر من ٦٩٠ مليون ريال، ورعاية الوزارة لأكثر من ٧٧٥ ألف حالة ضمان اجتماعي، وتقديم إعانات لأكثر من ٣٢٨ ألف معاق بقيمة ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون ريال، وتقديم مبلغ ٣٦٠ مليون ريال للأسر الحاضنة والبديلة لرعاية الأيتام، و٢٣٠ مليون ريال لأسر السجناء خلال تسعة أعوام، يتضح جلياً حرص ولاة الأمر على هذه الفئات وأولويتها بالرعاية الاجتماعية.

وتجسد تلك الأرقام المعنى الذي عبر عنه معالي رئيس المجلس حينما قال إن الوزارة تقوم بخدمات اجتماعية وخيرية وإنسانية مهمة تلامس حاجات فئات عدة من المواطنين. فكان حقاً أن تكون الأرقام بهذا الحجم الكبير لتواكب احتياجاتهم.

إن حضور الوزراء وكبار المسؤولين لمجلس الشورى للرد على استفسارات الأعضاء والمواطنين يأتي إضافة وتأكيداً لدوره في مجال الرقابة على الأجهزة الحكومية، وتحقيق الهدف الذي يصبو إليه الجميع وهو التكامل والتعاون بين الأجهزة لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في خدمة المواطنين.

رئيس التحرير

المحتويات

تحقيق 28

إدارات للكوارث والأزمات.. ضرورة أم رفاهية؟

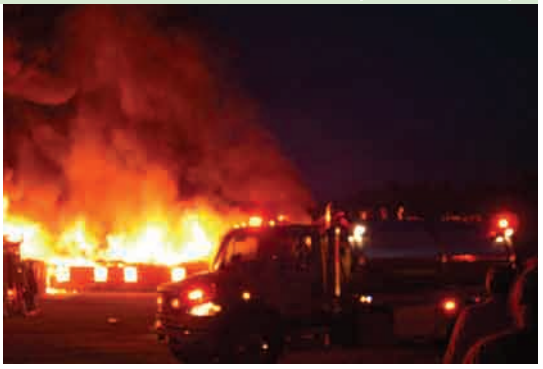

تقع في حياتنا الكثير من الحوادث والكوارث والأزمات، وظهرت الحاجة الضرورية لوضع الخطط لمواجهة ومحاولة درء مخاطرها مثل تشكيل إدارة تعنى بالاستعداد المبكر لمواجهة تلك الكوارث والأزمات ثم اتخاذ القرارات والتصرف على أن تكون لها صلاحيات واسعة وسرعة في اتخاذ القرارات العاجلة.

نتساءل في هذا التحقيق عن إمكانية إنشاء مثل هذه الإدارة في الجهات الحكومية أو الأهلية، وكيف يمكن زيادة الوعي بثقافة إدارة الكوارث مع التأكيد على دور المتطوعين وهل يؤثر ذلك على الدور الطبيعي للجهات الرسمية المعنية بذلك مثل الهلال الأحمر والدفاع المدني؟

زيارة 40

زيارة ناجحة لوفد المجلس إلى الأردن

أشاد الملك عبدالله الثاني ملك الأردن خلال استقباله معالي رئيس مجلس الشورى بالعلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط بلاده بالمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، وأعرب عن تقديره واعتزازه بصلات القربى والتاريخ المشترك والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين حكومة وشعباً.

ونقل معالي رئيس مجلس الشورى من جانبه تحيات وتقدير قيادة البلاد، مثمناً حرص جلالته على دعم العلاقات بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات. وكان وفد المجلس قد قام بزيارة رسمية للأردن التقى خلالها أيضاً كبار المسؤولين البرلمانيين والحكوميين.

دراسة 46

أصول ومنهجيات البحوث والدراسات البرلمانية

تهدف المعلومات الأصلية في البحوث والدراسات البرلمانية إلى سبر أغوار الموضوع لأن البحث أو الدراسة البرلمانية يكون هدفها الرئيسي التوطئة لاتخاذ قرار أو توصية برلمانية تجاه عمل من أعمال الحكومة، أو مطالبتها بشيء ما. فمن الأولى أن يتفهم الباحث البرلماني أن المعلومات الأصلية واردة من مصادرها الرسمية حتى يتم اتخاذ القرار أو التوصية والمطالبة البرلمانية قائمة على أساس من الحقيقة القائمة في ذات الوقت لدى السلطة التنفيذية. دكتور جلال البنداري يقدم دراسة حول الموضوع.

حوار 34

د. عبدالله العسكر:
اختلاف وجهات النظر بين الأعضاء ظاهرة صحية

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله العسكر أن اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس الشورى ظاهرة صحية، وأن المجلس يعمل ضمن آلية مقررة تضبط إيقاع العمل فيه حسب نظامه. وأكد أن هناك معارضة داخل المجلس لكنها لا تشبه تلك التي في البرلمانات الغربية. ولم ينكر وجود قادة للرأي ولكنهم قادة فكر لمصلحة الوطن.

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس الحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

اتجاهات

43

د. مفلح الرشيدي

51

أ.د محسن الحازمي

57

أ. زامل الركاض

66

د. عبدالله العسكر

تحت القبة

8

مجلس الشورى يوافق على نظام الأوسمة السعودية

حملات توعوية من هيئة الأمر بالمعروف لمكافحة الجرائم الأخلاقية

الشهادات الصحية المزورة والوضع المالي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية يثيران تساؤلات الأعضاء

الأعضاء: انجاز ٦٠٪ فقط من مشروع التحول التقني رقم متواضع جداً

المجلس يناقش تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء

نظام للتحكيم لسرعة فض المنازعات ومعالجة التداخل والازدواجية في النظام الحالي

مجلس الوزراء يشدد على خطورة الوضع في سوريا ويطلب من الجميع تحمل مسؤولياتهم أمام الله

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء يوم ١٤٣٣/٢/٢٩هـ في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على فحوى الرسالتين اللتين تسلمهما - أيده الله - من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة أن المجلس ناقش بعد ذلك جملة من التقارير عن تطور الأحداث في المنطقة والعالم، ومن ذلك الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، واطلع في هذا الشأن على مطالبة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة، الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية بالبدء في حوار سياسي جاد تحت رعاية الجامعة العربية بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بإشراف عربي ودولي. واستعرض المجلس موقف المملكة سحب مراقبيها نظراً لعدم تنفيذ الحكومة السورية لأي من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساساً لحقن الدماء السورية الغالية.

وشدد مجلس الوزراء على أن الوضع في سوريا بالغ الخطورة ويتطلب من الجميع تحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام الله.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء تطرق بعد ذلك إلى عدد من المؤتمرات والنشاطات العلمية والاقتصادية التي عقدت في المملكة، وقدر عالياً توصيات خادم الحرمين الشريفين خلال كلمته في افتتاح مؤتمر الصناعيين الخليجي الثالث عشر بدعم وتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات الصناعية في مجال البحث العلمي ودعم البحث العلمي في الصناعة وتبني ودعم عمل شباب دول الخليج في مجال البحث العلمي، كما شدد على المضامين المهمة التي اشتملت عليها كلمته - حفظه الله - أمام منتدى التنافسية الدولي السادس وتأكيده على أن تكون ريادة الأعمال فكراً وسلوكاً يتبناه القطاعان العام والخاص بما ينسجم مع جهود الدولة نحو دعم أصحاب الشركات الناشئة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة للشباب ليصبحوا رواد أعمال يوفرون الفرص الوظيفية لهم ولغيرهم من أبناء وبنات هذا الوطن باعتبارهم شريحة مهمة لمستقبل الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية.

وأفاد معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٣/٦١) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٤هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ومعهد البيروني للدراسات الشرقية بجمهورية (أوزبكستان)، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٢/٢/١٢هـ الموافق ٢٠١١/١/١٦م، بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء اعتماد الحسابات الختامية لصندوق التنمية الصناعية السعودي للأعوام المالية: (١٤١٨/١٤١٩هـ) و(١٤١٩/١٤٢٠هـ) و(١٤٢٢/١٤٢٣هـ) و(١٤٢٣/١٤٢٤هـ) و(١٤٢٤/١٤٢٥هـ) و(١٤٢٦/١٤٢٧هـ) و(١٤٢٧/١٤٢٨هـ) و(١٤٢٨/١٤٢٩هـ) و(١٤٣٠/١٤٣١هـ).

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البترول والثروة المعدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع بروتوكول معدّل للبروتوكول الموقع بين المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن - المصدق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٧/٤/٢٥هـ - والتوقيع عليه بحسب الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من المؤسسة العامة للتقاعد، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٧/٦٦) وتاريخ ١٤٣٢/١١/١٨هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي:

١ - يكون تطبيق أحكام النظام الموحد لمدّ الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس - على أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين بنظام التقاعد بشكل اختياري.

٢ - إذا رغب صاحب المعاش التقاعدي المشمول بنظام التقاعد في الخضوع لأحكام النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يوقف صرف معاشه التقاعدي وفقاً لأحكام نظام التقاعد.

٣ - تسري أحكام الفقرتين (١) و(٢) الآنف ذكرهما من تاريخ تطبيق أحكام النظام الموحد لمد الحماية التأمينية.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

المجلس يسمي رؤساء ونواب وأعضاء لجانه المتخصصة للسنة الرابعة من الدورة الخامسة

أعاد مجلس الشورى خلال أعمال جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٢٩هـ ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تكوين لجانه المتخصصة وتسمية رؤساء ونواب رؤساء اللجان لأعمال السنة الرابعة من الدورة الخامسة. وذلك عقب استعراض المجلس لتقرير الأمانة العامة بهذا الشأن.

وقد استمع المجلس خلال الجلسة إلى التقرير المقدم من الأمانة العامة بشأن إعادة تكوين اللجان المتخصصة والتي بلغت ثلاث عشرة لجنة متخصصة.

وقد لبى التشكيل الجديد لتكوين اللجان المتخصصة لأعمال السنة الرابعة غالبية الرغبات التي تقدم بها أعضاء المجلس للترشح إلى اللجان، حيث تحققت الرغبة الأولى لأعضاء المجلس بنسبة ٨٣٪ بينما تحققت الرغبة الثانية بنسبة ٨٪، والرغبة الثالثة تحقق منها ٩٪.

ووافق المجلس على تكوين لجانه المتخصصة لأعمال السنة الرابعة من الدورة الخامسة على النحو الآتي:

أولاً: لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية.

ثانياً: لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب.

ثالثاً: لجنة الإدارة والموارد البشرية.

رابعاً: لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة.

خامساً: لجنة الشؤون الأمنية.

سادساً: لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي.

سابعاً: لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية.

ثامناً: لجنة الشؤون الخارجية.

تاسعاً: لجنة الشؤون الصحية والبيئة.

عاشراً: لجنة الشؤون المالية.

الحادية عشرة: لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة.

الثانية عشرة: لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الثالثة عشرة : لجنة حقوق الإنسان والعرائض.

وتم تحديد أعضاء كل لجنة وتسمية رئيسها ونائبه بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين وجاء على النحو التالي:

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

عضو المجلس الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم رئيساً للجنة، وعضو المجلس الدكتور فالح بن محمد الصغير نائباً، ولجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عضو المجلس الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان رئيساً، وعضو المجلس حمد بن عبدالله القاضي نائباً، ولجنة الإدارة والموارد البشرية عضو المجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل ناجي رئيساً، وعضو المجلس الدكتور راشد بن حمد الكثيري نائبا، ولجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة عضو المجلس أسامة بن علي قباني رئيساً، وعضو المجلس الدكتور سعيد بن عبدالله الشيخ نائباً، ولجنة الشؤون الأمنية عضو المجلس الدكتور سعود بن حميد السبيعي رئيساً، وعضو المجلس اللواء طيار عبد الله بن عبدالكريم السعدون نائباً، ولجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي عضو المجلس الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح رئيساً، وعضو المجلس الدكتور مشعل بن فهم السلمي نائباً، ولجنة الشؤون الثقافية والإعلامية عضو المجلس الدكتور سعد بن عبدالرحمن البازعي رئيساً، وعضو المجلس الدكتور زامل بن عباس أبو زناده نائباً، ولجنة الشؤون الخارجية عضو المجلس الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر رئيساً، وعضو المجلس الدكتور صدقة بن يحيى فاضل نائباً، ولجنة الشؤون الصحية والبيئة عضو المجلس الدكتور محسن بن علي الحازمي رئيساً، وعضو المجلس الدكتور علي بن صالح الدهيمان نائباً، ولجنة الشؤون المالية عضو المجلس الدكتور سعد بن محمد مارق رئيساً، وعضو المجلس الدكتور حاتم بن حسن المرزوقي نائباً، ولجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة عضو المجلس المهندس محمد بن حامد النقادي رئيساً، وعضو المجلس الدكتور علي بن سعد الطخيس نائباً، ولجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عضو المجلس الدكتور فيصل بن عبدالقادر طاهر وعضو المجلس الدكتور جبريل بن حسن العريشي نائباً، ولجنة حقوق الإنسان والعرائض عضو المجلس سليمان بن عواض الزايدي رئيساً، وعضو المجلس الدكتور عبد الرحمن بن أحمد هيجان نائباً.

وزير الشؤون الاجتماعية د. يوسف العثيمين:

الوزارة تقدم إعانات سنوية تتجاوز ٢٦ مليار ريال

أكد معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أن مجلس الشورى داعم ومساند للوزارة، وقال: إن الوزارة تنفق إعانات سنوية تتجاوز ٢٦ مليار ريال، إضافة إلى تنفيذ عدة برامج ضمانية مساندة كبرنامج الدعم التكاملي لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسرة وخط الفقر، وبرنامج المساعدات النقدية للحقيبة والزي المدرسي السنوي وغيرها.

وأكد معاليه أن الصندوق الخيري الاجتماعي يهدف لمعالجة العوز بطرق غير تقليدية، وأوضح أن الوزارة تهتم بأسر السجناء وتصرف لهم مساعدات مادية وعينية، كما شدد على أهمية نشر ثقافة العمل التطوعي والخيري.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بحضور معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، وعدد من مسؤولي الوزارة، لمناقشة عدد من الموضوعات التي تدخل في اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية.

العثيمين: تسديد فواتير استهلاك الكهرباء للمحتاجين بأكثر من ٦٩٠ مليون ريال

وقد رحب معالي رئيس المجلس في مستهل الجلسة بمعالي وزير الشؤون الاجتماعية، مؤكداً أهمية ما تقوم به الوزارة من خدمات اجتماعية وخيرية وإنسانية تلامس حاجة فئات عدة من المواطنين، مؤكداً أن رغبة المجلس في حضور معالي وزير الشؤون الاجتماعية تأتي للاستيضاح منه في موضوعات تدخل في اختصاص الوزارة في سياق تناول المجلس لما يلامس ويهم المواطن في معيشته وحياته اليومية، لافتاً إلى أن ذلك يعد امتداداً لسياسة المجلس في التواصل والتعاون بشكل تكاملي مع مختلف أجهزة الدولة وقطاعاتها وفق الدور المنوط به بما يحتم ضرورة التكاتف بين مختلف أجهزة الدولة لتحقيق تطلعات القيادة الحكيمة رعاها الله، وآمال وطموحات المواطن الكريم.

عقب ذلك، ألقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية كلمة قدم خلالها شكره وتقديره لرئيس وأعضاء المجلس على ما تجده أعمال الوزارة من دعم ومساندة من قبل المجلس، بهدف الارتقاء بالعمل الاجتماعي والأنشطة

الشؤون الاجتماعية رعت عام ١٤٣٢هـ أكثر من ٧٧٥ ألف حالة ضمان اجتماعي

التي تقوم بها الوزارة، مشيراً إلى أن الوزارة جهاز خدمة لا يقدم خدماته منفرداً بل يتكامل في تقديم خدماته الاجتماعية مع الأجهزة الخدمية الأخرى لتقديم منظومة متكاملة من الخدمات الاجتماعية للمواطن.

ونوه بأن الوزارة تعوّل على مجلس الشورى أن يكون السند والمؤازر للوزارة في تحقيق أهدافها، مقدماً معاليه نبذة عن أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها وهي الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى أنشطة أخرى تقوم بها بشكل غير مباشر من خلال الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، والصندوق الخيري الاجتماعي، واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم.

وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية لأعضاء المجلس أن الوزارة تنفق في إطار الإعانات الشهرية للمحتاجين بطريقة مباشرة ما يتجاوز ٢٦ ملياراً سنوياً، إضافة إلى الخدمات الإيوائية والتنموية، مشيراً إلى أن وكالة الضمان الاجتماعي بالوزارة تعنى بالفئات التي تحتاج إلى المعاشات والمساعدات النقدية وقد صدر نظام الضمان الاجتماعي بصيغته الجديدة وسلم معاشه الذي تشكل الزكاة مصدره الأساسي كما صدر الأمر السامي الكريم القاضي برفع الحدّ الأعلى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من (٨) إلى (١٥) فرداً ليصبح استحقاق الأسرة الضمانية المكونة من خمسة عشر فرداً مبلغ (٤،٨٤٠) ريالاً.

وأبان أن وكالة الضمان الاجتماعي بالوزارة رعت عام ١٤٣٢هـ أكثر من (٧٧٥،٠٠٠) سبعمائة وخمس وسبعين ألف حالة ضمانية، عبر ٩٥ مكتباً في كافة مناطق ومحافظات المملكة وخمس وحدات ضمانية، مبيناً أن إجمالي ما تم صرفه على المستفيدين من المعاشات والمساعدات الضمانية في ميزانية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ بلغ (٢٤،٧٧٠،٤٥٢،٩١٧) أربعة وعشرين ملياراً وسبعمائة وسبعين مليوناً وأربعمائة واثنين وخمسين ألفاً وتسعمائة وسبعة عشر ريالاً.

وأضاف معاليه أنه بالإضافة إلى المخصصات الشهرية تقدم وكالة الضمان الاجتماعي برامج ضمانية مساندة هي: برنامج الدعم التكميلي لسدّ الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر وخط فقر الجوع، حيث بلغ إجمالي ما صرف على هذا البرنامج منذ إقراره (١،٥٩١،٠٠٠،٠٠٠) مليار وخمسمائة وواحد وتسعون مليوناً، وصرف على هذا البرنامج العام المنصرم مبلغ وقدره (٢٧١،٠٠٠،٠٠٠) مائتان وواحد وسبعون مليون ريال، وبرنامج المساعدات النقدية للحقيبة والزي المدرسي السنوي لأبناء وبنات الأسر الضمانية وبلغ إجمالي ما صرف عليه منذ إقراره مبلغاً وقدره (١٦٥،٠٩٦،٤٤٢) مائة وخمسة وستون مليوناً وستة وتسعون ألفاً وأربعمائة واثنان وأربعون ريالاً، وبرنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، حيث بلغ ما صرف على البرنامج مبلغاً قدره (٦٩٠،١٨٦،٧٠٢) ستمائة وتسعون مليوناً ومائة وستة وثمانون ألفاً وسبعمائة وريالان، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء وبلغ ما صرف عليه (٢،٦٣٣،٣٢٣،٢٥١) مليارات وستمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وخمسون ريالاً، وبرنامج المشاريع الإنتاجية الذي يهدف إلى دفع المستفيدين من الضمان الاجتماعي للاستغناء عن معاش الضمان، حيث بلغت المشاريع الجماعية أو الفردية الناجحة ١٤٣٩ مشروعاً وبلغ ما تم صرفه على هذا البرنامج (٢٤،٩١١،٥٧٢) أربعة وعشرين مليوناً وتسعمائة وأحد عشر ألفاً وخمسمائة واثنين وسبعين ريالاً، وبرنامج الفرش والتأثيث الذي يهدف إلى تحسين مساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي فقد بلغ إجمالي ما صرف عليه (٢١٤،٠٧٣،٩٣٤) ريالاً، وبرنامج المساعدات الضمانية للحالات الحرجة وبلغ ما صرف

الوزارة تقدم إعانات لأكثر من ٣٢٨ ألف معاق صرف لهم العام الماضي ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون ريال

عليه (١٠،٧٨٤،٢١٨،٠٣٢) ريالاً، إضافة إلى برنامج ترميم المنازل الذي سيتم تفعيله في القريب العاجل.

وفيما يتعلق بوكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية أوضح معاليه أن الوزارة تقدم حزمة من البرامج والخدمات لفئات متعددة، منها فئة المعوقين، حيث تقدم برنامج إعانات مادية لعدد (٣٢٨،٨١٧) معوقاً وبلغ ما اعتمد لهم العام المنصرم ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون ريال، وبرنامج الإعانات العينية وتشمل الأجهزة والكراسي الطبية وغيرها وبلغ ما تم صرفه سبعة وثلاثين مليون ريال في العام ١٤٣٢هـ، وبرنامج إعانات المشروعات الفردية والمهنية وصرف عليه مبلغ مليون ريال، وبرنامج جديد بصدد البدء بتنفيذه يستهدف الرعاية المنزلية للمعوقين ورصدت له الوزارة مبلغ خمسين مليون ريال، وبرنامج التأهيل والتدريب والتثقيف والإرشاد ورصدت الوزارة لتنفيذها مبلغ ثمانية وستين مليون ريال، والخدمات الإيوائية للمعوقين تتمثل في الفروع الإيوائية البالغة ٦٢ مركزاً تؤوي ٨٩٦١ حالة، كما تقدم الوزارة لهذه الفئة خدمات عامة تتمثل في إعفاء المعوقين من رسوم تأشيرات استقدام ممرضين وممرضات وعمال وعاملات للخدمة.

وفيما يتعلق بفئة الأيتام أفاد معاليه أن وكالة الرعاية الاجتماعية بالوزارة تقدم إعانات وخدمات تتمثل في إعانات الأسر الحاضنة والأسر البلدية لتشجيعهم على رعاية الأيتام وكفالتهم وبلغ عدد الأيتام لدى الأسر ٧٥٨٣ يتيماً وبلغ إجمالي إعاناتهم للعام الماضي ثلاثمائة وستين مليون ريال، وإعانات الزواج للأيتام عبر دفع المهور بلغت خمسة عشر مليون ريال للعام المالي المنصرم، والرعاية الإيوائية للأيتام فقد بلغ عدد دور الأيتام ٢٤ داراً تؤوي ١١٧١ يتيماً ويتيمة من مختلف الأعمار، وبالنسبة لفئة المسنين فقد بلغ عدد الدور التي تقوم بخدمة هذه الفئة ١٢ داراً في مختلف مناطق المملكة وتحتضن ٧١٦ حالة تقدم لهم كافة الخدمات التي يحتاجونها خاصة الصحية منها مع ربطهم بذويهم قدر الإمكان.

وفي قطاع وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية أفاد معاليه أن الوزارة تقدم خدماتها على أربعة منافذ هي مراكز التنمية الاجتماعية في المملكة والتي بلغت ٣٤ مركزاً، ولجان التنمية المحلية الاجتماعية وعددها ٢٧٠ لجنة وتهدف إلى تحقيق أمور منها، النهوض بالجوانب الثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، والجمعيات الخيرية التي يبلغ عدد المؤسسات الخيرية منها ٦١٤ مؤسسة، ويبلغ إجمالي إعانات الوزارة المختلفة لهذه الجمعيات أربعمائة وخمسين مليون ريال سنوياً، مشيراً إلى الوزارة بدأت في برنامج جديد يهتم بالتدريب الحرفي والمهني للنساء لتأهيلهن على حِرَف ومهنٍ كأسر منتجة.

كما استعرض معالي وزير الشؤون الاجتماعية برامج

الوزير: صرفنا ٢٣٠ مليون ريال لأسر السجناء خلال تسعة أعوام ومساعدات عينية لهم بحوالي ٩٠ مليون ريال

ومشروعات الإستراتيجية الوطنية للإنماء في مرحلتها الأولى ومنها الموافقة على استحداث برنامج الدعم التكميلي لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد وخط فقر الجوع بحدود حجم دعم يبلغ مائتين وأربعة وستين مليون ريال سنوياً، وكذلك دعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ ثلاثمائة مليون ريال سنوياً، كما تم زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من مائة مليون إلى ثلاثمائة مليون ريال سنويات وتخصيص مبلغ مقداره عشرة آلاف مليون ريال للإسكان الشعبي.

وأوضح معاليه أن من أهم وسائل مكافحة الفقر هي معالجة البطالة، ودعم الإسكان، وعلاج تدني مستوى الأجور، والاهتمام بالتوزيع المناطقي لمشروعات الدولة، وتضمنت المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي عدداً من البرامج والمشروعات

رئيس المجلس: المجلس يسعى للتواصل والتعاون مع مختلف أجهزة الدولة وقطاعاتها

التي تعمل على مكافحة الفقر إقامة مشروع الامتياز التجاري وبيت المحترف السعودي وتخصيص مبلغ قدره ١٠٠ مليون ريال سنوياً لذلك، ودعم البرامج المساندة للطلاب المحتاجين في وزارة التربية والتعليم، وتخصيص مبلغ قدره ٤٧٦ مليون ريال سنوياً، ودعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات بتخصيص نسبة من مقاعد القبول لأبناء تلك الأسر وإعفائهم من دفع رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي وإعطائهم الأولوية في الإسكان الجامعي.

ولفت إلى أن الصندوق الخيري الاجتماعي يهدف إلى معالجة العوز بطرق غير تقليدية ترتكز على النظرة الشاملة لأبعاد مشكلة العوز وأسبابها وتهيئة المناخ للحد منه بإيجاد برامج ترتكز على تأهيل المستفيدين وتنمية قدراتهم لسوق العمل، وفيما يتعلق بجهود الوزارة بشأن اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم)، أوضح أن أنه منذ إنشاء اللجنة وخلال تسعة أعوام وصلت الإعانات المالية التي تم صرفها كمساعدات مالية لأسر السجناء إلى مبلغ ٢٣٠ مليون ريال، والمساعدات العينية المتمثلة في المواد الغذائية والملابس والأثاث المنزلي والأجهزة الكهربائية بلغت ما يقارب ٩٠ مليون ريال.

وتطرق معالي وزير الشؤون الاجتماعية إلى أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها الوزارة في أدائها للمهام الموكلة إليها، من بينها عدم توفر الأراضي المناسبة لإقامة دور ومراكز الوزارة خاصة في المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة والدمام.

بعد ذلك أجاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية على

تساؤلات واستفسارات أعضاء المجلس مؤكداً أن مجلس الشورى هو مرآة لجهود الوزارات والأجهزة الحكومية، فمن خلال دراسته ومناقشته لتقارير الأداء السنوية لتلك القطاعات يتضح حجم الجهد المنجز، وتبين القصور في خدماتها.

وحول تفعيل المجلس الأعلى للمعوقين، أوضح معاليه أن المسؤولية تجاه المعاقين لا تقتصر على الوزارة وحدها فهناك جهات ذات علاقة تشترك في هذا الجانب تعليمية وصحية.

وعن ظاهرة التسول في المملكة أبان الدكتور العثيمين أن المتسولين في غالبتهم من الأجانب المقيمين غير النظاميين، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن المتسول السعودي وتتخذ بحقه الإجراءات التي نص عليها نظام مكافحة التسول، في حين أن المتسول الأجنبي مسئولية الجهات الأمنية التي تسلمه إلى إدارة الترحيل وبالتالي يتم ترحيله إلى بلاده لأنه خاضع لنظام الإقامة في البلاد، مؤكداً أن هناك جهوداً مشتركة بين الوزارة مع الجهات الأمنية لتعقبهم وترحيلهم.

وعن وضع مرض التوحد وجهود الوزارة وما تقدمه من خدمات اجتماعية وتعليمية، أوضح معاليه أن مرضى التوحد مدرجون ضمن فئات المعوقين من حيث الإعانة والتعليم والتأهيل.

وعن الجمعيات الخيرية في المملكة بيّن الدكتور العثيمين أن الأصل في إنشاء الجمعيات الخيرية هو من المجتمع ودور الوزارة يقتصر على الترخيص بعد التأكد من وضوح الأهداف وعدم الازدواجية في عملها مع جمعية خيرية أخرى في نفس المدينة أو المحافظة. وشدد على أهمية نشر ثقافة العمل التطوعي والخيري لأن مثل هذا العمل أوسع بكثير من أن يقتصر على الأيتام والأمراض، وعن جهود الوزارة في البحث عن المستحقين لإعانات الضمان الاجتماعي أو ذوي الإعاقة في الهجر والمراكز، كشف معاليه عن خدمة جديدة سيتم تدشينها قريباً تتمثل في سيارة مجهزة بمكتب ضمان اجتماعي متنقل ستجوب بمشيئة الله جميع المحافظات والهجر والمراكز في مختلف مناطق المملكة التي لا يوجد فيها مكتب ضمان اجتماعي.

رئيس المجلس: دعوة معالي الوزير تأتي في إطار تناول المجلس لما يلامس ويهم المواطن في معيشته وحياته اليومية

وأهاب معاليه برجال الأعمال والموسرين بدعم البرامج التنموية في المملكة واقتراح إنشاء صندوق خيري للمسؤولية الاجتماعية يسهم فيه رجال الأعمال وأهل الخير للصرف منه على برامج الإنماء الاجتماعي، وفيما يتعلق بالمشروع الخيري للإسكان الشعبي وما تم بشأنه، أوضح أن جميع ما يتعلق بالإسكان تم إسناده إلى وزارة الإسكان بحكم النظام.

قروض وفرص عمل للفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي

وافق مجلس الشورى على قرار بدعم وزارة الشؤون الاجتماعية بالموارد اللازمة، للتوسع في إيصال خدمات الرعاية المؤسسية والتنمية الاجتماعية للمناطق التي لم تصلها بعد، وطالب القرار الوزارة بتوقيع مذكرات تفاهم مع البنك السعودي للتسليف والادخار والصندوق الوطني الخيري الاجتماعي بشأن إعطاء قروض للفئات المحتاجة لإنشاء مشروعات صغيرة، ونص القرار على أن تتباحث الوزارة مع وزارة العمل لإيجاد فرص عمل في القطاع الخاص لأبناء الفئات المحتاجة من المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وأن تضمن الوزارة تقريرها القادم إحصائية بعدد من خرج من الضمان الاجتماعي لتوفر فرصة عمل، أو وجد مهنة تغنيه عن الضمان الاجتماعي، مع متابعة الوزارة موضوع استخراج هوية وطنية من وزارة الداخلية لذوي الظروف الخاصة (مجهولي الأبوين)، ودراسة وضع الجمعيات الخيرية والعمل على تطويرها كماً ونوعاً.

جاء ذلك خلال جلس المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٨هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

قلادة بدر الكبرى.. وقلادة الملك عبدالعزيز أرفع الأوسمة

المجلس يوافق على نظام الأوسمة السعودية

د. عبدالرحمن هيجان

وسام الملك عبدالعزيز يُمنح تقديراً لمن يقدم خدمات كبرى للدولة

وافق مجلس الشورى على نظام الأوسمة السعودية الذي يمنح بموجبه الأوسمة السعودية بأوامر ملكية لملوك ورؤساء الدول والشخصيات المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، تكريماً لهم، أو تقديراً لما قاموا به من أعمال، أو تخليداً لوقائع مهمة، أو تسجيلاً لمناسبات ذات قيمة وطنية.

وحددت مواد النظام الأوسمة السعودية ودرجاتها ومنحت إحدى مواده الحق للوزارات والأجهزة الحكومية المماثلة والجمعيات الأهلية في ترشيح من تراه لنيل أحد الأوسمة المنصوص عليها في النظام بمناسبة اليوم الوطني، وذلك بناء على توصية لجنة برئاسة الوزير أو رئيس الجهاز الحكومي، ويقصر الترشيح على من قاموا بعمل متميز واستثنائي، وترفع الترشيحات إلى رئيس مجلس الوزراء قبل اليوم الوطني بثلاثة أشهر على الأقل ويعلن عن من يمنحون هذه الأوسمة بمناسبة اليوم الوطني من كل عام، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/١هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه اقتراح تحديث نظام الأوسمة السعودية، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان، قائلاً: فيما يتعلق بطلب النظر إلى نظام الأنواط العسكرية، فإن اللجنة تود الإشارة هنا إلى أن لكل نظام نطاقه وخصائصه ومجالات تطبيقه، وبالتالي فإنه يبقى لكل نظام أحكامه الخاصة به وهذا يعني عدم الحاجة إلى الرجوع لنظام الأنواط العسكرية.

وأضاف: أما إضافة عبارة تنص على: "التضحية بالنفس" فإن موضوع التضحية بالنفس مشمول بالمادة "التاسعة" من نظام الأوسمة التي حددت مقدمتها المناسبة التي تمنح فيها الأوسمة ومبررات استحقاقها. كما أن موضوع التضحية بالنفس مشمول بالمادة "السابعة" الذي أشار عجزها إلى أن وسام الملك عبدالعزيز يمنح تقديراً لمن يقدم خدمات كبرى للدولة، أو لإحدى مؤسساتها، أو يقوم بخدمات أو أعمال ذات قيمة معنوية مهمة، أو يقدم تضحيات كبيرة.

وقال: الاستحقاقات التي يحصل عليها الشخص عند حصوله على الوسام لا يفترض أن تضاف تفصيلاتها في النظام، حيث إن اللائحة التنفيذية للنظام سوف توضح شروط وإجراءات وقيمة الاستحقاقات عند منح الأوسمة.

وبشأن اقتراح أحد الأعضاء إضافة مادة مستقلة تنص على إمكانية منح الوسام للجهات المتميزة في أدائها تقديراً لخدماتها الجليلة في مجالات عملها، أوضح رئيس اللجنة بأن الأوسمة تمنح للشخص الطبيعي وليس للشخص الاعتباري.

و رداً على اقتراح منح وسام الملك سعود – رحمه الله- للعسكريين، فإن اللجنة ترى الاكتفاء بما ينص عليه النظام من منح وسام الملك فيصل للعسكريين.

وأضاف: هناك من يرى أن تنص المادة "الثانية" على منح قلادة تحمل اسم "قلادة الحرمين الشريفين". واللجنة ترى عدم ملاءمة ذلك والاكتفاء بما تنص عليه هذه المادة من منح قلادة بدر الكبرى، وقلادة الملك عبدالعزيز التي تعد من أرفع الأوسمة.

وأوضح أن الأشخاص المنصوص على منحهم الأوسمة يشمل الجنسين، أما بالنسبة لاقتراح منح الأوسمة لرجال الأعمال وأهل الخير، فهذا متحقق إذ إنهم مشمولون بالفئات التي ينص عليها مشروع النظام.

واختتم قائلاً: هناك مقترح بإضافة عبارة: "التعليم العام والتعليم العالي والمتميزون من الموهوبين ورواد خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة ومقدمو الاختراعات العلمية والحاصلون على البراءات العلمية والريادة الرياضية" في عجز الفقرة "الرابعة" من المادة "التاسعة". وترى اللجنة أن مشروع النظام يسمح بمنح هؤلاء الأوسمة الملائمة لما يقومون به من أعمال.

حملات توعوية من هيئة الأمر بالمعروف لمكافحة الجرائم الأخلاقية

د. إبراهيم البراهيم

هيئة الأمر بالمعروف في أشد الحاجة للكراسي العلمية لأن عملها يلامس حاجات الناس ويخضع لتزايد المتغيرات

وافق مجلس الشورى على قرار دعا فيه الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى القيام بحملات توعوية لمكافحة الجرائم الأخلاقية والمسكرات والسحر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٧هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي

للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، فقال: بالنسبة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها الرئاسة مع عدد من الجامعات وبعض الجهات الحكومية وكذلك الكراسي العلمية التي أنشأتها في عدد من الجامعات، تأتي في إطار سعي الرئاسة لتطوير أدائها وبنيتها الأساسية بمنهجية علمية عبر التعاون مع مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات الحكومية للاستفادة منها في مجال البحث العلمي، للموضوعات المتعلقة باختصاص الرئاسة ومجال التدريب والتأهيل لمنسوبيها ومجال الخدمات التقنية، ومجال التعاون لخدمة المجتمع عبر البرامج التوجيهية، وإتاحة إمكانات تلك المنشآت للجهات المختصة في الرئاسة لإنتاج أعمال توعوية تحقق رسالة الهيئة في المجتمع، وقد أنتج هذا التعاون حسب إفادة المسؤولين في الرئاسة برامج تدريب متخصصة لمنسوبي الرئاسة أفادت العمل الميداني في مجال الأنظمة والضبط والتعامل مع فئات المجتمع والأعمال الموسمية، وأيضاً أعمال بحثية للموضوعات التي تتعلق باختصاص الرئاسة، وكذلك تقويم وتجديد بعض المنتجات التوجيهية التي تصدرها الرئاسة. أما تمويل الكراسي العلمية التي أنشأتها الرئاسة فإنه يكون من قبل من تحمل الكراسي أسماءهم ومن الجامعات التي تحتضن تلك الكراسي.

وأضاف: أما عن مدى حاجة الرئاسة إلى كل هذا الكم من الكراسي العلمية، فقد أفاد المسؤولون فيها أنها بأشد الحاجة إلى مثل هذه الكراسي وذلك لحاجتها الماسة إلى المساندة العلمية التي تخرج من مشكاة الجامعات لكون عمل الهيئة يلامس حاجات الناس ويخضع لتزايد المتغيرات وكثرة المشكلات الاجتماعية التي صاحبت تطور المجتمع ولكون الهيئة من الجهات التي تعنى بمعالجة آثار ذلك وتقليل ضرره على المجتمع.

وأضاف د. البراهيم: الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تؤدي رسالتها بأمر ولي الأمر ووفق نظامها الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٣٧) المؤرخ في ١٤٠٠/١٠/٢٦هـ الذي حددت فيه المهام الموكولة للرئاسة التي ليس من بينها القبض على مخالفي نظام الإقامة وترحيلهم إلى بلادهم ومكافحة الغش التجاري ورفع أسعار البضائع، وقد قدمت توصية إضافية تقضي بدراسة إسناد مراقبة الأسعار في المحلات التجارية إلى الهيئة، وتفضل مقدمها بسحبها اقتناعاً منه بوجهة نظر اللجنة في ذلك.

وقال رئيس اللجنة: إن توصيات اللجنة جاءت منطلقاً مما لحظته خلال دراستها لتقرير الرئاسة من ارتفاع في عدد المخالفات والقضايا التي تتصدى لها في أثناء عملها، ولما سيترتب على ذلك من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ولأهمية التوعية بخطر هذه المخالفات قبل استفحاله. كما جاء ذلك انطلاقاً من كون ذلك من المهام الموكولة إلى الرئاسة والمنصوص عليها في المادة التاسعة من نظامها. أما ما أشار إليه أحد الزملاء من أن ما هدفت إليه هذه التوصية مشمولاً بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها الرئاسة مع بعض الجامعات والجهات الحكومية، فتفيد اللجنة أن هذه التوصية آلية من آليات تنفيذ ما يتوصل إليه في تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وهذه التوصية تهدف وتسعى إلى الحيلولة دون الوصول إلى مرحلة تستفحل فيها المخالفات ومعالجة الأمر ما دام في بدايته. لذا رأت اللجنة أن يعدل صوغها لتكون بالنص الآتي: "على الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القيام بحملات توعوية لمكافحة الجرائم الأخلاقية والمسكرات والسحر بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك".

الأعضاء وهموم الوطن

إغلاق مضيق هرمز

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن احتمال إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية يعد خطراً حالاً وماثلاً، وتساءل: ما دور مجلس الشورى في التعامل مع قضايا الشأن العام السياسية الملحة، على الرغم من أن هناك قضايا عالمية ملحة ولها تأثير على المنطقة العربية، إلا أن موضوع إغلاق مضيق هرمز يأتي ضمن الأولويات. فأقترح أن يسارع مجلس الشورى بدراسة الموضوعات الملحة التي تطرح في الشأن العام.

تتكون من ١٨ مادة لتوفير أقصى درجات العناية للأيتام

اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية تمنح الأيتام مصروفاً شهرياً ورسوماً دراسية وعلاجاً في المستشفيات الخاصة

د. ثامر الغشيان

اللائحة دعت وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع رسوم تعليم وعلاج الأيتام إذا تعذر قبولهم في المدارس وعلاجهم في المستشفيات الحكومية

وافق مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدها يوم ١٤٣٣/٢/١٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية.

ويتكون مشروع اللائحة من ثماني عشرة مادة تهدف إلى توفير أقصى درجات العناية اللازمة للأيتام ومن في حكمهم من السعوديين ممن لا تتوافر لهم الرعاية الأسرية، ولتكون البيوت الاجتماعية شبيهة بالأسر الطبيعية وتقدم الرعاية الإيوائية الشاملة.

ومنح مشروع اللائحة الأولوية في القبول للأيتام أو الذين أنهيت كفالتهم من قبل الأسرة الحاضنة، وحددت المادة الرابعة من مشروع اللائحة بالتفصيل الحالات التي تلحق بالبيوت الاجتماعية. ودعا مشروع اللائحة إلى أن تضع البيوت الاجتماعية خطة سنوية بالبرامج والأنشطة يراعى فيها التنوع والمرحلة العمرية على أن تخصص مبالغ مناسبة لها مع توفر الأماكن والصالات المناسبة لممارسة الأنشطة.

كما منح مشروع اللائحة الحق للأيتام ومن في حكمهم في البيوت الاجتماعية الحصول على مصروف شهري، حيث دعت إحدى مواد اللائحة وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتكفل بدفع الرسوم الدراسية للأيتام ومن في حكمهم في المدارس

والمعاهد والجامعات الأهلية إذا تعذر قبولهم في المدارس والمعاهد الحكومية، وعلاجهم في مستشفيات خاصة إذا تعذر العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية الصحية.

وتناولت مواد مشروع اللائحة تفاصيل تتعلق بحالات انتهاء الإقامة في البيوت الاجتماعية، وشروط تقسيم البيت الاجتماعي حسب الفئة العمرية، وتوفير الكادر الفني المختص نفسياً وتربوياً واجتماعياً لتقديم الخدمات الشاملة للأيتام، فيما أكدت إحدى المواد على ضرورة إيجاد البرامج التأهيلية للجنسين تختص بالحياة الزوجية وكيفية التعامل مع المجتمع بعد خروج المستفيد من البيوت الاجتماعية وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية (دمج مشروع اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية للبنين، ومشروع اللائحة الأساسية لقرى الأطفال "دور الحضانة سابقاً") ، وأوضح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور ثامر الغشيان، أن اللجنة أبقت على كلمة "الأساسية" في اسم المشروع تمييزاً لها عن اللائحة الداخلية التي وردت في مشروع اللائحة، والتي يصدرها معالي وزير الشؤون الاجتماعية ولاشتمال المشروعين المدمجين على كلمة: "الأساسية"، فالأولى: "اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية"، والثانية: "اللائحة الأساسية لقرى الأطفال".

ولفت إلى أن التعريف الموجود في مشروع اللائحة هو تعريف شامل وكافٍ للرعاية، فقد ورد فيه: "الرعاية كل ما يحتاج من يتم إيواؤه من النواحي المادية والاجتماعية والنفسية والتربوية والتأهيلية".

وأشار إلى ما يتعلق بالمطالبة بأن يبقى اليتيم حتى سن ١٨، كما ورد في اللائحة السابقة ولا يبقى في البيوت الاجتماعية بعد تلك السن. قائلاً: إن هذه المرحلة العمرية من أصعب المراحل ودفع الفتى في هذه السن إلى الخروج من الدور أو البيوت الاجتماعية التي نشأ فيها فيه ألوان من المخاطر والانحراف والضياع. ثم يبقى أمر مهم وهو أن خروجه يعني أن تقطع عنه الإعانة التي كان يستلمها في البيوت الاجتماعية، ولا ندري هل يلتحق بالجامعة أم لا، فهو بحاجة إلى متابعة.

وقال: إن من يعيش لدى أسرة حاضنة وتخلت عنه لأي سبب من الأسباب وهو مجهول الأبوين ولا يوجد له مأوى آخر غير هذه البيوت الاجتماعية، له الحق بإعطائه الأولوية في الالتحاق بهذه البيوت بخلاف ممن له أسرة في الأصل.

وأوضح د. الغشيان أن اللجنة رأت الإبقاء على الفقرة الخاصة بالكشف الطبي لأن وجود أطفال لديهم أمراض معدية أو نفسية مستعصية مع أطفال أسوياء فيه آثار سلبية على الطرفين.

ونفى وجود تداخل بين المادة "الرابعة" والمادة "الخامسة" قائلاً: إن المادة "الرابعة" تخص صفة وماهية الأشخاص الذين سوف يلحقون بالبيت، أما المادة "الخامسة" فهي شروط للتنفيذ.

وأشار إلى أن اللجنة أخذت بمقترح الرجوع للنص الوارد من الحكومة حول تخصيص ميزانية مناسبة للبرامج والأنشطة في الفقرة (أ) من المادة "السابعة"، وكذلك أخذت بمقترح عدم تخصيص الأيتام ومن في حكمهم في المادة "الثامنة" ليكون النص شاملاً كل مقيم في هذه البيوت.

وعن عقوبة المخالفات قال: إن من يقوم على هذه البيوت هم موظفو الدولة ويخضعون لنظام الخدمة المدنية ونظام تأديب الموظفين، أما المقيمون في هذه البيوت من الأيتام وغيرهم فتوجد لائحة خاصة لدى الوزارة تعالج المخالفات والسلوكيات والعقوبات، التي تطبق على من يرتكبها، واللائحة تنظيمية لوضع البيوت الاجتماعية.

الأعضاء وهموم الوطن

لقاء المجموعات التشاورية الشبابية

أشار أحد الأعضاء إلى اللقاء الرئيسي الأول للمجموعات التشاورية الشبابية في مناطق المملكة الذي نظمته الهيئة العامة للسياحة والآثار الذي عقد مؤخراً في الرياض برعاية وحضور الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والأمير نواف بن فيصل الرئيس العام لرعاية الشباب ومسؤولي الجهازين والجهات ذوات العلاقة، بمشاركة أكثر من (٢٠٠) شاب وشابة يهدف إلى نقاش عدد من القضايا والتحديات المتعلقة بسياحة الشباب، ووضع إطار عمل تنمية سياحة الشباب السعودي مستقبلاً. وقد تميز هذا اللقاء بالطرح الجريء والناضج من قبل هؤلاء الشباب بشأن قضايا سياحة الشباب، مما ينم عن مدى استيعابهم لحاجاتهم وحبهم لوطنهم وولائهم لقيادتهم الرشيدة من خلال مداخلاتهم الحوارية الهادفة وذكروا أنهم يعولون الكثير على المجلس لمعالجة قضاياهم، إضافة للنظرة السلبية عن المجلس الناتجة عن عدم معرفتهم بدوره ومهامه، مما يعد أحياناً انعكاساً لما يطرح في الصحف والمنتديات الإلكترونية.

و اقترح أن يبادر مجلس الشورى إلى دعوة رؤساء تلك المجموعات الشبابية لزيارة المجلس، ولا سيما أنه قد وجه سمو رئيس الهيئة أن يكونوا ممثلين للمملكة في الملتقيات العالمية ذوات العلاقة. كما اقترح أن يستضافوا مع مندوبي الهيئة العامة للسياحة والآثار عند مناقشة التقرير السنوي للهيئة.

الشهادات الصحية المزورة والوضع المالي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية يثيران تساؤلات الأعضاء

د. عبدالله العتيبي

(١٠٧٣) شهادة مزورة، وفي مهنة التمريض فقط (٣٧٠) حالة، وقد رصدت الهيئة (١٧٩٦) ممارساً صحياً ضمن قائمة المنوعين

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن الوضع المالي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية وعن الرسوم التي تتقاضاها، ولفتوا إلى أن الهيئة ترخص للمعاهد الصحية وهي لا تقوم بالإشراف عليها، وأكدوا أن الدعم الذي تتلقاه وهو خمسة ملايين ريال سنوياً لا يكفي للقيام بمسؤولياتها. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/١٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئية، بشأن التقريرين السنويين للهيئة السعودية للتخصصات الصحية للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩- ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، فقال أحد الأعضاء: مما لا شك فيه أن للهيئة العامة للتخصصات الصحية دوراً كبيراً في الارتقاء بالمهن الطبية في المملكة، لا سيما أنها ساهمت في كشف الشهادات المزورة، حيث بلغت (١٠٧٣) شهادة مزورة، وفي مهنة التمريض فقط (٣٧٠) حالة، وقد رصدت الهيئة (١٧٩٦) ممارساً صحياً ضمن قائمة المنوعين. فماذا يتم بشأن هؤلاء المنوعين من ممارسة المهنة؟ هل يتم معاقبتهم أو ترحيلهم، لا سيما أن كثيراً منهم لا يزالون يمارسون مهنهم في المستشفيات والمراكز الصحية.

وتساءل عضو آخر عن عدم تناول التقرير عدد الموظفين السعوديين الذين يمارسون المهن الصحية، لا سيما أن هناك أعداداً كبيرة من غير السعوديين يمارسون تلك المهن. كما اقترح تخصيص ميزانية خاصة للهيئة للقيام بواجبها على أكمل وجه، ولتخفيف العبء على المواطنين.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير لم يذكر الوضع المالي للهيئة، وتساءل: هل الرسوم التي تتقاضاها الهيئة مبررة؟ وإذا كان هناك عشرات الآلاف من الشهادات مزورة، فهذا يعني أن الطبيب يأتي للمملكة ويمارس المهنة ثم تقوم الهيئة بالتحقيق لكشف الشهادات المزورة. واقترح أن يتم التأكد من الشهادات قبل دخولهم للمملكة، أو ألا يسمح لهم بممارسة المهنة إلا بعد التحقق منها.

وأشار عضو آخر إلى أن الهيئة تواجه تحدياً كبيراً في متابعة مهامها، وقال: إن هناك توسعاً في افتتاح كليات الطب والجامعات مما يتطلب دعم الهيئة، كما أن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث خصص – في مرحلته الأخيرة- لمبتعثي القطاع الصحي، إضافة إلى أن جل توصيات اللجنة تركز على التوسع في خدمات الهيئة، فكيف نطلب تلك المهام من هيئة إيراداتها لا تتجاوز (٤٤) مليون ريال، فهذا أمر غير مقبول ويحمل وزارة الصحة والقطاع الصحي مسؤولية كبيرة في دعم هذه الهيئة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه على الرغم من وجود جمعيات علمية صحية تتبع وزارة التعليم العالي والجامعات، إلا أنه تم اعتماد (١٧) جمعية علمية صحية، فكيف يتم اعتماد هذه الجمعيات وهناك جمعيات أخرى تقوم بالمهام نفسها في الجامعات السعودية؟ كما أن التقرير لم يفصل الإيرادات التي تحصل عليها الهيئة، لا سيما إيرادات التدريب والامتحانات. لذا يحسن توضيح تفصيلات الإيرادات في التقرير واقترح دمج الجمعيات الصحية والعلمية وتوحيد التخصصات للاستفادة من الموارد البشرية والمالية.

وتساءل أحد الأعضاء: كيف ترخص الهيئة للمعاهد الصحية وهي لا تقوم بالإشراف عليها ولا يتم قبول شهادات المتخرجين منها ولا توظيفهم؟ وما هي الجهة الرسمية التي تراقب أداء الهيئة ومصروفاتها؟ وما هي الطريقة المتبعة في تصنيف الوظائف وأداء الامتحانات؟ لا سيما أن هناك تبايناً بين رواتب الموظفين الكبار في الهيئة عن غيرهم. ويحسن تدريب وتأهيل الكوادر الصحية السعودية للعمل في المستشفيات والمراكز الصحية.

ولاحظ أحد الأعضاء أن رفع مستوى المستشفيات لتكون تدريبية سوف يحقق تميزاً للقطاع الصحي في أنحاء المملكة، وسوف يسهم في رفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات الصحية في المستشفيات.

وقال أحد الأعضاء: إن هناك نقصاً في بعض التخصصات الصحية، وتكدساً في تخصصات أخرى وتساءل: هل بإمكان الهيئة إصلاح ذلك؟

ويحسن استضافة مندوبين من الهيئة للإجابة عن الاستفسارات والتساؤلات، كما يحسن تعديل الكادر الصحي ورفع مكافأة المدربين في المستشفيات.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الهيئة لا تستطيع أن تستوعب إلا أقل من ثلث الأعداد المتقدمة إليها ولا تملك إلا مبنى رئيساً واحداً، كما أن هناك صعوبة في استقطاب المتحنين من الداخل. ويحسن إعادة النظر في دعم الهيئة ولا سيما أنها ليس لديها ميزانية من الدولة وتعتمد على الرسوم المدفوعة لها من قبل المهتمين بالبرامج التدريبية، كما يحسن أن يكون التركيز منصباً على دعم الهيئة.

وأوضح عضو آخر أن التقرير لم يذكر عدد حالات التزوير في كل سنة، ولم يبين مقدار الرسوم على الامتحانات التي تشرف عليها الهيئة، وهل هي متناسبة مع الوضع المالي للأطباء السعوديين حديثي التخرج. ويحسن أن تتحمل الجهة التي يتبع لها الطبيب تكاليف التدريب، كما يحسن الاستعانة بالسفارات والملحقيات في المملكة للتأكد من الشهادات والاتصال بالجامعات والتعاون مع شركات لمكافحة التزوير.

وألمح عضو آخر إلى أن الهيئة وضعت الضوابط والمعايير الصحية لممارسة المهن الصحية وتطويرها واعتماد الشهادات الصحية ومعادلتها التي تمنحها مؤسسات التدريب الصحي في الداخل والخارج، ورأى تعميم تجربة هذه الهيئة المهنية وغيرها من الهيئات المهنية المشابهة، مثل الهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وعلى جميع أصحاب المهن الأخرى كالمحامين والعمال والمعلمين، ولتحقيق ذلك لا بد من المسارعة لإصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي صدر به قرار من المجلس سابقاً.

وقال عضو آخر: إن ميزانية الهيئة تبلغ خمسة عشر مليون ريال، وهي منحة مقطوعة لمدة ثلاث سنوات تفضل بها خادم الحرمين الشريفين، إضافة إلى ما تحصله الهيئة من رسوم ستتأثر بإلغاء المعاهد الصحية. لذا فلا بد من الحرص على دعم الهيئة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن مهمات استحداث البرامج تعد مسؤولياتها مشتركة، وقال: إن على اللجنة أن تضيف في توصياتها ما يشير إلى ضرورة التنسيق بين الجهات المختصة من المستشفيات والمؤسسات الصحية مع الهيئة الطبية، وليتم الاعتراف بالبرامج يجب أن تكون المصروفات متوافقة برضى جميع الأطراف.

وقال أحد الأعضاء: إن العجز المالي الذي تواجهه الهيئة لم يمكنها من الإشراف على برامج التدريب. والرسوم التي يتم دفعها ليست القيمة الحقيقية للتدريب، بل هي قيمة الإشراف والمشرفين على التدريب فحسب.

واستغرب أحد الأعضاء عدم إشارة التقرير إلى الحالات التي أحيلت إلى المحاكم أو طبقت عليها لائحة مكافحة التزوير والنصب والاحتيال. بسبب التزوير رغم اكتشاف المئات من الشهادات الصحية المزورة ومن الغريب أنه ورد في رد المندوبين أن هناك برقية من مجلس الوزراء أشير فيها إلى أنه يتم تزويد الإمارة بالحالات التي تكتشف عن التزوير وعدد الأسماء لاتخاذ اللازم، وأنه على الشؤون الصحية أن ترسل قوائم المزورين ليتم الاتصال بالمؤسسات التي يعملون بها، لتأخذ عليهم تعهدات خطية مكتوبة بعدم تمكينهم من ممارسة المهنة. وتساءل: هل يكفي أخذ التعهدات بعدم مزاولة المهنة فحسب؟ وطالب اللجنة أن توصي بمطالبة الهيئة بإحالة هذه الحالات إلى المحاكم الشرعية لاتخاذ اللازم نحوهم.

الأعضاء وهموم الوطن

لماذا لا يتم مناقشة تقرير وزارة المالية في المجلس؟

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن الإيرادات الفعلية للدولة كانت قبل أقل من عشر سنوات مائتين وثلاثة عشر مليار ريال فقط، أما الآن فقد تجاوزت الإيرادات خمسة أضعاف ذلك المبلغ، منها ٩٣٪ من مصدر متذبذب غير ثابت، وما حدث ما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م مؤشر واضح على مقدار تذبذب ذلك المصدر، حيث تجاوزت الإيرادات التريليون ثم انخفضت إلى ما دون النصف في العام الذي بعده. ويبذل مسؤولو وزارة المالية جهداً كبيراً للحفاظ على ذلك. ولكن أصبحت الأمور أكثر تعقيداً وصعوبة، لذا أرى أن تكون وزارة المالية من الجهات التي تعرض تقريرها السنوي على المجلس لدراسته. كما ينبغي دعوة معالي وزير المالية لإلقاء الضوء على بعض الأمور التي تخص الوزارة.

نظام لمزاولة مهنة التعليم، تحسين أداء المعلم

رخصة للمعلم لمدة خمس سنوات مع حوافز مهنية طوال مدة عمله

د. أحمد آل مفرح

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام مزاولة مهنة التعليم المكون من ثلاث عشرة مادة تهدف إلى تحسين أداء المعلمين والمعلمات وضمان نموهم المهني المستمر، واختيار الكفاءات المؤهلة علمياً ومهارياً لمهنة التعليم والارتقاء بجودة عمليات التعليم والتعلم.

ومن أبرز ملامح مشروع النظام حصول المعلم على رخصة التعليم مدتها خمس سنوات وتجدد بعد انتهائها، وحصوله على حوافز مهنية طوال مدة عمله في سلك التعليم، كما بين النظام مهام المركز الوطني لتقويم التعليم المتمثلة في بناء اختبارات الكفايات المتخصصة واختبارات رخصة التعليم وإصدارها، والترخيص للأفراد والمؤسسات التعليمية المتخصصة لتقديم الاختبارات وبرامج التنمية المهنية والتعليمية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٧هـ برئاسة معالي رئيس

التجارب من حولنا استشعرت أهمية تطوير التعليم فبدأت بالمعلم وتقنين مهنته وحسن إعداده واختياره والترخيص له وإعادة الترخيص لمزاولة المهنة

مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح مشروع نظام مزاولة مهنة التعليم بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام مجلس الشورى، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح، فأوضح الآتي:

ورد في الدراسة المرفقة بأساس مشروع النظام مدى الحاجة لهذا النظام وأن التجارب من حولنا استشعرت أهمية تطوير التعليم فبدأت بالمعلم وتقنين مهنته وحسن إعداده واختياره والترخيص له وإعادة الترخيص لمزاولة المهنة، ومتابعة أدائه وحفزه للنمو المعرفي والمهني بشكل مستمر، وهذا ما يسعى إليه النظام وفقاً لتلك الدراسة. والوزارة لديها محاولات في هذا الاتجاه منذ زمن، ولكنها لا تستطيع تحقيق ذلك لعدم وجود إطار نظامي يخولها لاختيار الأفضل من بين المتقدمين الذين يتقدمون للتدريس وهم في غالبهم يتصدرون للتدريس للحصول على وظيفة وليس لتأدية رسالة عظيمة. وما يقوم به المركز الوطني للقياس والتقويم من جهود مشكورة لا تعدو كونها محددة في وضع أسئلة اختبار الكفاءات وإخضاع المعلمين والمعلمات الجدد لها بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم، غير أن ذلك لا يمكن الوزارة نظاماً من رفض المخفقين أو معالجة أوضاعهم. كما أن الاختبار لا يمنح ترخيص مزاولة المهنة كما هو هدف هذا النظام، والاختبار كذلك لا يلزم بالتطوير المهني المستمر ولا يعطي المخفق الأدوات المطلوبة للتعرف على أوجه القصور والعمل على تطويرها وإعادة الاختبار. من هنا يأتي هذا النظام لسد ثغرة تنظيمية مهمة يساعد الوزارة على اختيار الأفضل لمهنة التعليم، ويصدر لهم رخصة مزاولة المهنة بالنسبة للتخصصات الأخرى مثل التخصصات الصحية، والتعليم لا يقل أهمية عن ذلك. كما أن النظام انطلق من مرتكزات واضحة ومحددة كما يتضح ذلك في الدراسة المرفقة بالمشروع.

وأضاف قائلاً: بحثت اللجنة مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم حين اجتماعها بهم يوم الثلاثاء ١٤٣١/١/١٢هـ مواد النظام، وقد ورد في الفقرة "عاشراً" من محضر اجتماع اللجنة ما نصه: "الوزارة تؤيد إيجاد نظام لمزاولة مهنة التعلم، وهي حريصة دائماً في عملية اختيار المعلمين، فتختار الأصلح للالتحاق بالتدريس والاستمرار على ذلك"، كما تم الاجتماع بمندوب وزارة الخدمة المدنية يوم الاثنين ١٤٣٢/٧/١١هـ، وذلك بعد إرسال نسخة من النظام للوزارة، وقد جاء رأي الوزارة مسانداً لرأي وزارة التربية والتعليم عن أهمية إيجاد مثل هذا النظام لاختيار الأفضل لمهنة التعليم كما هو الحال بالنسبة للمهن الصحية التي أسهمت بشكل كبير في النمو المهني لشاغلي الوظائف الصحية. وقد أورد مندوب الوزارة بعض التعديلات المقدمة على بعض مواد النظام. في حين أكد أن بعض الفقرات تحتاج للمزيد من الدراسة وإسنادها إلى مجلس الخدمة المدنية.

ولفت د. آل مفرح إلى أن حقوق المعلمين مكفولة في الأنظمة كجميع موظفي الدولة. والحاجة تكون دائماً لتأكيد واجبات وآليات تنفيذها، وقال: وردت بعض الواجبات في النظام ولا سيما ما له ارتباط بالجزاءات والعقوبات، إذ لا يحسن أن تكون هناك عقوبات دون إيضاح للواجبات.

وأشار إلى ما يتعلق بجمعية المعلمين قائلاً: أساس المشروع المقدم بموجب المادة "الثالثة والعشرين" خصص في الفصل الخامس منه لإنشاء الجمعية السعودية للمعلمين. وبعد دراسة اللجنة للمشروع المقدم رأت عدم الحاجة لإيجاد هذه الجمعية في الوقت الراهن والانتظار لحين صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يمكن من قيام مثل هذه الجمعية. لذا حذف الفصل الخامس من النظام.

وقال رئيس اللجنة: إن التربية والتعليم رسالة ذات قيم عالية وستظل كذلك لأولئك الذين يستشعرون أهميتها ويسعون لتحقيق أهدافها وغاياتها، وحيث إن هناك تغيرات كبيرة طرأت على توجهات العديد من المعلمين والمعلمات نحو رسالة التربية والتعليم فأصبحت بالنسبة للبعض وظيفة فقط يتقاضون عليها مرتباً وقد يعملون أو لا يعملون بالشكل المرضي، فانتقل التعليم من كونه رسالة إلى وظيفة مما دعا المناداة بتمهين التعليم، لأن التعليم اليوم أصبح مهنة حيث ينسحب عليه معايير أي مهنة منها: أن المهنة تبنى على أساس معرفي، وأن المهنة يحكمها ميثاق، وأن المهنة تحتاج لنمو مهني وتطوير في المهارات، وهذا ما رآه خبراء التربية والتعليم والدراسات الاجتماعية ولا مجال لسرد وجهات نظرهم.

واختتم قائلاً: ومن هنا جاءت التوجهات العالمية والإقليمية نحو تمهين التعليم وضرورة إخضاع من يمارس المهنة إلى برامج صقل المهارات التدريسية، وتعديل التوجهات نحو هذه الرسالة العظيمة، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع الضوابط والشروط والآليات المناسبة لإعداد وتدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات ثم اختبارهم وإلزامهم ببرامج الرفع المهني والمعرفي، فأصبح من الضرورة تمهين التعليم تبعاً لذلك لتحقيق رسالته، فلا يمكن للمعلم اليوم أن يؤدي رسالة التربية والتعليم دون الدخول في البرامج الإعدادية والتأهلية المتعددة لمساعدته على استخدام أساليب التدريس، والتقويم الصفي ومعالجة السلوك ومراعاة الفروق الفردية، واستخدام الحاسب في التدريس وغيرها من المهارات الضرورية التي تندرج تحت مفهوم التمهين، لذا جاء مسمى النظام بمهنة التعليم، لأنها أشمل من التدريس الذي يعد جزئية من جزئيات العمليات التعلمية والتعليمية.

الأعضاء وهموم الوطن

التعليم ومشكلاته والحلول

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن مشكلات التعليم المختلفة لا تكاد تنتهي على الرغم من استئثار قطاع التعليم بما يفوق الـ ٢٦٪ من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي، وقال: إن هناك ضعفاً في تأهيل المعلمين، وتسربهم، وتهالك المدارس المستأجرة، وتهافت المقررات التي باتت لا تثق أي من جامعاتنا بمخرجاتها، فضلاً عما يتكشف سنوياً من تخبط في المقررات يصل لحد التصادم مع سياسة الدولة، وكيف نثق بقدرة وزارة التربية والتعليم على "تعليم" أبنائنا وبناتنا أساسيات التفكير الحر السليم والقدرة على اتخاذ القرار ومواجهة العالم بثقافاته المتنوعة بناء على مبادئ الوسطية والتسامح التي ننادي بتبنيها إذا كان فريق من منسوبي هذه الوزارة يصر على تلقين كل ما يناقض تلك المعاني؟ فهل تعمل الوزارة ضمن إطار خطة الحكومة؟ إن المشكلة ليست في غياب الخطط والإستراتيجيات فهي موجودة تنوء بحملها أرفف المكاتب، لكن المشكلة الحقيقية هي في وجود جهاز غير قادر على التطبيق والتنفيذ.

تساءلوا عن تبريرات وزارة الاتصالات للاختراقات التي تعرضت لها المملكة

الأعضاء: إنجاز ٦٠٪ فقط من مشروع التحول التقني رقم متواضع جداً

د. فهد العبود

هناك تشابه بين البند الخاص الذي يصرف على محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية والبند الخاص بقوافل التدريب الإلكتروني و تكلفتهما العالية

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى إنجاز ٦٠٪ فقط من مشروع التحول التقني في المملكة، وإلى الوظائف الشاغرة لدى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات كما وصف بعض الأعضاء المهام التي تقوم بها الوزارة بأنها متواضعة واقترحوا دعوة وزير الاتصالات للمجلس.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاها الدكتور فهد العبود، ثم عرض على المجلس للمناقشة، وأبديت بشأنه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: أرى أن هناك تشابهاً بين البند الخاص الذي يصرف على محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية والبند الخاص بقوافل التدريب الإلكتروني. كما أن تكلفتهما عالية، ولم توضح اللجنة النشاط الذي يجسد تكاليفهما.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه لا يعمل أن القائمين على نظام الخدمة المدنية في الوزارة لا يتجاوز عددهم سبعة وثلاثين فنياً، مما جعل الوزارة تلجأ إلى الخبراء وإلى بنود التشغيل، وقال: إن الوزارة تواجه صعوبات كبيرة في استقطاب الكفاءات الفنية للعمل فيها، نظراً للمنافسة القوية من داخل القطاع، كهيئة الاتصالات وشركات الاتصالات، ولديها مائتان وسبعة وأربعون وظيفة لمدد طويلة لم تستفد منها. إضافة إلى أنه ليس لها مهام واضحة وإنجازاتها محدودة ولا ترقى لطبيعة عملها. ورأى ضرورة إعادة دراسة جدوى استمرار الوزارة في ضوء إنشاء شركات الاتصالات وهيئة الاتصالات وإسناد أعمالها لهيئة الاتصالات.

وقال عضو آخر: إن الوزارة تشرف على مشروع التحول التقني في المملكة ولا سيما ما يتعلق منه بالتعاملات الإلكترونية. وقد وضعت خطة وطنية منظمة من سبعة أهداف، ومن التقرير يلحظ أن هناك شبه تعثر لتلك الخطة، فقد أنجز ٦٠٪ من تلك الأهداف، وهو رقم متواضع جداً بينما أنجز ٥٧٪ فقط من الهدف الأول المتعلق بالتحولات الإلكترونية في الإدارات الحكومية. لذا ينبغي للجنة أن تدعم الوزارة وتناقشها لأن هذا يمس كل مواطن.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم تتناول المعوقات بالدراسة والرأي وكيفية معالجتها، وتساءل: هل للوزارة أدوار فنية وتقنية تتطلب كادراً خاصاً للمتخصصين في الاتصالات ما دام دورها الأساسي تنظيمياً وتخطيطياً وقال: أشارت اللجنة في تقريرها إلى أهمية التحول من البرمجيات المغلقة ذوات الكلفة المرتفعة إلى البرمجيات المفتوحة المصدر، ولكن الدراسة لم تشر إلى أن الوزارة تعاني من تحديات مالية أو فنية نتيجة استخدام البرمجيات المغلقة. كما أن البرمجيات المفتوحة ليست بالضرورة أن تكون بكفاءة البرمجيات المغلقة، ولا تقدم الدعم الفني والتقني بنفس المستوى الذي تقدمه البرمجيات المغلقة، لذا فإن التوصية فنية تختص بالقسم الفني في الوزارة وهو الذي يقرر ذلك حسب الاحتياج ولا يرقى لأن يكون قراراً من المجلس.

وطالب عضو آخر بأن تستفسر اللجنة عن الوظائف الشاغرة التي بلغت مائتين وسبع وأربعين وظيفة، ولم لم تشغل؟ وقال: إن التشكيل الإداري للوزارة لا يشتمل على وكالة للاتصالات. كما أن المبالغ المخصصة لنشر الثقافة المعرفية والرقمية وتوافر التدريب الإلكتروني مبالغ ضخمة، ومع ذلك لم نسمع عن ذلك من قبل الجهات الحكومية. وكيف تبرر الوزارة الاختراقات التي تعرضت لها المملكة وسجلت أكبر نسبة من الهجوم الإلكتروني والاختراق في المنطقة بحسب الإحصائيات الأخيرة؟ ولم تشتر كثير من الجامعات شهادات التصديق الرقمي من شركات خارج المملكة على الرغم من أن الوزارة أبدت اهتماماً واضحاً بوضع مركز متخصص بالتصديق الرقمي.

ووصف أحد الأعضاء: المهام التي تقوم بها الوزارة بأنها "متواضعة" ولا ترقى إلى أن تكون مهام وزارة وقال: من المناسب دعوة وزير الاتصالات للمجلس للاستفسار منه عن دور الوزارة ومهامها وبرامج التعاملات الإلكترونية. كما ينبغي التساؤل هل نحن فعلاً بحاجة لوزارة الاتصالات طالما كانت مهامها بهذا التواضع؟ كما لم يوضح التقرير سبب شغور الوظائف في الوزارة. كما أن الوزارة لم توضح خطتها في سد

هذا النقص. ويلحظ أن تطبيق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية يسير بشكل بطيء وهناك ضرورة لإعادة النظر في طريقة متابعة تنفيذه من خلال التوسع في تقديم الخدمات الاستشارية للأجهزة الحكومية ومساعدتها، وجعل تطبيق البرنامج إستراتيجية للتحول الإلكتروني، وينبغي توضيح تكلفة الخبراء الاستشاريين. كما ينبغي للجنة بحث موضوع اعتماد الوزارة على شراء الخدمات الاستشارية؟

وتساءل عضو آخر: عما إذا كانت الجامعات عاجزة عن تخريج كفاءات مؤهلة وخبرات وكوادر تحتاجها الوزارة لشغل الوظائف الشاغرة؟ ولا سيما أن الكثير من خريجي الجامعات الأمريكية الذين كانوا على برنامج الملك للابتعاث لم يجدوا وظائف في القطاع الحكومي ولا القطاع الخاص.

وانتقد عضو آخر رداءة تقنيات المعلومات وخدمات الإنترنت في المملكة وقال: سبق للمجلس أن أصدر قراراً بأن على الوزارة معالجة أسباب تدني خدمات الإنترنت والعمل على إعادة هيكلها..إلخ. ورأى أنه إذا لم ينفذ هذا القرار فلا جدوى من توصيتي اللجنة لأن المنطلق هو تطوير خدمات الإنترنت أساساً قبل الاتجاه لتطوير الكوادر وتحديد خيارات البرمجيات. لذا لا فائدة من مثل هذه التوصيات ما لم نبدأ بتطوير الاتصالات قبل كل شيء. ورأى أن وجود وزارة للاتصالات وهيئة الاتصالات يسهم في تشتت العمل ويتسبب في البطء الشديد نحو التقدم والإنجاز.

ولفت عضو آخر إلى أنه كان على اللجنة أن تهتم بارتفاع تكلفة الخدمات الهاتفية وقال: إن المواطن يصرف حوالي ٢٥٪ من دخله على قيمة الخدمات الهاتفية ولا سيما الجوال، وذلك يمثل عبئاً على كاهل المواطن ولا سيما إذا كان من ذوي الدخل المحدود، وينبغي أن تضع الوزارة أسعاراً معقولة بالنسبة للمستخدمين.

ولفت عضو آخر إلى أن توصيتي اللجنة لا تغطيان النقاط السلبية التي لحظتها اللجنة، ومنها ضعف أداء التطبيقات وعدم الاستفادة الكاملة من تطبيقات هذه الأنظمة، كذلك تعثر عملية تطوير العمل داخل الجهات الحكومية وغياب معايير الجودة، وتعثر تنفيذ مشروعات تقنية المعلومات لدى الجهات الحكومية، لذا يحسن باللجنة وضع توصية تتضمن إيجاد برامج للتدريب بالنسبة للتطبيق.

ولاحظ عضو آخر ندرة الخبرات والكوادر الوطنية المؤهلة، مما استدعى الوزارة لتوظيف مختصين من الخارج في حماية أمن المعلومات. لذا أرى إضافة توصية بالتوظيف والابتعاث للخارج للمواطنين في المجالات المهمة التي تحتاجها مثل أمن المعلومات.

الأعضاء وهموم الوطن

هل يدرس المجلس ميزانية الدولة؟

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: تعد ميزانية الدولة محور الارتكاز الأساسي للتنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين عن طريق ما يعتمد للوزارات من مشروعات وبرامج. ويدرس المجلس سنويًا تقارير الجهات الحكومية والاطلاع على ما تقدمه من خدمات ومشروعات، وما يُعتمد من مشروعات وبرامج في ميزانية كل جهة. لكن يلاحظ أن هذه التقارير تأتي متأخرة. من جانب آخر لا نعرف من التقرير إلا ما اعتُمد صرفه لكل باب من دون معرفة التفصيلات. ومن المعروف أن مجلس الشورى لا يدرس الميزانية ولا يناقشها ولا يعرف تفصيلاتها. وبذلك يفتقر المجلس لأهم عنصر في مراقبة الأجهزة الحكومية ومتابعة اعتماد مشروعات التنمية وبرامجها وأولوياتها بفاعلية. ويسعى المجلس دائمًا للتطوير والقيام بواجبه في مسيرة التنمية، وهذا لن يتحقق بدون تمكن المجلس من مناقشة ميزانية الدولة.

رفع الحد الأدنى لمعاش المتقاعدين إلى ٤٠٠٠ ريال

الأعضاء يطالبون مؤسسة التقاعد بكشف استثماراتها الداخلية والخارجية

وافق مجلس الشورى على قرار بدراسة إمكانية الاستمرار في صرف المعاش للمستفيد من الذكور حتى بلوغ سن السادسة والعشرين، أو الحصول على وظيفة، والتأكيد على ما ورد في البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم ٦١/٨٩ والتاريخ ١٤٣٠/١٠/١هـ والبند (ثانياً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم ٢٤/٢٤ والتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٧هـ الذي ينص على الإسراع في إنهاء دراسة مشروع النظام الجديد للتقاعد.

ونص القرار على أن توضح المؤسسة العامة للتقاعد في تقاريرها القادمة كيفية توزيع استثماراتها من الأسهم والسندات في الداخل والخارج، وإجمالي استثماراتها في الداخل والخارج، وعوائد كل نوع من أنواع الاستثمارات مما يمكن من التحليل المالي لأداء المؤسسة، وأخيراً رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ليصل إلى ٤٠٠٠ ريال.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/١هـ برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري، حيث استكمل المجلس مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، حيث أبدى أعضاء المجلس ملحوظاتهم، فقال أحد الأعضاء: حسابات مؤسسة التقاعد هي حسابات المواطنين وأموالهم وهي ليست حسابات الدولة فلم لا يسمح بالاطلاع على تلك الحسابات؟ فنظام هيئة سوق المال يشير إلى أنه على الشركة المساهمة نشر حساباتها دورياً كل ثلاثة أشهر في السنة، لأن هذه الحسابات تتعلق بمساهمات المواطنين. لذا كيف تُستثنى المؤسسة العامة للتقاعد من ذلك ؟ والفرق مختلف بين المؤسسة وبين أي جهاز حكومي آخر.

> **القرار نص على أن توضح المؤسسة العامة للتقاعد في تقاريرها القادمة كيفية توزيع استثماراتها من الأسهم والسندات في الداخل والخارج، وإجمالي استثماراتها في الداخل والخارج، وعوائد كل نوع من أنواع الاستثمارات مما يمكن من التحليل المالي لأداء المؤسسة**

وتقدم عضو المجلس الدكتور علي بن صالح الدهيمان بتوصية إضافية نصها: "رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ليصل إلى أربعة آلاف ريال.

وقال في مسوغات التوصية: إن ما يتقاضاه بعض المتقاعدين لا يتواءم مع ظروف المعيشة الحالية وتضخم الأسعار، وأغلب هؤلاء هم من الذين لا يملكون مساكن، ويمتازون بكبر حجم أسرهم. كما أنهم يمثلون نسبة قليلة من المتقاعدين.

ورد رئيس اللجنة قائلاً: إن اللجة أخذت بمضمون التوصية باستثناء المبلغ المخصص، انسجاماً مع الأمر الملكي بالحد الأدنى للرواتب، واللجنة تؤيد كل ما يؤدي إلى تحسين معيشة المتقاعدين.

وأيد الأعضاء التوصية، فقال أحد الأعضاء: من الأنسب الموافقة على هذه التوصية فهي مناسبة وفيها مساعدة لهذه الفئة ولو بالشيء القليل في ظل ظروف التضخم في الأسعار.

ولفت أحد الأعضاء إلى زيادة متطلبات الحياة وارتفاع الأسعار عالمياً مما يوجب أن نضع حداً أدنى لراتب التقاعد المنخفض، وقال: إن هذه التوصية هي أقل ما يمكن تقديمه لمساعدة هذه الفئة التي تحتاج بالفعل إلى دعم.

وأيده آخر قائلاً: هذه التوصية تمس شريحة كبيرة من أفراد المجتمع كما أن صرف مبلغ "ألفي" ريال للباحث عن العمل كحافز له أمر جيد، إلا أن رب الأسرة من المتقاعدين والذين لديهم عدد من الأبناء هم بحاجة أكبر للدعم والمساعدة وزيادة معاشاتهم التقاعدية.

ولفت عضو آخر إلى أنه من الأفضل أن تدرس اللجنة الموضوع أكثر من ذلك. وقال: إن المبلغ المقترح لم يكن بناءً على دراسة بل ربما يكون لا يكفي ويحتاج إلى زيادة. لذا من الأفضل أن يتاح للجنة دراسة الموضوع مرة أخرى بتأمل وجمع معلومات كافية.

وقال عضو آخر: المتقاعد في الغالب لديه استثمارات تؤمن له مصدر رزق آخر، ويكون غير قادر أن يعمل عملاً آخر يزيد من دخله، ويكون عرضة لأمراض الشيخوخة وتقدم العمر. فالحد الأدنى يجب أن يكون "ستة آلاف" ريال لتحقيق عيش كريم وأن يضاف لعجز التوصية "إجراء دراسات دورية لمواكبة التغير الطارئ في تكاليف المعيشة".

ينظم عملية زراعة الأعضاء في المملكة

المجلس يناقش تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء

د. محسن الحازمي

التنظيم يمنح المركز التمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري

أكد أعضاء مجلس الشورى على أهمية تنظيم عمليات زراعة الأعضاء في المملكة نظراً لزيادة عدد المحتاجين لها، ودعوا إلى مراعاة البعدين الاجتماعي والاقتصادي في ذلك.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس السابعة والستين والتي عقدت برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والتي استمع فيها المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مشروع تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء، تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي، ويأتي مشروع التنظيم في عشر مواد من أبرزها تمتع المركز بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري ويرتبط تنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية.

وحددت المادة الثالثة من النظام مهمات المركز ومن أبرزها تسجيل ومتابعة مرضى الفشل العضوي والمرضى المزروع لهم، وزارعي الأعضاء، ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، واستقبال بلاغات حالات الوفاة الدماغية للأشخاص في وحدات العناية المركزة ومتابعتها، وتنسيق استئصال الأعضاء بعد الحصول على الموافقات اللازمة وإيصالها إلى مراكز الزراعة في مختلف المنشآت الصحية بالمملكة، واقتراح وتطوير الإجراءات اللازمة لزراعة الأعضاء من المتبرعين الأحياء وفقاً للضوابط الشرعية لإقرارها من مجلس الخدمات الصحية.

ورأت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في تقريرها أنه تبين لها من خلال إجابات عدد من المختصين والاستشاريين الذين استضافتهم خلال مناقشة موارد التنظيم تزايداً في الطلب على زراعة الأعضاء مما يجبر المرضى على تحمل مشقة السفر للخارج والتعرض لكثير من المخاطر الصحية أو الاحتيال إضافة إلى التكاليف الباهظة.

وأكّدت اللجنة أن هناك فرصة لزيادة توفر الأعضاء داخل المملكة، ولكن ذلك يتطلب مزيداً من الاستقلالية الإدارية والمالية للمركز مما يمكنه من زيادة نشاطاته التنسيقية والعملية لتوفير الأعضاء وزراعتها.

وأبدى أعضاء المجلس ملاحظاتهم على تقرير اللجنة، حيث قال أحد الأعضاء: التبرع بالأعضاء من القضايا الفقهية المعاصرة التي وقع فيها خلاف بين فقهاء الأمة والمجامع الفقهية. لذا كان من المناسب لو اطّلعت اللجنة على تلك الدراسات، أو على رأي مجمع الفقه الإسلامي، أو ما صدر من هيئة كبار العلماء في هذا الشأن، وتوضح ذلك للمجلس.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن زيادة أعداد المرضى الذين يحتاجون إلى زراعة الأعضاء والتي تضاف سنوياً إلى قائمة الانتظار تدعو إلى القلق، فعدد عمليات الزراعة تصل إلى ستين حالة في حين أن الحالات المحتاجة للزراعة تصل إلى تسعمائة حالة سنوياً، ومن المناسب أن يعاد النظر في التوزيع المكاني فأفضل الممارسات في دول أستراليا وأوروبا واليابان، ففيها اهتمام بالمستويات الأساسية الثلاثة، وهي المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، فلعل اللجنة تنظر في أفضل هذه الممارسات لضمان العدالة في عمليات الزراعة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة غطت البعد الصحي في هذا التنظيم، ولكن البعدين الاجتماعي والاقتصادي بحاجة إلى إعادة نظر، وقال: يمكن الاستفادة من الدراسات الأمريكية والأوروبية في هذا الشأن. وأقترح أن تصدر اللجنة ملحقاً أو دراسة تدعم المركز.

واقترح أحد الأعضاء أن يُنصَ على: "القيام بالأبحاث العلمية المتعلقة بزراعة الأعضاء والفشل العضوي ودعمها، والمشاركة بتلك الأبحاث داخل المملكة وخارجها".

واقترح عضو آخر أن ينص التنظيم على إنشاء فروع للمركز داخل المملكة وخارجها، وقال: يحسن أن يضاف نظام الخدمة المدنية، إلى المادة السابعة من التنظيم، حيث إن نظام العمل والتأمينات الاجتماعية متلازمان، كما يحسن إعادة النظر في المادة "العاشرة" فمن غير المناسب أن يكون تطبيق التنظيم في اليوم التالي لنشره.

الأعضاء وهموم الوطن

الاستفادة من مبادرة جامعة طيبة

لفت أحد الأعضاء الأنظار إلي ما نشر في إحدى الصحف المحلية بأن جامعة طيبة وقّعت مع وزارة الشؤون الإسلامية اتفاقية تقضي بتخصيص منح تعليمية لأربعمائة وسبعين طالبًا وطالبة من أبناء الأسر منخفضة الدخل في منطقة المدينة المنورة، ولاسيّما للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، ودور الأيتام، ولجنة رعاية السجناء، واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتدرّب الجامعة بناءً على تلك الاتفاقية هؤلاء الدارسين على عدد من البرامج التعليمية وتؤهّلهم لمهن تساعدهم على الحياة الكريمة والمساهمة في بناء الوطن، وامتدح العضو هذا الأمر من قبل الجامعة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجميع من أسهم في هذا العمل الفريد، وهذا يبين مدى تلاحم الجهات التعليمية والاجتماعية لمصلحة فئات المجتمع المختلفة.

نظام للتحكيم لسرعة فض المنازعات ومعالجة التداخل والازدواجية في النظام الحالي

التحكيم اُختُلِف فيه كثيراً، فكثير من أنظمة التحكيم الدولية لم تُعرف التحكيم، وقد يكون في التعريف تضييق، والأصل في التحكيم أنه اتفاق بين طرفين على تعيين طرف ثالث لحل النزاع

وافق مجلس الشورى على نظام التحكيم والذي يهدف إلى سرعة فض المنازعات وإزالة ما في نظام التحكيم المعمول به حالياً، والمكون من خمس وعشرين مادة من تداخل وازدواجية بعد اعتماد الحلول التنظيمية المتعلقة بالقضاء والتحقيق وفض المنازعات بعد صدور الأنظمة القضائية. وكانت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية قد اطلعت خلال دراستها لمشروع النظام على عدد من التنظيمات والتعليمات الصادرة بالمملكة، والقوانين المشابهة في عدد من الدول العربية وعدد من المؤلفات الفقهية والقانونية وقرارات المجامع الفقهية المتعلقة بالتحكيم، واستضافت عدداً من مندوبي الجهات ذات العلاقة لاستطلاع آرائهم بشأن مواد النظام وتفصيلاته.

ويجيز مشروع النظام أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع كما يجوز أن يكون لاحقاً لقيام النزاع، وإذا كان قد أقيم بشأن النزاع دعوى أمام المحكمة المختصة فيجب أن يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم وإلا كان الاتفاق باطلاً ، وأوجب مشروع النظام أن يكون التحكيم مكتوباً إذا تضمنه محرر صادر من طرفي التحكيم أو إذا تضمنه ما تبادلاه من مراسلات موثقة أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكترونية أو المكتوبة.

ونصت إحدى مواد مشروع النظام على أنه لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممن يملك

التصرف في حقوقه سواء كان شخصاً طبيعياً – أو من يمثله – أو شخصاً اعتبارياً، ومنعت الجهات الحكومية من الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ما لم يرد نص نظامي يجيز ذلك.

وتتشكل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر على أن يكون العدد فردياً ويشترط في المحكم أن يكون كامل الأهلية، وحسن السيرة والسلوك، وأن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفى بتوافر هذا الشرط في رئيسها.

وتسري أحكام هذا النظام على كل تحكيم مع عدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، ولا تسري أحكامه على المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح.

كما وافق المجلس على قيام وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام ورفعها لمجلس الوزراء، للنظر في الموافقة عليها إنفاذاً للمادة السادسة والخمسين من مشروع النظام.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٢١هـ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام التحكيم، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، فقال: إن تعريف التحكيم مما اختلف فيه كثيراً، فكثير من أنظمة التحكيم الدولية لم تعرف التحكيم، وقد يكون في التعريف تضييق واسع، والأصل في التحكيم أنه اتفاق بين طرفين على تعيين طرف ثالث لحل النزاع.

وأضاف: إن النظام مبني على أنه نظام للتحكيم التجاري، فقضايا الأحوال الشخصية لا تدخل في هذا النظام، وعدم دخولها لا يمنع أن تكون محلاً للتحكيم إذا رأت محكمة الأحوال الشخصية ذلك، والقضايا التي لا يجوز فيها الصلح مقررة في كتب الفقه كالحدود وقد أحذت اللجنة بمقترحات المختصين، واستعانت بثلاثة مختصين يمثل كل واحد منهم جانباً من تلك الجوانب، واستفادت مما طرحوه، وما أجابوا به عن أسئلة اللجنة، إضافة إلى خمسة من المختصين استضافتهم اللجنة قبل مناقشة التقرير.

وأضاف: إن الغرض من التحكيم سهولة وسرعة إنهاء النزاع، واختيار عدد المحكمين – واحداً أو أكثر– راجع إلى أطراف النزاع فهم المعنيون بذلك. ولكن إذا اتفقوا على أن يكون المحكم واحداً، فإن المحكمة تختاره حسماً للنزاع في حالة عدم الاتفاق، كما أن اللجنة تكتفي بما ورد في مشروع الحكومة بشأن الشروط التي تشترط في المحكم.

وأوضح: أن الإجراء الخاص برد المحكم يتعلق بذات المحكم إذا حكمت المحكمة برده لعدم صلاحيته. لذا فإن ما صدر عنه لا يصلح للاعتماد عليه، ولا يجوز البناء عليه فلا بد من بدء الإجراءات من جديد وعدّ ما صدر عن ذلك الشخص (الذي حكم برده) كأن لم يكن، وذلك استئناساً بقاعدة ما بني على باطل فهو باطل. أما إذا انتهت مهمة المحكم بسبب آخر غير الرد، فلم تتعرض له تلك الفقرة، ولا يكون مشمولاً بحكمها، بل هناك مواد تنظم هذا الموضوع.

وأوضح رئيس اللجنة أنه ورد على الباب الثامن توصية بالنص على أن "يكون العمل بالنظام بعد صدور اللائحة التنفيذية للعمل بها معاً"، واللجنة تود أن توضح أن الأنظمة تختلف من حال إلى حال، فهناك نظام يمكن العمل به ولو تأخر صدور اللائحة التنفيذية، وهناك نظام تظهر الحاجة إلى صدور اللائحة التنفيذية، فيقيد العمل به بصدور اللائحة، وقد صدر من المجلس قرارات تتعلق بأنظمة لم يقيد العمل بها بصدور اللائحة التنفيذية، وأخرى قيد حسب الحال، وهذا النظام الذي أمامنا من الأنظمة التي يمكن العمل بها قبل صدور اللائحة التنفيذية، ويمكن أن يستفاد من تطبيقه أولاً في معالجة الجوانب التي تحتاج إلى معالجة بعد التطبيق في اللائحة التنفيذية التي ستصدر لاحقاً.

الأعضاء وهموم الوطن

٤ ملايين حادث مروري خلال ١٩ عاماً

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن الحوادث على الطرق السريعة والشوارع العامة لشيء مفجع وينذر بأمور خطرة على مجتمعنا وعلى اقتصادنا، وآخرها الحادث الذي وقع لطالباتنا في مدينة حائل وذهب ضحيته اثنتا عشرة فتاة في عمر الزهور، وعزاؤنا لأهلهم جميعاً، وأشير إلى تقرير الإدارة العامة للمرور الصادر في مارس ٢٠٠٩م حيث ذكر أن المملكة العربية السعودية شهدت ٤ ملايين من حوادث السير خلال التسعة عشرة عاماً الماضية، نتج عنها «ستة وثمانون ألف» وفاة، و«ستمائة وإحدى عشرة ألف» إصابة. كما أضاف التقرير أن ٨٥٪ منها تعود إلى أخطاء بشرية، إضافة إلى أن الإدارة العامة للمرور في المملكة تعاني من نقص في القوى العاملة.

وأقترح العضو الآتي:

١- أن يقف المجلس وقفة صارمة، وذلك باستدعاء مسؤولي الإدارة العامة للمرور وبحث الموضوع معهم لوضع آليات سريعة للحد من تلك الحوادث، ولا سيما أنه سبق للمجلس أن تقدم ببعض المقترحات المهمة في هذا الأمر.

٢- دعم الإدارة العامة للمرور لتوظيف مزيد من الشباب وتدريبهم على مراقبة الطرق وإشارات المرور.

٣- التشدد في إعطاء الرخصة إلا بعد أن يجتاز الشخص عدة اختبارات كما هو حاصل في الإمارات العربية المتحدة حيث لا يحصل الشخص على الرخصة إلا بصعوبة.

٤- تطبيق عقوبات صارمة على من يتجاوز السرعة القانونية، أو يقطع الإشارة مهما كانت صفته الشخصية، ووضع مزيد من رجال المرور عند الإشارات وخاصة المزدحمة منها.

٥- كل من يخالف سواء بقطع الإشارات أو تعدي السرعة القانونية، توقف ترقيته إذا كان موظفاً لمدة مؤقتة، أو توقف علاوته السنوية، وإذا كان طالباً تحسم من درجات السلوك والمواظبة، وإذا كان من القطاع الخاص توقف تعاملاته مع الأجهزة الحكومية لمدة معينة.

٦- وضع نظام للنقط وفي حالة وقوع حوادث تسجل النقط عن كل حادث، وعندما يتجاوز النقط المحددة تسحب منه الرخصة، ويمنع صغار السن من القيادة.

الاستعانة بجهات استشارية لتنفيذ مشروعات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

وافق مجلس الشورى على قرار بأن تضمن الجهات الحكومية تقاريرها السنوية ما يخصها من مشروعات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث توضح حالة المشروع ومخرجاته ونسبة الإنجاز والمتحقق من أهدافه، وتاريخ البدء في التنفيذ وتاريخ الانتهاء والصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع إن وجدت، كما دعا القرار إلى تمكين الجهات الحكومية التي لا تتوفر لديها الإمكانات الفنية والإدارية لتنفيذ مشروعات الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، من الاستعانة بجهات استشارية متخصصة للقيام بذلك وتدريب منسوبيها، وأن على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تكثيف ورش العمل المتعلقة بمشروعات الخطة ومساعدة الجهات الحكومية في وضع الآليات التي تسهم في البدء في تنفيذ المشروعات.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٢/٢١هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور

هناك تقدم نسبي في برنامج التعاملات الإلكترونية، ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال التقرير السنوي للوزارة

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي الثاني للتحول إلى مجتمع المعلومات للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فهد بن ناصر العبود، فقال: هناك تقدم نسبي في برنامج التعاملات الإلكترونية، ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال التقرير السنوي للوزارة، كما أن عملية التحول الإلكتروني عملية مرحلية تتطلب وقتاً وجهداً من كل جهة حكومية، وهي ليست مسألة تحول تقني فقط، بل تمس عدة جوانب أخرى كإدارة التغيير، وهندسة إجراءات العمل، وتنمية مهارات وثقافة الموظفين، كما أن بعض الجهات الحكومية انتقلت إلى مرحلة متقدمة تركز على إتاحة الخدمات الإلكترونية.

وأضاف: وفيما يتعلق بأسس وأهداف الخطة الخمسية، فقد تم تخصيص فصل في التقرير الثالث عن مخرجات المشروعات وما تحقق من أهداف. كما سيشمل التقرير القادم تفصيلاً أكثر من مخرجات ومنجزات الخطة. وأوضح د. العبود أن الأسس المطلوبة للانتقال إلى مجتمع المعرفة قد غطيت ضمن أهداف ومشروعات الخطة، وهو ما تسعى إليه الخطة في كثير من محاورها. وهناك من يرى أن مجالات الأهداف العامة للخطة غامضة وغير واضحة، واللجنة تفيد بأن الخطة درست ونوقشت من قبل مختصين على مستوى عال من التخصص والخبرة، إضافة إلى مشاركة العديد من الجهات الحكومية والخاصة. كما نوقشت في مجلس الشورى وأقرها مجلس الوزراء الموقر. والأهداف العامة تهدف إلى تحقيق رؤية بعيدة المدى للتحول إلى مجتمع المعلومات، وقد وضع (٢٦) هدفاً محدداً للخطة الخمسية الأولى تفصل الأهداف العامة وتجزئها إلى أهداف فرعية.

ونفى وجود علاقة مباشرة بين سير المشروعات وقيم المؤشرات وقال: إن المؤشرات وضعت لرصد التحول إلى مجتمع المعلومات بينما قيمها هي نتاج لمخرجات المشروعات وأهدافها.

وأوضح رئيس اللجنة أن مؤشر الابتكار العالمي يتكون من عدة محاور منها: العلوم والتعليم العالي، والتدريب وكفاءة سوق العمل، والجاهزية التقنية، وقال: لقد تم توضيح أوزان القيم والآلية فيما يختص باحتساب مؤشر الابتكار العالمي المتعلق بمحور الجاهزية التقنية في الجدول، واستوفيت هذه القيم من دراسة مؤشر الابتكار العالمي التي تصدرها كلية «انسياد». وقد جمعت المعلومات لأغراض دراسة مؤشر الابتكار العالمي من المؤسسات الدولية المشهورة، مثل منتدى الاقتصاد العالمي، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات.

وفيما يتعلق بوجود انفصام بين جهة التخطيط وهي الوزارة مع الجهات التنفيذية لمشروعات الخطة وبرامجها وغياب الإشراف والمتابعة على المشروعات، قال: إن الخطة ترتبط بجهات مختلفة ومتباينة في الأداء والتنفيذ، وتتابع الوزارة التنفيذ مع الجهات المعنية وتقدم الاستشارات والتوجيه. كما تتولى الوزارة تنفيذ بعض المشروعات الواردة في الخطة لعدم وجود جهات تتولى تنفيذها. وفي سبيل الحصول على المعلومات الدقيقة، وضع نموذج إلكتروني لقياس المتحقق من المشروعات وتحديد المخرجات بما يتوافق مع أهداف كل مشروع.

ولفت إلى إن النماذج الإلكترونية تعبأ من قبل منسقي الجهات المنفذة للمشروعات، وأن هناك نظاماً آلياً لمتابعة مشروعات الخطة وتدريب منسقي الجهات عليه، وأن هذا النظام قد تطور وزود المنسقون ومديرو المشروعات بآلية التحديث.

وبخصوص الآلية التي تتبعها الوزارة لتحديد نسب كل مشروع في خدمة كل هدف من أهداف الخطة، قال: نظراً لتنوع المشروعات واختلاف أهدافها وأحجامها، فقد وضعت أمانة الخطة أوزاناً محددة لكل مشروع لقياس المتحقق على مستوى الهدف، وعلى مستوى الخطة بشكل عام، ويمكن الاطلاع عليها في تقرير التحول الثالث والخاص بالعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ. والوزارة تذلل الصعوبات والتحديات من خلال المتابعة والتقييم والزيارات وعقد الاجتماعات، وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة في إدارة المشروعات.

وأشار د. العبود إلى أن مشروع المحتوى العربي على الإنترنت وهو المشروع ذو الرقم (٧٣) من مشروعات الخطة عنوانه "مبادرة المحتوى الرقمي المحلي"، وقال: إن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية تتولى تنفيذ هذا المشروع، وهو مبادرة الملك عبدالله لتطوير المحتوى العربي على الإنترنت. أما مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم فليس من مشروعات الخطة، ولكن يمكن متابعته من خلال تقرير وزارة التربية والتعليم.

وقال: على المستوى العالمي لا تستطيع الجهات الحكومية، ولا سيما في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ المشروعات بشكل مستقل وذاتي بشكل كامل، بحسب أفضل الممارسات العالمية، ومن ثم ينبغي الاستفادة والاستعانة بالقطاع الخاص للمساهمة في التنفيذ. وقد أكدت الخطة الخمسية الأولى ضمن المشروعين (٤، ٥) تفعيل تمويل وتنفيذ مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال القطاع الخاص، وجعله شريكاً إستراتيجياً في التنفيذ.

وأوضح أن الخطة تتضمن مشروعات مختلفة في نشر ثقافة التقنية واستخدامها، منها مشروع قوافل للتدريب الإلكتروني، ومشروع التدريب المجاني لخريجي الجامعات لإعادة تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى آليات وأساليب التحول للتقنية ووضع مواصفات الأجهزة المستخدمة، تفيد اللجنة أن برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) يقيس أداء الجهات الحكومية في هذا المجال. أما فيما يتعلق بوضع المواصفات الفنية للأجهزة فقد جاء في الخطة وهدفه: إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

واختتم قائلاً: هناك من يرى أن تعدد البرامج والأنظمة بين الجهات الحكومية يكلف الدولة أضعاف ما كان يكلفها لو وحدت هذه الأنظمة، واللجنة تبين أن برنامج (يسّر) انتهى من تنفيذ مشروع توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها على الموقع الإلكتروني للبرنامج، وذلك لتوحيد الأنظمة والبرامج المستخدمة في التعاملات الإلكترونية.

الأعضاء وهموم الوطن

إجازة للأمطار؟

انتقد أحد أعضاء مجلس الشورى توقف الدراسة كلما هطلت الأمطار وقال: استبشر المواطنون بما من الله علينا به من الأمطار، وعلى إثر ذلك علقت الدراسة في بعض مناطق المملكة، فهل كلما هطلت الأمطار يكون الحل تعليق الدراسة أليس ثمة وسيلة أخرى تضمن سلامة الطلاب مع استمرارهم في الدراسة؟ ألا يعكس هذا الخلل الحاصل في البنية التحتية التي أنفق عليها المليارات؟ إن جميع دول العالم يهطل عليها أضعاف ما يهطل عندنا ولا تتأثر الحياة اليومية بذلك. كما أن من المناسب أن تعطي صلاحية تعليق الدراسة لمدير المدرسة المعنية وذلك لانتفاء الضرر عن بعض المدارس من الأمطار.

إدارات للكوارث والأزمات.. ضرورة أم رفاهية؟

• إعداد: مفرح العسيري

تقع في حياة البشر الكثير من الحوادث والكوارث وتظهر العديد من الأزمات والمحن التي ينتج عنها خسائر مادية وبشرية. ومع التسليم بقضاء الله وقدره إلا أنه من باب الأخذ بالأسباب، وكما قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)، ظهرت الحاجة الملحة لوضع الخطط لمواجهة ومحاولة درء مخاطر الكوارث والأزمات أو على الأقل التقليل من أضرارها وخسائرها.

ومن ضمن الخطط التي تقترح في مثل هذه الحالات تشكيل إدارة تعنى بالاستعداد المبكر لمواجهة تلك الكوارث والأزمات ثم اتخاذ القرارات والتصرف في حال وقوع تلك الكارثة على أن تكون لها صلاحيات واسعة وسرعة في اتخاذ القرارات العاجلة لحل الأزمة أو إرسال قوات إنقاذ أو دعم هنا أو هناك، دون المرور بالخطوات الروتينية المعتادة التي تعطل جهود الإنقاذ العاجل والفعال.

نتساءل في هذا التحقيق عن إمكانية إنشاء مثل هذه الإدارة المسؤولة عن مواجهة الكوارث والأزمات الطارئة فعلياً في الجهات الحكومية أو الأهلية على أن تراعي مواصفات معينة تلتزم بها هذه الإدارات، وكيف يمكن زيادة الوعي بثقافة إدارة الكوارث مع التأكيد على الدور الكبير للمتطوعين في مثل هذه الأمور، وهل يؤثر ذلك على الدور الطبيعي للجهات الرسمية المعنية بذلك مثل الهلال الأحمر والدفاع المدني؟

الشريعة تحث على التعاون والمساعدة في وقت الشدة

الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان عضو مجلس الشورى يقول حول إمكانية إنشاء إدارة للكوارث والأزمات في المؤسسات الحكومية لا سيما قطاع التعليم: الأصل الشرعي في هذه القضية ما رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من نَفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسّر على معسّر يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.."

والتنفيس عن المكروب والتيسير على المعسر يحصل اليوم بما يطلق عليه بالمصطلح الحديث بالعمل التطوعي أو الإغاثي عند حدوث كارثة أو نزول خطب من زلزال أو حريق أو غرق أو نحوها، والواجب اليوم مع تزايد الحوادث وتعدد الكوارث أن يكون المجتمع بكافة فئاته على أتم الاستعداد فيما لو وقعت كارثة لا قدر الله، وكل ذلك في إطار التعاون الذي أمر به في قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى.."، حيث أثبتت التجارب السابقة أن الحاجة أشد من أي وقت مضى لأخذ الحيطة والتهيؤ لأي ظرف قادم سواء بوجود جهة مستقلة تأخذ على عاتقها إعداد الخطط وتنفيذ البرامج اللازمة للتعامل مع مختلف الظروف الطارئة أو أن تقوم الجهات المعنية وعلى رأسها الدفاع المدني بذلك

الغشيان: الحاجة شديدة لأخذ الحيطة والمتطوعون جزء مهم من الاستعداد والتعامل مع الكوارث

الدور المهم وبشكل عاجل لا يحتمل التأخير، فالمسألة وصلت إلى درجة تهدد حياة البشر، فلا بد من الأخذ بأسباب النجاة والاستعداد لحالات الطوارئ.

ولذلك فإن تفعيل طرق إدارة الكوارث والأزمات في كل المؤسسات الحكومية وعلى وجه الخصوص قطاع التعليم، أمر تحتمه الضرورة وليس مجرد خيار.

مواد وثائقية لكوارث سابقة للتدريب والاستعداد

وعن تنمية الوعي بثقافة إدارة الكوارث يقول الدكتور الغشيان: هناك وسائل كثيرة ولكن: (ليس من رأى كمن سمع)، هناك مواد وثائقية عن الكوارث في مختلف دول العالم وثقت كيفية التعامل معها في المناطق التي عملت على الاستعداد لها والمناطق التي أهملت هذا الجانب، وبالمقارنة يظهر للعيان الفرق في نتائج الأزمات، حيث ظهر في المناطق التي أحسن أهلها التعامل مع الأزمة أن نتائج الكارثة تقلصت وانحسرت، بينما نجد في المناطق التي أهمل أهلها الاستعداد لها أن النتائج كانت خطيرة، وهذه النتائج كفيلة بأن تشحذ الهمم على الاستعداد للأزمات

د. ثامر الغشيان

قبل وقوعها لا قدر الله.

وأضاف أن المسألة ليست مسألة تعويل على المتطوعين ولكن المسألة أن المجتمع ينبغي أن يكون أسرة واحدة، فالمتطوعون ينبغي أن يكونوا جزءاً من الجهة التي تقوم بإدارة الكوارث والأزمات لا أن يعمل الناس فرادى أو تنشأ فئات تعمل بغير نظام، هذا بحد ذاته كارثة من حيث تنازع الجهات واختلاف أطياف المجتمع.

وقال: في حالة وجود نظام يحكم عملية إدارة الكوارث والأزمات تصبح المسألة تكاملية وتتضح الأدوار التي يقوم بها كل مكلف.

تأهيل المشرفين في المدارس والجهات الحكومية

ويقول المهندس سالم المري عضو مجلس الشورى: إن الأنسب هو إيجاد إدارة للسلامة تهتم بالتدريب والتطوير

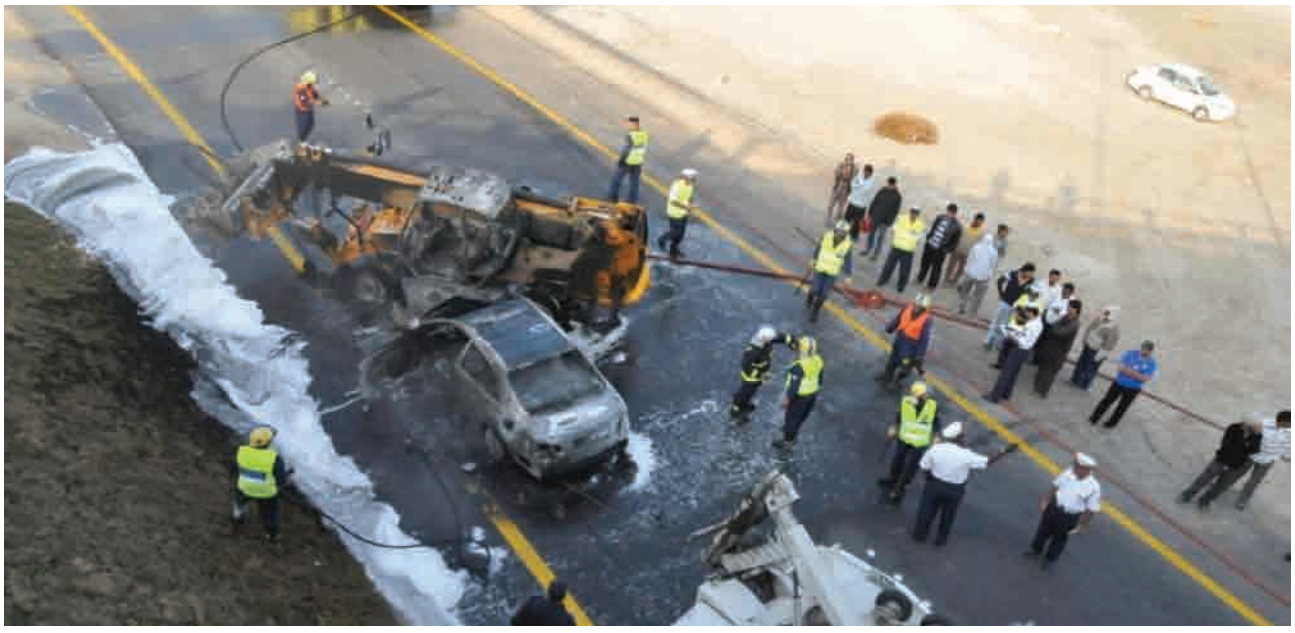

لمكافحة الكوارث على سبيل المثال نشوب حريق في مدرسة أو مبنى سكني، فإذا كان هناك تأهيل للموجودين في المدرسة أو المبنى السكني للتعامل مع الحريق فالمسألة لن تكون صعبة لأنهم سينجحون في تدبر الأمر إلى أن تأتي المساعدة من المختصين، فلا بد من إيجاد إدارة مختصة في السلامة تتابع أمور السلامة في جميع مباني السلامة وتشرف على تنفيذ دورات للمسؤولين في المدارس مثل مديرو المدارس والمعلمون ويضعون خططاً للإخلاء ويدربون الطلاب على كيفية تطبيق خطط الإخلاء في حالات الطوارئ.

وأضاف: لابد أن نضع في الحسبان أن ذلك سيأخذ وقتاً طويلاً جداً، ولن يتم تأهيل المشرفين في المدارس والطلاب على مواجهة هذه الكوارث وإيجاد إدارة في كل مدرسة تهتم بالسلامة بين يوم وليلة ، لكن يجب علينا أن نبدأ فيها من الآن وألا نتخاذل.

وأشار المري إلى أن ما ذكره ينطبق على كل المؤسسات الحكومية وأيضاً الخاصة بجميع أشكالها، وأن مسمى إدارة الكوارث واسع بعض الشيء لأنه يحتاج إلى تخصص وإلى مستوى عالٍ في الدولة لأنه يرتبط بها عادة. وقال: لكن دعنا نسميها السلامة العامة بحيث تعني كيفية تصرف الشخص للمحافظة على سلامته وسلامة الآخرين في حال الطوارئ والأزمات والكوارث التي تحتاج إلى سرعة التصرف والقدرة الفنية والمؤهلة على انقاذ كل من يحتاج إلى انقاذ ومساعدة بشكل صحيح وتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى سواء بشرية أو مادية.

وقال المهندس المري: نستطيع تنمية الوعي بالسلامة من خلال التدريب للموظفين والطلاب في المدارس مثلاً بأن

المري: تنمية الوعي المجتمعي بالسلامة من خلال تدريب الموظفين في أماكن عملهم وطلاب المدارس في حصص النشاط

م. سالم المري

يكون لهم أنشطة معينة في حصص النشاط تهتم بهم وتؤهلهم على السلامة، لأن عدم التصرف بالطريقة المناسبة في حال وقوع الحوادث يكلف الكثير من خلال الخسائر البشرية والمادية على السواء.

أما عن دور المتطوعين في حال الكوارث فيقول: لا شك أن لهم دوراً كبيراً ولا يلغي دور المختصين بل هي عملية متكاملة، فمثلاً لو أن هناك جهة حكومية تعمل في مبنى كبير فليس من الضروري أن يكون لديهم متخصصون في إدارة الكوارث والسلامة بل يمكن أن يكون المتطوعون من نفس العاملين بحيث تتلقى مجموعة منهم تدريباً يؤهلهم للتصرف بالطريقة الصحيحة في الأزمات وبدورها هذه المجموعة تقوم بتوعية البقية من الموظفين، وهذا معمول به في كل أنحاء العالم لأن عمل المتطوعين مطلوب ومهم. وبالطبع هناك بعض الأعمال لا بد لها من التخصص ولكن المتخصص يكون هناك دائماً من يسانده من المتطوعين مثل شركة أرامكو السعودية يوجد بها مطافئ مخصصة لها غير الدفاع المدني، وأيضاً لديها متطوعون من موظفيها يساندون المطافئ في الحالات الخطيرة. أيضاً أرى أن يتم ضبط قوانين تنظم عمل المتطوعين، ويمكن أن يشرف عليهم الدفاع المدني ويتم منحهم مكافآت مالية تقديراً لهم.

المتطوعون والتعاون مع الجهات الرسمية

وأكد المري أن عمل المتطوعين لن يلغي دور الجهات المختصة مثل الدفاع المدني والهلال الأحمر، وقال: لا نستطيع أن نستغني عن التخصص أبداً، لكن الدعم للمتطوعين مطلوب أيضاً، مثلاً قد يكون هناك عجز في عدد الموظفين لدى الدفاع المدني في موقع الحادث، فلا بد من إكماله بالمساعدة من المتطوعين وهذا موجود في العالم أجمع خصوصاً إذا كانت الكوارث كبيرة وتفوق إمكانات المتخصصين، مثل الحريق الذي اندلع في الغابات في أمريكا، والانهيارات والزلازل في أكثر من مكان في العالم.

إدارات الكوارث والأزمات أصبحت ضرورة

ويقول الدكتور إبراهيم آل جوير عضو مجلس الشورى: إن وجود إدارة للكوارث والأزمات في كل مؤسسة سواء كانت

د.آل جوير: نحتاج إلى تفعيل ثقافة الوعي بمثل هذه المخاطر والاستعداد لها فنياً وبشرياً بكثافة عالية

د. إبراهيم آل جوير

حكومية أو قطاع خاص هي من الضرورات التي يتطلبها الواقع الاجتماعي والحياتي، نحن الآن لدينا كهرباء ومياه وأجهزة كهربائية والكترونية وكثافة سكانية وازدحام في هذه المؤسسات التعليمية أو غيرها التي تقدم خدمات متنوعة سواء في القطاع الخاص أو الحكومي. وتبرز هنا أهمية الإنسان الذي يتعامل مع هذه الأجهزة وهذه المباني فلا بد من وجود إدارة تتابع وبدقة يومياً ما يحصل في هذه المؤسسات من تغييرات وحاجة للصيانة وذلك للمحافظة على أهم عنصر من عناصر الوطن وهو الإنسان ولتحقيق ذلك نحتاج إلى متابعة المنشآت على مستوى السلامة الفنية.

وأضاف: على تلك الجهات التي تفحص وتدقق وتراجع أن تهتم بالتمديدات ثم وجود مخارج الطوارئ، ثم صلاحية هذه المخارج لأن بعض المؤسسات توجد بها تلك المخارج لكنها مغلقة أو معطلة بسبب عدم متابعتها وفحصها بانتظام.

وأوضح د. الجوير أن وجود هذه الإدارات الفنية في المواقع الحكومية أو المؤسسات بأنواعها يحمي بعون الله وتوفيقه من كوارث وأزمات خطيرة ويقلل في حالة حدوثها من الخسائر الناجمة عنها.

نقص ثقافة كيفية التعامل مع الأزمات

وعن ثقافة التعامل مع حالات الطوارئ قال: إننا نعاني من نقص في ثقافة التعامل مع هذه الكوارث ولدينا ثقافة مؤقتة بأن نتحمس وننوح إذا حدثت الكارثة ثم بعد فترة قصيرة ننسى أو نتناسى ما حصل ويعود الأمر أسوأ مما كان. مثلاً وأنت تسير في الشارع بسيارتك ومررت بحادث، فخففت من السرعة وتألمت من الحادث الذي شاهدته ومازلت تخفف من سرعتك لأنك ما زلت متأثراً بالحادث لكن سرعان ما تنسى ذلك وتسرع بسيارتك وتستمر في القيادة السريعة أياماً طويلة.

وهذا المثال يتكرر عندما تقع كارثة كبيرة فنتألم ونصيح ونتوجع لكننا ننسى بعد ذلك، كما يحدث في مدرسة من المدارس التي تقع فيها حريق أو ما شابه فيحصل التفاف حول الموضوع أو الكارثة، ويطالب الناس بإصلاحات ثم بعد فترة يهدأ الوضع. فاذا رجعت إلى المدرسة نفسها بعد وقت قصير ستجد الوضع لم يتغير أبداً. الناس نسوا معاناتهم والذي لم ينس هو من فجع بالمصيبة من فقد عزيز أو قريب، لكن الآخرين ظلوا في حياتهم وأمورهم ولم ينتبهوا. نحتاج في ذلك إلى تفعيل ثقافة الوعي بمثل هذه المخاطر والاستعداد لها فنياً وبشرياً بكثافة عالية.

ويقول د. الجوير: حضرت قبل سنوات ندوة علمية وكانت فيها مجموعة من الدراسات التي تؤكد على أهمية نشر ثقافة كيفية إدارة الكوارث لدى الناس، لأن مسألة نشر المعرفة غير كافية لإيجاد وعي كامل للكوارث، كل من يقطع الإشارة الحمراء يعرف معلوماتياً أنه قطع الإشارة خطأ لكنه يمارس هذا الأمر، فنحن لا نحتاج إلى زيادة كمية المعرفة، بل الاستفادة من تلك المعرفة بالتطبيق بشكل ايجابي. فلو أردت ألا يغرق إنسان في الماء لا تجعله يقرأ عشرة كتب في تعلم السباحة وإنما دربه على السباحة، فالوعي مقرون بالإرادة والتمرين والتكرار وليس فقط بالمعلومات.

أما عن العمل التطوعي فيقول: إن العمل التطوعي عمل إنساني قبل أي شيء وعمل مطلوب لمساعدة الآخرين، فكما هو معروف أن في الكوارث يتنادى الناس بمختلف فئاتهم على الإنقاذ والحد من المخاطر الناتجة عن الكوارث، وهذا أمر مطلوب ويشجع عليه، ولكن ينبغي أن يتحول باب التطوع من عمل تطوعي مفتوح إلى عمل تطوعي متخصص فنحن نحتاج إلى متطوعين في تخصصات مختلفة؛ إلى الطبيب والممرض والمنقذ والمتطوع بالمال وآخر يرشد وآخر يوزع، بحيث لا يمارس كل شخص هذه الأعمال كلها، فهو تطوع في التخصص أو تخصص في التطوع حتى يعود التطوع بفائدة كبيرة، لهذا نسمع عن (أطباء بلا حدود) وغيرهم، يعني ذلك أننا نحتاج في كل مجال إلى متطوعين متخصصين كل في مجاله، فهذا لا يغني عن هذا، فنحن لسنا في خيار، أما من نأخذ المتخصص أو المتطوع، فنحن نرحب بالاثنين معاً في الإنقاذ ومد يد العون في حال وقوع الأزمات والكوارث لا قدر الله.

إن مسألة الاهتمام بوجود إدارات في مؤسسات المجتمع للكوارث والأزمات والاهتمام بالمتطوعين وتأهيلهم حتى يكونوا جاهزين في عملية الإنقاذ وقت حدوث الكارثة شيء ضروري ومهم، لكن هؤلاء المتطوعين ليسوا بديلاً عن الأجهزة الرسمية مثل الهلال الأحمر أو الدفاع المدني فهذه المؤسسات مهماتها رسمية ولديها أجهزة قوية ومتمكنة لممارسة أعمالها، في حين أن المتطوع للعمل في وقت الكوارث أو غيرها سيكون حلقة وصل سريعة ويد عون للدفاع المدني أو غيره من المختصين بمباشرة عمليات الإغاثة والانقاذ.

اللجنة العليا لإدارة الكوارث لا تكفي

أما عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالملك الخيال فيقول: أولاً يجب التنويه إلى أنه يوجد لدينا لجنة عليا لإدارة

الكوارث تجتمع عادة عند وقوع الكارثة وبها ممثلين لأغلب الجهات الحكومية ولكنها لا تكفي فنحن في حاجة لإنشاء إدارة الكوارث الوطنية على مستوى المملكة، وتكون هيئة حكومية على أن ترتبط مباشرة بولي الأمر تقوم بالدراسات طوال العام حول جميع الأخطار سواء كانت كوارث طبيعية أو صناعية أو غير ذلك، وتقوم بالتنسيق بين جميع جهات الإغاثة وتقوم بالصرف والتعويض المباشر، مثل (FEMA) الهيئة الفدرالية لإدارة الكوارث في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن توظيف فروع لإدارة الكوارث في كل المؤسسات الحكومية تقوم بدراسة وتصحيح أوجه الخطر قبل وقوعه في الجهات التابعة لها وعند وقوع الكارثة تشترك مع المؤسسات الأخرى في التخفيف من آثارها.

هيئة وطنية لإدارة الكوارث

ويضيف: لذلك يجب علينا أولاً إنشاء هيئة وطنية سعودية على مستوى المملكة تختص بإدارة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية تلحق بها وحدات الدفاع المدني ووحدة بحث وطائرات إطفاء الحرائق تسمى الهيئة الوطنية السعودية لإدارة الطوارئ للتقليل من أضرار الكوارث الطبيعية تكون من مهامها تحديد نوع الكوارث الطبيعية المتوقعة وتحديد الأمكنة المحتمل وقوع الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية فيها وإداراتها حال وقوعها.

ويوضح د. الخيال أن دعم جهود ما بعد الكارثة على الأرض يكون الجزء الأكبر من عمل الهيئة، إلا أن الهيئة يجب أن تمد السلطات المحلية للمحافظات بالخبراء في الحقول المتخصصة والدعم المادي لجهود البناء والمعونات للمواطنين والبنية التحتية، المرتبطة بإدارة الأعمال الصغيرة، كما تدعم الأفراد والشركات الصغيرة بقروض إسلامية، وبجانب ذلك تقدم الدعم المادي لتدريب

د. الخيال: لدينا لجنة عليا تجتمع عند وقوع الكوارث ونحتاج إلى هيئة ذات صلاحيات واسعة

د. عبدالملك الخيال

الأشخاص على طرق الاستجابة للمساعدة في جميع أنواع الكوارث في المملكة كجزء من جهود الاستعداد والتأهب للهيئة. لذلك ستكون الهيئة مسؤولة عن تنسيق كل جهود الإغاثة للكوارث على المستوى الحكومي.

تنمية الوعي بثقافة إدارة الكوارث

وقال: إذا كان الاستعداد المُسبق والتخطيط الجيد هما أساس التعامل الناجح مع الأزمات والكوارث والحدِّ من أخطارها، فإنه من الضروري أن يتم مسبقاً إعداد خطط وسيناريوهات التعامل مع الأزمات والكوارث المختلفة، والتركيز على اتخاذ الإجراءات الوقائية والاحترازية اللازمة للحدِّ من أخطارها، ويعتبر الحدُّ من أخطار الكوارث بمثابة قضية تنموية شاملة، فهي لابد أن تأتي ضمن الأولويات المطروحة على أجندة متخذي القرار، كما أنها تتطلب مشاركة كافة عناصر المجتمع، والتي تشمل: القطاع الحكومي، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى قيام وسائل الإعلام التي تؤدي دوراً مهماً في رفع الوعي المجتمعي بالأخطار المحتملة وكيفية التعامل معها والحدِّ من آثارها السلبية.

وأكد على التوعية المجتمعية في مجال الأزمات والحد من المخاطر وقال: هي عملية متكاملة تهدف إلى جمع كل الطاقات العملية الممكنة من أجل رفع وعي المجتمع تجاه الكوارث وكيفية الاستعداد لها والتعامل معها، مما يؤدي إلى الحفاظ على الموارد والخدمات والإقلال من الخسائر في الأرواح والممتلكات، ويقوي المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة.

وشرح د. الخيال أن أنشطة التوعية المجتمعية تشمل حملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى القيام بعدة أنشطة اتصالية تدعم حملة التوعية. والتوعية المجتمعية هي عملية مستمرة، طويلة الأجل، وتعد الحملة الإعلامية من أهم مكوناتها كأداة فعالة لنشر المعلومات قبل وأثناء الكوارث. ويتمثل دور الإعلام (المؤسسات الصحفية) في نشر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب من خلال المؤتمرات والتصريحات الصحفية. كما نحتاج إلى استخدام وسائل الإعلام بفاعلية في حملات التوعية كالمطبوعات، الإذاعة، التلفزيون، الإعلان داخل وسائل المواصلات.

المتطوعون لهم دور كبير

ولفت إلى أن الجميع في الكوارث شركاء، المختصون والمتطوعون، وهنا يأتي دور الهيئة التي تحدثنا عنها فيكون لديها قائمة بالمتطوعين تشكل منهم فرقا في

سندي: تكليف جهة مسؤولة لتنظيم عمل المتطوعين وتسجيل بياناتهم وتخصصاتهم

د. عبدالكريم سندي

جميع الاختصاصات وفي جميع المدن والقرى تستدعيهم عند الحاجة والنقص. يجب أن يكون التطوع منظماً، وأن يقف المتطوع جانباً إذا حضر المختص. لذلك يجب إعداد فرق خاصة من الشرطة والجيش والكشافة والمتطوعين للاستعانة بهم وقت حدوث أية كارثة لا قدر الله.

واختتم د. الخيال أن الهلال الأحمر والدفاع المدني يمثلان الدور التنفيذي الرئيسي من عمل إدارة الكوارث وما نحتاجه هو التخطيط والتنسيق بينهما وبقية الجهات التنفيذية المشاركة في تخفيف آثار الكارثة وهذا ما تقوم به الهيئة العامة لإدارة الكوارث.

إنشاء غرفة عمليات لمعالجة الأوضاع الطارئة

ويقول عبدالكريم سندي: الكارثة يمكن تعريفها بأنها حدث مفاجئ يهدد المواطنين والمصالح الوطنية للبلاد، ويخل بالتوازن الطبيعي للأمور الحياتية. وهي تتنوع بين كارثة طبيعية كالزلازل والسيول والبراكين أو صناعية - اذا جاز التعبير- وهي ما يتسبب فيه الانسان عمدا أو سهوا كالحرائق وانهيار المباني. وأيا كان سبب الكارثة فالاستعداد لها شيء أساسي وأصبح ضرورة في ظل التقدم الصناعي والتطور البشري والكثافات السكانية العالية التي تجعل من الصعوبة مواجهة أي كارثة في حالة وقوعها لا قدر الله بلا استعداد مسبق وخطط مدروسة معدة مسبقة وعمل تدريب افتراضي أكثر من مرة.

ويضيف سندي: ومن هنا تبرز ضرورة تشكيل "غرفة عمليات" تكون مهمتها معالجة الأوضاع الطارئة بخطة قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد وهذه الأخيرة تشمل التخطيط المسبق لمواجهة الكوارث بأنواعها.

ومن الضرورة بمكان هنا أن نؤكد على ادراك المؤسسات والكتل الاجتماعية بأشكالها وكذلك صانعي القرار لأهمية إدارة الكوارث وإجراءات السلامة، وياحبذا لو تكلف جهة ما بمسؤولية محددة في هذا الصدد حتى تكون الأمور واضحة للجميع ولا يحدث ضياع للوقت والجهد وقت حدوث الأزمة. وعلى هذه الجهة التي ستكون مسؤولة أن تنظم عمل المتطوعين وتسجل بياناتهم وتخصصاتهم وعليها أن تشجع على التطوع وتحبب إليه وتبرز أهميته الدينية من خلال حملات إعلامية وفي تجمعات الشباب وحتى الاحتفالات السنوية والأعياد فلربما انضم محب للتطوع إلى هذا العمل وكان سبباً في انقاذ شخص محتاج للمساعدة. وعلى حملات التوعية أن تشمل أخطار الحرائق والسيول وتحذر من عبث الأطفال بالأجهزة الكهربائية وغيرها.

مجلس الشورى يقر إنشاء مجلس أعلى للتطوع ويوافق على نظام للتطوع يضمن حقوق المتطوعين

وافق مجلس الشورى بتاريخ ١٤٣٢/١/١٣هـ على مشروع نظام العمل التطوعي وأقر المجلس إنشاء مجلس أعلى للعمل التطوعي يتمتع بشخصية اعتبارية، ويرتبط بمجلس الوزراء ويكون مقره الرياض ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب في مناطق المملكة، ويكون رئيسه بمرتبة وزير ويعين بأمر ملكي. وأعادت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس صياغة شروط القبول في العمل التطوعي لتتيح لغير المسلمين المشاركة فيه واشترطت تحلي المتطوع بالأخلاق والآداب التي يتطلبها العمل التطوعي الذي يختاره، كما أجرت تعديلاً لضمان حقوق المتطوع تمثل في النص على تحميل الجهة المستفيدة منه بالتعويضات التي تقدرها اللجنة الطبية المعتمدة في حال تعرض المتطوع للوفاة أو الإصابة بالعجز الكامل أو بعاهة تمنعه من العمل بصورة قطعية أو عاهة جزئية بسبب العمل أو التدرب التطوعي أو حتى خلال الطريق من وإلى عمله التطوعي.

ويهدف نظام التطوع إلى وضع استراتيجيات العمل التطوعي وسياستها في المملكة وتنظيمه وتحديد آلياته وتطويره وتنمية روح العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع ونشر ثقافته وتفعيلها وتحديد العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتبيان الحقوق والمزايا والواجبات لكل طرف، وتحقيق مبادئ التكافل والتلاحم الاجتماعي وتنمية روح الانتماء الوطني، وإتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع ومؤسساته للعمل التطوعي.

وأعطى النظام جهة عمل المتطوع الأساسية الحق في طلب إنهاء تفرغ الموظف من عمله التطوعي ومباشرته في جهته الأصلية إذا كان تطوعه أثناء الدوام الرسمي، وإذا أخل المتطوع بواجباته أو ارتكب مخالفة يعاقب بعد التحقيق معه بلفت النظر أو الإنذار أو الاستغناء عن خدماته، أما إذا ارتكب جريمة من الجرائم فيحال إلى الأجهزة الرقابية والقضائية .

وتكلف حسب نظام التطوع في كل جهة حكومية أو أهلية مستفيدة من هذا النظام إدارة للعمل التطوعي، وتطبق أحكام هذا النظام على الجمعيات التطوعية المتخصصة في مجال التطوع فقط.

د. عبدالله العسكر عضو مجلس الشورى:

هناك قادة للرأي في مجلس الشورى والاختلاف في الرأي لمصلحة الوطن

• حوار/ منصور العساف

أكد عضو مجلس الشورى وأستاذ التاريخ السياسي الدكتور عبدالله العسكر أن اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس الشورى ظاهرة صحية وإن المجلس يعمل ضمن آلية مقررة تضبط إيقاع العمل فيه حسب ما ورد في نظامه وقواعد عمله، كما أكد أن ثمة معارضة في المجلس لكنها لا تشبه المعارضة في البرلمانات ذات الصبغة الغربية، كما لم ينكر وجود قادة للرأي داخل المجلس لكنهم قادة فكر لمصلحة الوطن وقال: إن مجلس الشورى معني حسب نظامه بدراسة تقارير الوزارات والمصالح الحكومية، وأن عضوية مجلس الشورى ليست امتيازاً أو وجاهة اجتماعية، بل مسؤولية وأمانة عظيمة وعبء ثقيل وتكليف وطني. وبالتالي فإن عضو مجلس الشورى مؤتمن على عمل مؤثر في مجتمعه. وفيما يلي تفاصيل الحوار.

س: ما هي أبرز الملامح السياسية والاجتماعية التي عاصرتها في مرحلة الطفولة وفترة الشباب الأولى؟

– كانت حقبة الملك فيصل رحمه الله تغطي معظم زمن طفولتنا وجزءاً كبيراً من سن الشباب. كنا ونحن أطفال لا نعرف إلا الفيصل وتقدم بنا العمر والفيصل بهيبته الملوكية وإنجازاته السياسية وبناء سمعة الدولة السعودية ملء السمع والبصر. لقد عاصرت إعادة بناء السياسة والمجتمع السعودي الذي قامت عليه حكومة الملك فيصل. كانت السمة البارزة في ذلك البناء أن المملكة بدأت بصورة جادة وصلبة إعادة بناء مفهوم الدولة الحديثة. حدثت تطورات داخلية كثيرة وجيلنا يعد نفسه ثمرة يانعة من ثمرات ذلك البناء.

س: دراستك في الخارج ما الذي حملته من ذكريات الحنين للأهل والوطن؟

– عندما ذهبت مبتعثاً للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨م لم أكن طالباً منغلقاً لقد تحصلت على مستوى من الاطلاع الثقافي وجئت من بيئة الرياض التي عرفت آنذاك انفتاحاً معقولاً ودرست المرحلة الجامعية في كلية التربية التي أسستها اليونسكو وأشرفت عليها قبل أن تنضم إلى جامعة الملك سعود.

المجلس يعمل ضمن آلية مقررة تضبط إيقاع العمل فيه حسب ما ورد في نظامه ولوائح عمله

وكانت اليونسكو قد تبنت برامج أكاديمية معربة من البرامج الأجنبية، وتعاقدت مع أساتذة عرب من المقيمين في أوروبا وأمريكا. لهذا كله فقد توفر لي معرفة جيدة عن الحياة والدراسة في أمريكا. وبالتالي لم أعرف أو أواجه ما يسمى بالصدمة الحضارية كما عرفتها الأجيال المبتعثة التي سبقتني.

ما عانيته هو الحنين لكل تاريخ الماضي، عانيت البعد عن الأهل والبلد والمجتمع في وقت لم تكن وسائل الاتصال الحديثة متاحة. لم يكن في بيتنا في المجمعة آنذاك خدمة الهاتف الدولي. وكانت الوسيلة المتاحة هي الرسائل البريدية. وقد أمطرت أهلي وكل من أعرف بالرسائل خصوصاً أنني أجيد هذه الصنعة الجميلة.

كتبت للأهل عن كل ما ظننته عجيباً أو مفيداً لهم، وطلبت منهم أخبارهم وأخبار الوطن الكبير لأن الصحافة السعودية لا تصلنا والصحافة الأمريكية لا أجيدها، وهي على كل حال لا تنشر عن وطننا ما نتطلع إليه.

س: في تخصصك ومجال دراستك هل ترى أنك مضطر إلى مواكبة ما استجد من نظريات وأطروحات علمية؟

- المتخصص الجاد في أي علم أو فن لا يقف عند مستوى من التحصيل، لأن العلم يتطور بشكل متسارع، ومن

وسائل الإعلام مهمة لنشر ما يدور في المجتمع ووسيلة من وسائل الرقابة المجتمعية وعضو المجلس لا يستغني عنها

اختلافات وجهات النظر بين الأعضاء مسألة صحية بل هي مسألة مطلوبة

يقف يجد نفسه وقد تعداه قطار العلم والمعرفة، على أن هذا لا ينطبق على كل العلوم والتخصصات العلمية. ومع هذا فالعلوم الآن أكثر تشابكاً وتداخلاً مما كانت عليه في الأزمنة الماضية، وبالتالي لا بد للمتخصص أن يواكب الجديد حتى لو لم يكن في دائرة تخصصه الدقيق. مثال ذلك التقنية وتطبيقاتها فهي صالحة لكل علم ومن لم يحصل على درجة معقولة من التقنية الحديثة وتطبيقاتها يعده الناس في صفوف الأمية الحديثة. وأنا لا أحب أن أقف في تلك الصفوف.

س: هل اقتصر عضو مجلس الشورى على وسائل الاعلام لتعريفه بهموم وحاجات المواطن والوطن؟

- إن عضوية مجلس الشورى ليست امتيازاً أو وجاهة اجتماعية، بل مسؤولية وأمانة عظيمة وعبء ثقيل وتكليف وطني. وبالتالي فإن عضو مجلس الشورى مؤتمن على عمل مؤثر في مجتمعه. وبمقدار الأمانة يتوسع الجهد، وتتعدد مهامه تحت القبة الخضراء وضمن لجان العمل. وعليه فيما أزعم أن يتفرغ لهذا العمل الذي أختير له من قبل ولي الأمر. وعليه أن يفرغ جهده ما وسعه الجهد لأداء ما يناط به من مسؤوليات. أما بخصوص تواصل عضو مجلس الشورى مع مجتمعه، فهذا الشأن المهم تنظمه أدوات عمل محددة، ويوجد في المجلس لجان مختصة ووسائل اتصال وتواصل مع المجتمع، وكلها تهيئ للعضو أن يكون على دراية واسعة بما يجري في مجتمعه، وليكون على معرفة عندما يدلي برأيه، أو يتداخل مع قضايا مجتمعية مدرجة في أعمال المجلس.

ووسائل الإعلام المختلفة مهمة لنشر ما يدور في المجتمع، بجانب أنها وسيلة من وسائل الرقابة المجتمعية. ولا أخال أن عضو مجلس الشورى أو غيره يستغني عن وسائل الإعلام ليعرف ما يدور في المجتمع، لكن وسائل الإعلام لا تكفي وحدها. لا بد أن يجتهد عضو مجلس الشورى لمتابعة ما يناط به من أعمال، خصوصاً إذا كان عليه أن يتابع حاجات المواطنين، أو شريحة من المجتمع، عندئذ عليه أن يتوسع في تحصيل المعرفة والمعلومة وقد يقرأ كثيراً وقد يتصل اتصالاً مباشراً بذوي العلاقة.

س: كيف ترى صلاحيات المجلس في ظل ثقة ولي الأمر لاسيما فيما يطرح تحت قبته من دراسة لتقارير المؤسسات والدوائر

الدكتور عبدالله مع زملائه والأستاذ «جونز» عام ١٣٨٦ هـ

الحكومية؟

– يعمل مجلس الشورى ضمن آلية مقررة تضبط إيقاع العمل فيه حسب ما ورد في نظامه ولوائح العمل المقررة. وهو معني حسب نظامه بدراسة تقارير الوزارات والمصالح الحكومية، ودراسة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ومن ثم إقرارها. وكذا دراسة ما يحال إليه من المقام السامي، وكذا دراسة ما ينشأ من مقترحات من قبل الأعضاء. وهذا العمل تحت قبة المجلس أو في اجتماعات اللجان المختصة كفيل أن يجعل العضو مشغولاً. ومع هذا فلا زال الأمل يحدو مجلس الشورى لمنحه صلاحيات أخرى تتعلق بالشأن العام أو الحكومي.

س: من الطبيعي أن تختلف آراء ووجهات أعضاء المجلس في كثير من الأطروحات التي تناقش تحت قبة المجلس سؤالي.. هل ثمة مساع من قبل بعض الأعضاء في تقريب وجهات النظر المتباينة من خلال الاتصال الشخصي والزيارات المتبادلة؟

– اختلافات وجهات النظر مسألة صحية، بل هي مسألة مطلوبة ومن المتوقع ألا يتفق مئة وخمسون عضواً على رأي واحد. ومع هذا فإن تباين الآراء مما يثري النقاش والمداولات من أجل الوصول إلى رأي سديد وصحي. وعادة تجتمع الآراء حول رأي صحيح وفي حالة تشتت الآراء أو صعوبة الحصول على أغلبية، فإنه من الممكن

أصدقاء الأمس لا يزالون يقبعون بكل تفاصيلهم في ذاكرتي، ولهم مكانة سامقة في نفسي

التواصل فردياً مع الأعضاء وهذا صنيع مقبول في الحياة البرلمانية. على أن ما يحدث عندنا في المملكة أن التواصل مع الأفراد ليس منشأ مصلحة انتخابية، بقدر ما هو مصلحة وطنية. وهذا مما يحمد للتجربة السعودية النيابية.

س: في مجلس الشورى، هل ثمة قادة رأي؟

– قادة الرأي موجودون في كل أمر من أمور الحياة والمعاش، ومجلس الشورى ليس استثناء. وقادة الرأي في مجلس الشورى السعودي ليسوا كما يتخيل البعض وليسوا كما في الدول ذات النمط البرلماني الغربي، لأن قادة الرأي هنا إن وجدوا إنما هم قادة فكرة لمصلحة الوطن، وليس لمصلحة حزب أو فئة أو جهة.

س: يؤخذ على المجلس عدم تفعيل بعض قراراته فيما يؤكد المجلس في عدة مناسبات اقتصار دوره على النواحي التشريعية والرقابية وأن تنفيذ القرارات خارج عن دائرة صلاحياته.. برأيك كيف سيستطيع المجلس التثقيف بأدواره وصلاحياته؟

– أعمال المجلس وصلاحياته يضبطها النظام وليس له أن يتجاوز النظام. وإذا كان هناك سوء فهم من قبل بعض المواطنين، فالأمر سهل إذ يمكن أن يتفاعل المجلس مع المواطنين، ويبين لهم أنه يسير ضمن نظام مقرر. وهو جهة استشارية وشورية ورقابية، ولكن ضمن نظامه لا يمكن أن يقوم أيضاً بتنفيذ قراراته وتوصياته، فهو ليس جهة تنفيذية. هذا العمل مناط بجهات أخرى مثل مجلس الوزراء بعد تتويج قرارات مجلس الشورى وتوصياته بالموافقة السامية.

س: كيف ترى تفهم وإحاطة زملائك الأعضاء بأنظمة ولوائح المجلس؟

– يختلف الأعضاء في هذا الشأن فمنهم من يتوفر له دراية تامة بذلك نتيجة سنوات عضويته أو نتيجة قراءاته المتعددة في أنظمة المجلس ولوائح العمل. ومنهم من دون ذلك، ومنهم آخرون دون ذلك بكثير. هذا التباين لا يضر صحة العمل داخل اللجان أو تحت قبة الشورى لأن الفيصل هو سيادة النظام من قبل المجموعة أو من قبل المستشارين داخل المجلس وخارجه في حال نشأت حالة تستدعي الاستشارة.

س: هل يوجد في المجلس معارضة

– يوجد في المجلس معارضة. لكن هنا وقفة، فالمعارضة في مجلس الشورى لا تشبه المعارضة في البرلمانات

الدكتور عبدالله مع زملائه في ثانوية المجمعة عام ١٣٨٦ هـ

ذات الصبغة الغربية لأننا في مجلس الشورى لم نصل إلى المجلس عبر أحزاب أو مؤسسات مجتمع مدني، وبالتالي لا نحتاج إلى تبني آلية الأغلبية والأقلية ولا إلى تفعيل معارضة مؤسسة، طالما أن ولاء الأعضاء هو لحزب الوطن الكبير، وليس لأي تشكيل سياستي محدد. والمعارضة تنتهي بانتهاء التصويت على أي قرار أو توصية.

س: نعود إلى الميلاد، وما الذي تذكره من سنوات الدراسة الأولى؟

- لا أعرف على وجه الدقة تاريخ ميلادي، لكن ما قاله لي والدي عند تعبئة استمارة الشهادة الابتدائية إنني ولدت عام ١٣٧٢هـ، ثم وحدت الأحوال المدنية السعودية يوم وشهر ميلاد السعوديين وجعلته في غرة شهر رجب. وبهذا يكون ميلادي ١٣٧٢/٧/١هـ الموافق ١٩٥٣/٣/١٧م، ويظهر أن هذا التاريخ توفيقياً اشترك فيه الوالد رحمه الله وإدارة الأحوال المدنية جزاها الله خيراً. وولدت في بلدة المجمعة، وهي بلدة وادعة وصغيرة لم يتعد عدد سكانها آنذاك ثلاثة آلاف نسمة، وعشت طفولة راضية وبسيطة ضمن دائرة أسرية ممتدة ودائرة اجتماعية يتميز أهلها بالرضا والقناعة

حقبة الملك فيصل رحمه الله تغطي معظم زمن طفولتنا وجزءاً كبيراً من سن الشباب - عندما سافرت للابتعاث لم أواجه ما يسمى بالصدمة الحضارية كما عرفتها الأجيال المبتعثة التي سبقتني

والانسجام والانفتاح تجاه الآخر.

تلقيت تعليمي الابتدائي والمتوسط والثانوي في مدارس المجمعة، وتخرجت في ثانوية المجمعة عام ١٣٩٠هـ كأول دفعة من طلابها، وذكرياتي عن تلك السنين الخوالي كثيرة وحافلة، تجمع بين الطرافة والبساطة والحب، ولا زالت ذكرياتها تلح علي. ولو دونتها لاستغرقت كتاباً كاملاً. وأنا أفكر جاداً في تقييد ذكرياتي وملامح البلدة العتيقة، والحراك الاجتماعي الذي عاصرته وكنت مشاركاً في بعضه.

س: ما الجميل في طفولتك؟ وهل كنت تميل إلى قراءة معينة؟

- لعل أجمل ما في مرحلة الطفولة التي استغرقتني استغراقاً لا أجد له مثيلاً في مراحل عمري اللاحقة. أقول أجمل ما فيها أبوين جميلين، وأسرة رائعة، ومجتمع لا أجد أنني عرفت مثله، وبلدة حسبت أن العالم يبدأ منها وينتهي إليها. وقد رافقني هذا الإحساس مدة طويلة وأثر علي إيجابياً وسلبياً. وعندما كبرت عرفت أنه إحساس طبيعي وزيادة، هو نبض صادق لامتزاج روحي وعقلي وقلبي بتراب وطن صغير كان يشكل لي آنذاك المقدمة المنطقية لتراب الوطن الكبير الذي عرفته وأحببته عندما شببت عن الطوق.

أما موضوع القراءة فهذا حديث ذو شجون. وحكاية طويلة نازعتني أمور أخرى وأخذتني إلى عوالم جديدة. عرفت القراءة والارتباط بها منذ سن مبكرة. وأصدقك القول أنني بدأت القراءة الحرة منذ كنت تلميذاً في الصف الرابع الابتدائي، أذكر هذا التاريخ جيداً كان في مدرستنا الابتدائية مكتبة مدرسية صغيرة أظن أن عناوينها لا تتعدى الخمسين عنواناً. التهمتها كلها

المتخصص الجاد لا يقف عند مستوى من التحصيل لأن العلم يتطور بشكل متسارع ومن يقف يجد نفسه وقد تعداه قطار العلم والمعرفة

خصوصاً القصص والمجلات اليسيرة.

تعرفت عن طريق هذه القصص الصغيرة على عوالم لم تكن من بيئتي ولا أحسبها من عالم البشر الذين يسكنون المجمعة آنذاك. قرأت عن حكايات حب ورومانسية وعاطفة جياشة واختلاط بين الجنسين، وقرأت عن الحقل والمروج والجداول والصبايا، وقرأت عن المقاهي والشوارع المسكونة بالشباب الذي يلعب ألعاباً لا أعرفها ولم أسمع بها. مفردات وكلمات لا توجد في قاموس الناس في المجمعة. أفكار وأسماء ومسميات وصنائع لا أعرفها ولا يعرفها أهل المجمعة. هي عوالم لم تخطر على قلب بشر. سألت عنها أترابي ومن هم أكبر مني فلم أجد من يدلني عليها. كانت القراءة الشرارة الأولى التي قدحت ناراً في حياتي. وما أكثر الشرارات في حياتي لو أحصيتها.

أذكر وأنا في سن صغيرة رأيت في سوق المجمعة سلسلة قصصية للأطفال عددها أربع عشرة قصة من تأليف كامل الكيلاني سعرها سبع ريالات، وهو مبلغ آنذاك لا أملكه. ولم أكن شجاعاً لأطلبه من والدي، ولو طلبت لما وافق فذهبت إلى جار لنا وقلت له إن والدي يطلب منك الآن سبع ريالات. ولم يسألني ونقدني المبلغ، فطرت لا ألوي على شيء واشتريت القصص. وتركت المقادير

تتولى بقية الحكاية. من هنا بدأت أعرف أن الكتاب هو صديقي ومؤنسي ورفيق دربي. لم أتخل عنه ولن أتخلى عنه. ونمت عندي هذه الهواية بشكل عجيب حتى أضحت عملي. وأحمد الله أن جعل هوايتي عملي.

س: أصدقاء الأمس هل ما زلت على اتصال بهم؟

- لا أبالغ إذا قلت إنني أميل إلى الماضي بكل همساته وآهاته. هذا الصنيع يضايقني قليلاً لأنني أصبحت مصاباً بنوع من النستوليجا. الحنين إلى الماضي جميل لكن ليس بدرجة تشمل كل زوايا نفسي وعقلي. أصدقاء الأمس لا يزالون يقبعون بكل تفاصيلهم في ذاكرتي، ولهم مكانة سامقة في نفسي. أتذكرهم بكل خير، وأشير إلى أحدهم كلما جاءت مناسبة تخصهم في مقال أنشره، أو حديث أذيعه أو مجتمع اختلف إليه. لكن طبيعة الحياة المدنية المعاصرة قصمت ظهر الصداقة، وأضعفت من وشائج العلاقات الاجتماعية، لهذا قل أن ألتقي بأصدقاء وزملاء الأمس. المجتمع السعودي مثله مثل المجتمعات الأخرى تغير وتغيرت معه طبيعة العلاقات الاجتماعية كتواصل، وأضحت الصداقة تعني زمالة عمل، وكلما غير المرء عمله وعنوانه، وجد له زملاء وأصدقاء جدداً إلا من رحم ربي.

س: ما أول كتاب قرأته ومن نصحك به؟

- من الصعب أن أسمي أول كتاب قرأته، غير كتاب الله الذي تعرفت عليه في بداية طلب العلم. والأصح أن أقول أول كتب قرأتها. في صغري قرأت ملاحم تاريخية وأدبية مثل: عنترة بن شداد، والزير سالم، وقرأت قصص الأطفال للكيلاني وغيره، وقرأت مجلات سمير والسندباد، ثم قرأت ألف ليلة وليلة وحكايات كثيرة. كنت أقرأ في أكثر من كتاب في وقت واحد، أنتقل من كتاب إلى مجلة أو العكس. لا أعرف لهذا الصنيع سبباً إلا السرعة. كان علي أن أرجع هذه الجموع لأصحابها في وقت محدد، فهي ليست ملكي ولا تتوفر في بيتنا ولا يعرف أهلي عنها شيئاً.

تلك الكتب هي أول ما قرأت وما نصحني بها أحد ولا أظن أن من حولي يعرف تلك الأمور التي لا يرون فائدتها، بل ويعنفونني لانكبابي عليها، كنت أجد بعض تلك الكتب في مكتبة المدرسة، أما أغلبها فكنت أستعيرها من رجال يترددون على منزلنا وهم على شيء من الثقافة يجلبونها من الرياض أو من مدرسين من خارج الوطن يحملونها معهم لأولادهم.

س: ما الكتاب الذي قرأته ثم ندمت على إضاعة الوقت فيه؟

- لم أندم على اقتناء كتاب أو قراءة كتاب، فأنا محب

في صغري قرأت ملاحم تاريخية وأدبية كعنترة بن شداد، والزير سالم، وقصص الأطفال كالسندباد

للكتب بصرف النظر عن موضوعاتها لكنني في المقابل أجتهد في انتخاب ما أقرأ. قد يهدى لي كتاب لا يروق لي أو لا أحب موضوعه فأبادر بإهدائه لمن يستحقه، كتاب واحد لم أستطع أن أقرأ فيه كلمة واحدة وبقي عندي مدة لم تنفتح نفسي له وهو كتاب عن السيرة الذاتية لبنامين نتنياهو، ثم بادرت وأخرجته من مكتبتي.

س: من هو الشخص الذي له الفضل بعد الله في بناء شخصيتك؟

- لا يوجد أحد بعد الله يؤثر في بناء شخصية المرء، أشخاص وعوامل خارجية وداخلية (أي داخل المرء نفسه) تتعاون في بناء شخصية الإنسان. أسرتي والمعلمون ومئات المؤلفين الذين لم أعرفهم شخصياً كلهم أدين لهم بالفضل عبر دروب حياتي أستطيع أن أؤكد أن علماء وأدباء من الشرق والغرب أثروا في حياتي أكثر مما أثر فيها من عشت معهم في المجمعة أو الرياض أو غيرها.

س: أين سار قطار التعليم بأبنائك وهل كان لرغبات والدهم دور في تحديد تخصصاتهم؟

- أذهب في هذه المسألة مذهب من يرى أن الأبناء خلقوا لزمن غير زمن والديهم، وبالتالي لا أدفعهم لتخصص محدد ولا مستوى دراسي معين، تركت لأبني نايف على سبيل المثال حرية كاملة في اختيار ما يميل إليه، وقد تخرج في جامعة الملك سعود وتخصص في التمويل المالي وهو يعمل بنجاح في هيئة السياحة والآثار.

س: حدثني عن الآتي:

قرار اتخذته وندمت عليه.

- لم أتخذ قراراً ندمت عليه البتة، لا لكوني مثالياً أو

معصوماً ولكنني أعرف سلفاً أن الذي لا يخطئ معناه أنه لا يعمل.

س: وآخر حمدت الله أنك كنت سبباً في إقراره.

- أحمد الله مع إشراقة الشمس وغيابها لأنني كنت سبباً في عمل أسعدت به الآخرين أو كان مفيداً لتخصصي أو جهة عملي أو وطني، ولا أستطيع أن أحصي مثل هذه الأعمال الجيدة والمباركة فنعم الله كثيرة لا تحصى.

س: وموقف لم تتمالك نفسك أمامه وبكيت.

- الإنسان مجبول على إخفاء ضعفه، لكن ضعفه لا بد أن يبرز للعيان، من ذلك أنا رجل حساس يهزني الموقف العاطفي حتى لو كان تمثيلاً وما أكثر ما دمعت عيني أمام مواقف لا أملك إلا الدمعة الحراء. وأذكر أنني بكيت لوفاة عزيز مثل وفاة والدي أو لعجزي عن الانتصار لمظلوم أو عاجز أو استجابة طبيعية أمام المواقف الإنسانية الكبيرة.

س: ومعلومة تمنيت لو دونتها رسالة للدكتوراه؟

- أطروحة الدكتوراه ليست سجلاً لمعلومات بقدر ما هي خطة منهجية محكمة تتعامل بمعلومات بصرف النظر عن كميتها. المهم أن تبرهن الأطروحة على مجادلة صحيحة وموضوعية، وعلى منهج صارم وعلى انسياب سردي وتحليلي من أجل الوصول إلى نتائج يطمئن لها المؤلف.

س: وموقف ضحكت منه كثيراً.

- رزقني الله سناً ضاحكاً، وأحاول قدر جهدي أن أظهر مبتسماً حتى في أضيق الأوقات وأصعبها، والابتسامة أسلوب ناجح لحلحلة كثير من قضايا الحياة، وأحمد الله أنني ألاقي المصاعب والتجهم والاحتكاكات بابتسامة صادقة مخلصة صادرة من القلب.

س: كتاب قرأته وتمنيت لو حاورت مؤلفه.

تمنيت أن حاورت أو على الأقل قابلت مؤلفين كثراً من الماضي الإسلامي كالجاحظ ومن العصر الحديث طه حسين. ولا أريد أن استرسل في هذه المسألة ذلك أنني أود أن قابلت كثيرين من العرب وغير العرب. لقد شدني (أميل زولا) لدرجة أنني كنت "أهوجس به على شكل حوار بيني وبينه" وهذا الصنيع من غياب الذات في حالة وجدانية.

س: متى قلت:

- جزى الله الشدائد كل خير

عرفت بها عدوى من صديقي

- لم أردد هذا البيت إطلاقاً فالخير موجود في كل رجل وامرأة. ولا أنتظر عندما أصنع معروفاً جزاءً أو شكورا. وكذا لا أقيس أصحابي بمقدار المنافع. لدى إخواننا المصريين مثلاً شعبياً جميلاً: "أعرف صاحبك وعلم عليه"، والمقصود أن أصحابك ليسوا سواء. فمنهم من يفزع لك في موقف معين، ومنهم من يقول لك رأياً، ومنهم من يقف محايداً، ومنهم من ليست من طبيعته الفزعة. وبالتالي هذا البيت من الشعر أراه بيتاً نفعياً. أصحابنا كواكب والكواكب تختلف وتتعدد وبعد كل هذا لا تعدم أن تجد في كل كوكب ما لا تجده في الكواكب الأخرى.

اتبعت مذهب من يرى أن الأبناء خلقوا لزمن غير زمن والديهم ولم أدفعهم لتخصص محدد ولا مستوى دراسي معين

س: وهذا البيت:

دع عنك عذلي يا من كنت تعذلني

لو كنت تعلم ما بي كنت تعذرني

- العذل واللوم صابون القلوب وأنا لا أغضب من العذل واللوم طالما أنها صدرت من إنسان مخلص، ولا أتحسس من كثرة النقد السلبي، لأنني أرى أن القضية هنا قضية ثقافية بالدرجة الأولى. فما أراه نقداً سلبياً قد يراه آخرون نقداً إيجابياً، والفيصل أنني لا أنزعج من العذل وقائل هذا البيت ينحو منحى منتفخاً ويرى أنه دائماً على حق والآخر على خطأ. وربط حالة المرء بالأعذار أمر غير جيد.

س: وهذا البيت:

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى

ظمئت وأي الناس تصفوا مشاربهم

- صحيح على المرء أن يوطن نفسه على النجاح والفشل. فالحياة ليست حلوة وملونة، ولو كانت كذلك لما شعرنا بمعنى الحلاوة، ولما رأينا الأسود والأبيض وبقية الألوان، على أنني لي وقفة مع صدر هذا البيت وهي: أن الشرب على القذى ليس قدراً مقدوراً وبالتالي أرى أن النجاح يؤدي إلى نجاح والعمل الجاد صحة وعبادة، وليس من الضروري أن أعرف القذى المستمر أو المتكرر من أجل أن أعرف صفو المشرب.

ملك الأردن يستقبل وفد مجلس الشورى

آل الشيخ: علاقات البلدين ركيزة للتقدم في المنطقة.. ولجنة لتأطير التعاون بين مجلس الشورى والأعيان الأردني

أكد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، أن زيارته للمملكة الأردنية الهاشمية جاءت امتداداً للعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية منذ عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن – رحمه الله –، والتي تشهد تميزاً وعمقاً بفضل ما خطته قيادتا البلدين.

وأشار معاليه إلى ما تكنه المملكة العربية السعودية من تقدير خاص للمملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومة وشعباً عكس ذلك تطابق وجهات النظر، وتوافق الآراء والمواقف إزاء مختلف القضايا على الساحتين الدولية والإقليمية لاسيما ما تشهده المنطقة العربية من أحداث، لافتاً إلى أن هذه العلاقات تكتسب خصوصية نظراً لما يتمتع به البلدان من أهمية ومكانة وما يمثلانه من ثقل يجعل منهما ركيزة أساس للاستقرار والسلام في المنطقة.

ونوه معاليه بحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – وأخيه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين على مواصلة التنسيق والعمل الثنائي لما فيه خير وأمن واستقرار المنطقة العربية .

وأبان معالي رئيس مجلس الشورى، أن هذه الزيارة جاءت في إطار تعزيز العلاقات ودعم جميع أوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات والصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاسيما العمل والتنسيق الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية، وبحث سبل تعزيز التواصل بين مجلس الشورى ومجلسي الأعيان والنواب في الأردن، وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية بين الجانبين بما يخدم المصالح المشتركة، لافتاً إلى سعي مجلس الشورى إلى مواكبة العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين بتنمية العلاقات البرلمانية مع نظيره الأردني.

وكان رئيس المجلس قد التقى خلال زيارته الرسمية بجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة رئيس مجلس الوزراء عون الخصاونة، ومعالي رئيس مجلس النواب عبدالكريم الدغمي، كما عقد والوفد المرافق جلسة مباحثات مشتركة مع دولة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري وعدد من أعضاء المجلس.

وخلال استقباله وفد المجلس، بقصر بيت الأردن في العاصمة عمان، أشاد جلالة الملك عبدالله الثاني بالعلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط بلاده بالمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، وما تحظى به هذه العلاقات من اهتمام ورعاية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله –، مثمناً جلالته المواقف الكريمة التي يبديها خادم الحرمين الشريفين تجاه الأردن.

وأعرب الملك عبدالله الثاني عن تقديره واعتزازه لعلاقات الأخوة مع أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله –، وبصلات القربى والتاريخ المشترك والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين حكومة وشعباً، منوهاً بمستوى التعاون الثنائي بين البلدين، وما أثمرت عنه من تكامل وتضامن في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مقدراً المواقف الرائدة للمملكة العربية السعودية والدائمة بجانب الشعب الأردني .

وأكد جلالته الحرص والسعي نحو الارتقاء بعلاقات

التعاون الثنائي في شتى الميادين بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين ويخدم القضايا العربية الإسلامية. واستعرض جلالته الأوضاع في المنطقة العربية، مشيراً إلى أهمية التواصل والتشاور بين المجالس البرلمانية، لما تؤدي إليه من تبادل للآراء والأفكار والخبرات بما يعود على شعبي البلدين بالخير، وأن الفرص متاحة لتعزيز التعاون الأردني السعودي في المجالات البرلمانية والتشريعية.

وحمل جلالة الملك عبدالله الثاني خلال الاستقبال معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تحياته إلى خادم الحرمين الشريفين وإلى سمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله –، وتمنياته للشعب السعودي بدوام الرفاه والنماء.

ونقل معالي رئيس مجلس الشورى من جانبه لجلالته تحيات وتقدير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله، وتمنياتهما الصادقة للأردن حكومة وشعباً بمزيد من الازدهار والتقدم، معرباً عن شكره وتقديره لجلالته على ما أبداه من مشاعر أخوية طيبة تجاه المملكة العربية السعودية وقيادتها، مثمناً حرصه على دعم العلاقات بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات، والرؤى التي وجه بها مجلسي الأعيان والنواب ومجلس الشورى للسير عليها فيما يحقق آمال وتطلعات الشعبين، سائلاً الله أن يحفظ جلالته والأردن والبلاد العربية والإسلامية.

حضر الاستقبال معالي دولة رئيس مجلس الأعيان الأردني طاهر المصري، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن فهد بن عبدالمحسن الزيد.

كما التقى دولة رئيس مجلس الوزراء الأردني عون الخصاونه، بمقر مكتبه في رئاسة الوزراء في العاصمة عمان، معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق، بحضور دولة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين السياسي والاقتصادي وما تشهده الساحة الدولية والإقليمية، كما تم استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

ونوه دولة رئيس مجلس الوزراء الأردني خلال اللقاء بعمق العلاقات الأردنية السعودية ودورها الكبير في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة العربية، واصفاً هذه العلاقات بالتاريخية والمتميزة والتي تعيش تنامياً مستمراً بفضل رعاية واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه جلالة الملك عبدالله الثاني.

من جانبه ثمن معالي رئيس مجلس الشورى، الحرص والاهتمام الذي تحظى به العلاقات بين البلدين، مؤكداً أن هذه العلاقات قامت على أساسات متينة وقوية لا تتزعزع من وحدة دينية وجغرافية وسياسية واجتماعية حيث يجمع الشعبين وشائج قربى وروابط أخوة، مستعرضاً معاليه مسيرة الشورى وتاريخها الإسلامي كمبدأ شرعي أصيل تطبقه المملكة بأساليب وممارسة عصرية تتواكب مع متطلبات هذا الوقت، مشيراً إلى أن المجلس بما يؤديه من دور فاعل وإسهام حقيقي تمكن من حجز مكانة متميزة حظيت بتقدير دولي واسع على الصعيد البرلماني بانضمامه عضواً كامل العضوية في كافة الاتحادات والمنتديات البرلمانية الدولية.

واتفق الجانبان في نهاية اللقاء على أهمية تفعيل دور اللجنة الأردنية السعودية المشتركة لما لها من دور بارز في تطوير العلاقات واستثمار فرص التعاون المتوفرة بين البلدين الشقيقين.

من جانب آخر، عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق له، جلسة مباحثات رسمية مع دولة رئيس مجلس النواب الأردني عبدالكريم الدغمي بمقر المجلس بحضور أعضاء لجنة الأخوة والصداقة البرلمانية الأردنية السعودية بالنواب الأردني وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن.

وتناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية وتبادل الخبرات وتفعيل دور لجان الصداقة بما يعود بالنفع والخير على البلدين والشعبين الكريمين.

وأكد رئيس النواب الأردني اعتزاز الأردن بمستوى العلاقات المتطورة بين البلدين، مشيراً إلى أنها راسخة أكدت وحدة الهدف والمصير، والرؤية المشتركة بين

البلدين والشعبين إزاء مختلف القضايا، مبيناً أن الأردنيين والسعوديين قد جسّدوا هذه العلاقات على أرض الواقع.

وأبان الدغمي أن أكثر ما يميز علاقات التواصل والتعاون بين البلدين الشقيقين هو ذلك المنهج الوسطي السياسي المتسم بالاعتدال والواقعية والتسامح، وهو منهج أكسب البلدين احترام العالم وتقديره، ووفر لهما مكانة متميزة في المحافل الدولية والإقليمية والعربية كافة.

من جانبه أكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على عمق العلاقات الأردنية السعودية وتميزها وأنها متينة ومبنية على أسس قوية لاعتمادها على نفس العادات واللغة والدين والجوهر، مبيناً أن هذه العلاقات تستظل بمظلة قيادتي البلدين خادم الحرمين الشريفين وأخيه جلالة الملك عبدالله الثاني حفظهما الله.

وأكد أن القيادة الحكيمة في المملكة تحرص وتسعى دوماً على ازدهار العلاقات السعودية الأردنية وتطورها، لافتاً النظر إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود العملية في سياق الجهود الرامية لجعل هذه العلاقات واقعاً في شتى مجالات التعاون، وأهمية التعاضد والالتحام لمواجهة التحديات والأزمات .

وقد وجه معاليه دعوة رسمية لدولة رئيس مجلس النواب لزيارة المملكة.

وعقد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ والوفد المرافق له جلسة مباحثات رسمية مع دولة رئيس مجلس الأعيان الأردني طاهر المصري، بمقر المجلس في العاصمة عمان بحضور أصحاب المعالي أعضاء المكتب الدائم بالأعيان الأردني وعدد من كبار المسؤولين ونواب الرئيس في المجلس، تم خلالها بحث العديد من الموضوعات ذات الاهتمام بين البلدين الشقيقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي كما تم بحث سبل تعزيز التعاون على صعيد العمل البرلماني المشترك بين مجلسي الشورى والأعيان وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية، كما جرى خلال الجلسة تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز هذه العلاقات.

وأعرب دولة رئيس مجلس الأعيان عن تقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق نظير تلبية الدعوة بزيارة بلدهم الثاني الأردن، متمنياً أن تكون هذه الزيارة بداية مثمرة لمزيد من اللقاءات والتواصل بما يدعم التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين بما يحقق المصالح المشتركة.

ونوه دولته بالجهود والمساعي التي تقوم بها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، تجاه أمن واستقرار المنطقة العربية، والعمل على كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الدول والشعوب العربية في مواجهة مختلف الأزمات والظروف.

وقال دولته: إن المملكة العربية السعودية عودتنا دائماً أن تأخذ بيد المواقف العربية وأن تدعم باستمرار مادياً ومعنوياً وسياسياً دولنا والعالم العربي بما يحقق الرخاء والنماء لهذه الشعوب، ونحن الآن نرحب بإخوتنا الأعزاء، في هذا الوقت الذي نحتاج فيه كبرلمانات أن نظهر مدى التواصل والتوافق والتعاون بيننا.

وأشاد دولته بما وصلت إليه علاقات الأخوة التاريخية بين البلدين، واصفاً إياها بالعلاقات المتينة والقوية بفضل ما تحظى به من رعاية واهتمام كبيرين من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه جلالة الملك عبدالله الثاني اللذين يوليان هذه العلاقات كل حرص لاستمرار متانتها وقوتها الأمر الذي يعكس تناغماً وتفاهماً عميقين بين القيادتين السياسيتين إزاء مختلف القضايا الدولية والإقليمية ولاسيما العربية.

وأوضح أن هذه الزيارة التي يقوم بها معالي رئيس مجلس الشورى ترسيخ واضح لهذه العلاقات التي كانت ولا تزال متميزة وعميقة في شتى المجالات بين البلدين الشقيقين ملكاً وحكومة وشعباً، مشيراً إلى أنه سيجري ومعالي رئيس مجلس الشورى في القادم من اللقاءات مباحثات معمقة في شتى الموضوعات ذات الاهتمام لاسيما على صعيد العمل البرلماني المشترك بين مجلسي الشورى والأعيان وتفعيل أوجه التعاون بينهما، والتي ستنعكس بنتائج إيجابية من شأنها تحقيق المصلحة للبلدين الشقيقين.

كما نوه معالي رئيس مجلس الشورى خلال المباحثات بالعلاقات والروابط التي تجمع البلدين، مشيراً إلى أن لهذه العلاقات امتداداً تاريخياً حيث يلتقي البلدان في كثير من القواسم المشتركة، مؤكداً أن مثل هذه اللقاءات ستعطي مزيداً من الفرص لتبادل الرؤى والأفكار مع المسؤولين والبرلمانيين في مجلسي الأعيان والنواب، واقترح معاليه تشكيل لجنة تؤطر آليات التعاون بين مجلسي الشورى والأعيان نحو مستقبل أكثر تقدماً وتطوراً بين الجانبين فيما يتعلق بالعلاقات البرلمانية، كما قدم معاليه دعوة رسمية لدولة رئيس مجلس الأعيان للحضور كضيف خلال أعمال اجتماع رؤساء برلمانات الدول العشرين الذي يستضيفه المجلس في الرياض.

وضم وفد مجلس الشورى عضوي المجلس الدكتور موسى السليم، والدكتور عبدالرحمن العطوي.

الأمن الرقمي

• د. مفلح الرشيدي

نحن في زمن وصل فيه التقدم العلمي إلى مستوى يلبي حاجات الإنسان في كل الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية والأمنية.

حتى وصل الأمر إلى استخدام التقنية الرقمية التي وفرت كثيراً من المعاناة التي كان يعيشها البشر في الماضي. ونجد دول العالم المتقدم تعالج كثيراً من قضاياها الأمنية المعاصرة وتسيطر عليها معتمدة على ما يسمى بالأمن الرقمي الذي يغطي جميع نواحي الحياة وفيما لو طبق استخدام هذه التقنية كاملة في المملكة لاستطعنا توفير جهد كبير في متابعة مختلف القضايا الاجتماعية والأمنية والسرعة في حل القضايا المنظورة أمام الجهات المختصة بواسطة توفير معلومات أمنية رقمية (مصورة ومسموعة) كدلائل ومصادر معلومات على درجة كبيرة من الموثوقية والحيادية والموضوعية. تلك المعلومات تستخدم كأدلة ورصد للحقائق في ضبط الأمن والتعرف على الجناة ومتابعتهم وإثبات للحق وردع للباطل في كثير من القضايا الأمنية والاجتماعية والحقوقية التي ينظر بها في دوائر المحاكم المختلفة وفي دوائر الأمن العام وأجهزة التحقيق والرقابة وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وبتطبيق هذه الوسائل الرقمية يستطيع القضاة والمحامون ودوائر الأمن والتحقيق استخدامها لأنها على درجة عالية من الموثوقية والمصداقية ويعتمد عليها في الحل السريع للقضايا وتحقيق نسبة كبيره من توخي العدالة بين أصحاب القضايا والمتخاصمين لكونها أفضل الأدوات لتحقيق الإثبات والعدالة المطلوبة، وفي ضوء النمو والتحولات الكبيرة التي تمر بها المملكة وتقودها

القيادة الحكيمة الملهمة بقيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وحكومته تبذل كل الجهود نحو التطوير والتحديث والإصلاح المرتكزة على توفير الأمن والعدل وعلى أسس خطى مخططة ومنهجية علمية طموحة. فمن وجهة نظري أننا في حاجة إلى وضع قانون ونظام لاستخدام الوسائل الرقمية المختلفة واستخدام الأجهزة الرقمية والأمنية في كل الأماكن ونواحي الحياة لاستخدام معلوماتها الرقمية لرصد وإثبات وأدوات الوقائع والحوادث بكل أنواعها عند الضرورة باعتبارها أدلة وإثباتاً يعتمد عليها عند الحاجة في مهام متابعة عناصر الإرهاب والإجرام وتهريب المخدرات وكذالك دلائل وإثبات الفصل بالقضايا والنزاعات للحوادث المختلفة من سرقات واختطاف وإتاحة الفرص للقطاع الخاص بالمشاركة على أن يكون تحت إشراف ورقابة الأجهزة الحكومية الأمنية المختصة.

• عضو مجلس الشورى

إسماعيل هنية: اعتقال د. عزيز الدويك جريمة

طالب رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات مع الكيان الصهيوني، وذلك ردًا على اختطاف قوات الاحتلال لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك من أمام أحد الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

وقال هنية: إن اعتقال الدويك جريمة جديدة، وللتعامل معها لا بدّ من قرارات فلسطينية؛ أولها فتح أبواب المجلس التشريعي وعقد دورة برلمانية جديدة برئاسة الدويك مع أوائل الشهر القادم.

ووصف هنية المفاوضات مع الكيان الصهيوني بـ"العبثية والفاشلة"، وأن إسرائيل تتعمد اعتقال رموز الشرعية من النواب الفلسطينيين.

وأكد على ضرورة الجدية في تحقيق المصالحة، وقال: إن الاعتقال سيزيدهم صلابة وقوة وتمسكًا بمواقفهم الثابتة، متحدثاً عن الدويك بالقول: الدويك رجل شامخ عظيم ويعرف ماذا يريد وحمل الأمانة ولا يزيده السجن إلا صلابة وقوة.

من ناحية أخرى طالب رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري اللجنة المختصة بحرية النواب المنتخبين في الاتحاد البرلماني الدولي بالتحرك الفوري وممارسة الضغوط لتحرير عزيز الدويك وغيره من الأعضاء المعتقلين في المجلسين التشريعي والوطني الفلسطينيين.

وأوضح أنه طلب من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي إعلام رئاسة الاتحاد وأعضائه بحجز سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمرة الثانية حرية الدويك لإطلاق تحرك برلماني عربي من أجل هذه القضية.

وأعلن رئيس مجلس النواب اللبناني أنه أعطى توجيهاته للوفد البرلماني اللبناني الذي سيتوجه إلى اندونيسيا للمشاركة في

المؤتمر العام لاتحاد برلمانات دول منظمة المؤتمر الإسلامي لإدراج موضوع اعتقال أعضاء من المجلسين التشريعي والوطني الفلسطيني على أول جدول أعمال المؤتمر.

الجدير بالذكر أن عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين لدى قوات الاحتلال قد بلغ خمسة وعشرين عضواً.

حزب «نور أوتان» بزعامة رئيس كازاخستان يفوز في الانتخابات البرلمانية

فاز حزب نور أوتان الذي يتزعمه الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار بابيف في الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً بعد أن حصل وفقاً للنتائج النهائية على ٨٠,٩٩ ٪ من أصوات الناخبين التي شارك فيها ٧٥,٠٧٪.

وذكرت وكالة أنباء نوفوستي الروسية أن النتائج النهائية للانتخابات الكازاخستانية أسفرت عن فوز حزب نزار بابيف الساحق بنيله ٨٠,٩٩٪ من الأصوات لينال غالبية مقاعد البرلمان فيما حل حزب (أك زهول) على المرتبة الثانية بـ ٧,٤٧٪ من الأصوات وحلّ الحزب الشيوعي ثالثاً بـ ٧,١٩ ٪ من الأصوات، فيما فشلت الأحزاب الباقية بتحقيق نسبة ٧ ٪ من الأصوات للدخول إلى البرلمان.

وكان من المقرر إجراء الانتخابات في أغسطس ٢٠١٢م، ولكن الرئيس نور سلطان نزار بابيف قرر في نوفمبر الماضي حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة بعد عريضة تقدم بها ٥٣ نائباً بهدف ضمّ حزب واحد على الأقل إضافي إلى المجلس غير الحزب الحاكم.

الانتخابات البرلمانية الباكستانية عام ٢٠١٣

أكدت وزيرة الإعلام الباكستانية الدكتورة فردوس عاشق أعوان أن الانتخابات العامة المقبلة ستعقد في موعدها المحدد في عام ٢٠١٣م، نافيةً بذلك الانطباع السائد حول إقبال باكستان على انتخابات مبكرة.

وأوضحت في تصريح صحفي أن الحكومة الحالية تعمل لضمان سير النظام الديمقراطي في الاتجاه الصحيح لعقد الانتخابات المقبلة في وقتها المحدد بعد أن تكمل الحكومة مدتها الدستورية، محذرة من أن أي تدخل غير دستوري سيضرب الاستقرار في البلاد.

وقالت إن الاقتراع هو السبيل الأمثل والوحيد لتغيير النظام في باكستان، وأن الشعب هو الذي سينتخب قيادته في الانتخابات المقبلة.

ودعت وزيرة الإعلام الباكستانية القوى السياسية في البلاد كافة إلى ضرورة توحيد الصف ومساعدة الحكومة في الحفاظ على الاستقرار لإخراج باكستان من التحديات التي تمر بها.

البرلمان الأوروبي: ٨٠ مليون أوروبي يعانون من الفقر

رئيس البرلمان الأوروبي: الاتحاد الأوروبي معرض للفشل بسبب الأزمات المالية والاجتماعية والاقتصادية

حذر الرئيس الجديد للبرلمان الأوروبي، الاشتراكي الألماني مارتين شولتس، من المخاطر الفعلية لفشل الاتحاد الأوروبي. وقال شولتش – في أول مداخلة له أمام المجلس النيابي الأوروبي بعد اختياره رئيساً جديداً للبرلمان خلفا للبولندي جرزي بوزيك بعد حصوله على ٣٨٧ صوتاً من بين أصوات ٦٧٠ نائباً شاركوا في الاقتراع – إنه وللمرة الأولى من إرسائه يواجه الاتحاد الأوروبي مخاطر الفشل وأن احتمالات مثل هذا الأمر بفعل الأزمة المالية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من البلدان الأوروبية تظل واردة.

وأوضح شولتس أنه حان الوقت لتوجيه رسالة واضحة للمواطنين الأوروبيين بأنه يمكنهم الاعتماد على المشروع الأوروبي للخروج من الأزمة.

وقال إن النظام المتبع حالياً يمنح نفوذاً كبيراً لوكالات التصنيف المالية أكثر مما يمنحه للمؤسسات في أوروبا.

وأشار رئيس البرلمان الأوروبي إلى أن خروج الآلاف من المواطنين الأوروبيين الغاضبين في شوارع المدن الأوروبية يعكس عمق الأزمة التي تعصف بالاتحاد الأوروبي وبمنطقة اليورو منذ أكثر من ثلاث سنوات دون التوصل إلى بلورة مخرج لها.

وانتقد شولتس تهميش البرلمان الأوروبي وتراجع نفوذ النواب.. وقال إنه حان الوقت لتمكين المجلس النيابي الأوروبي من الصلاحيات المحددة له في إطار الاتفاقيات الأوروبية وتمكينه من آليات الرقابة الضرورية ضمن قنوات العمل الأوروبي.

كما حذر من التوجه الشامل المسجل في دول الاتحاد الأوروبي بالتركيز على الملفات الوطنية والتخلي عن المشاريع الجماعية.

وأوضح أن الحديث عن تعديلات للاتفاقيات الأوروبية يعتبر غير مجدٍ في إشارة إلى خطة الاتحاد الأوروبي باعتماد اتفاقية مالية جديدة.

من ناحية أخرى دعا البرلمان الأوروبي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لخفض إهدار المواد الغذائية وإتلافها في دول الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٢٥م وتحسين فرص الحصول على الغذاء للمحتاجين من مواطني الاتحاد.

وقال البرلمان الأوروبي في تقرير تم التصويت عليه بأغلبية كبيرة إنه يتم إتلاف أكثر من خمسين في المئة من المواد الغذائية المتداولة والصالحة للاستهلاك في الأسواق العامة وفي المطاعم وضمن الاستهلاك الأسري في حين يعاني حوالي ثمانين مليون مواطن أوروبي من فقر شبه تام ويعتمدون في تغذيتهم اليومية على المساعدات المباشرة.

بوتين: القضاء فقط هو من ينظر في خروقات الانتخابات البرلمانية

رفض رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إعادة النظر في نتائج انتخابات مجلس الدوما.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن بوتين قوله في اجتماع لجنة التنسيق الفدرالية للجبهة الشعبية الروسية: إن انتخابات مجلس الدوما انتهت وبدأت كافة الكتل البرلمانية عملها وتم انتخاب رئيس المجلس مبيناً أن مجلس الدوما يزاول مهامه حالياً.

وأوضح أنه إذا كانت هناك خروقات فإن المحكمة ملزمة بالنظر فيها واتخاذ قرار موضوعي بشأن

هذه القضية والرد عليها بالصورة المطلوبة.

من ناحية أخرى اتهم رئيس الوزراء الروسي المعارضة الروسية بعدم امتلاك هدف محدد.

وقال في أول رد فعل له على المظاهرات الحاشدة التي نظمتها المعارضة احتجاجاً على ما أسمته تزويراً في الانتخابات البرلمانية ليس لدى المتظاهرين مشكلة موحدة وليس لديهم وسائل واضحة ومفهومة لتحقيق أهداف معينة.

أصول ومنهجيات البحوث والدراسات البرلمانية

• د. جلال البنداري

إن الدور الذي تؤديه المعلومات الأصلية في البحوث والدراسات البرلمانية هو سبر أغوار الموضوع لأن البحث أو الدراسة البرلمانية يكون هدفها الرئيسي التوطئة لاتخاذ قرار أو توصية برلمانية تجاه عمل من أعمال الحكومة، أو مطالبتها بشيء ما. لذا فمن الأولى أن يتفهم الباحث البرلماني أن المعلومات الأصلية واردة من مصادرها الرسمية حتى يتم اتخاذ القرار أو التوصية. والمطالبة البرلمانية قائمة على أساس من الحقيقة القائمة في ذات الوقت لدى السلطة التنفيذية.

قال ابن النظيري: "إن البحث يعني طلبك الشيء في التراب، وأن تسأل عن شيء وتستخبره" وقال الجرجاني إن البحث "هو التفحص والتفتيش".

والبحث البرلماني هو تفحص حقائق قضية ما، أو موضوع، وإثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين عناصر الموضوع أو القضية.

وفى سبيل تحقيق معنى البحث البرلماني فإن الباحث عليه أن يبحث عن نوعين من المعلومات: المعلومات الأصلية، والمعلومات الفرعية.

• المعلومات الأصلية: يتم الحصول عليها من مصادرها الرسمية كمعلومات الجهات والوزارات الحكومية، وهذا النوع من المعلومات يمثل مركز دائرة التفتيش أو التفحص للقضية أو الموضوع البرلماني.

فإذا أراد الباحث مثلاً دراسة موضوع، أو قانون، عن التعليم فعليه أن يجعل المعلومات الحكومية الرسمية نقطة الدائرة، وينطلق في التوسع من هذه النقطة شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى ما يطلق عليه المعلومات الفرعية التي قد يحصل عليها من بحوث ودراسات أكاديمية، أو مقالات صحفية، أو استشهادات من مواطنين.

إلا أن ما يتم رؤيته بالعين في أرض الواقع هو نوع من المعلومات الأصلية.

– المعلومات الفرعية: فهدفها إرشاد الباحث للإحاطة بجوانب الموضوع، وليس الموضوع في حد ذاته، فالمعلومات الفرعية تحتمل الصواب والخطأ.

فإذا أصر البرلمان على صحة معلوماته الفرعية، وأصرت الحكومة على خطأ هذه المعلومات فإن السلطتين التشريعية والتنفيذية دخلا في مجال غير مجدٍ للمصلحة العامة.

فاستخدام البرلمان لمعلوماته هدفها حث الحكومة على إتباع القواعد المرعية لتحقيق المصلحة العامة، ولا يمكن أن يكون هدفها اعتبارات شخصية للنيل من الحكومة أو أحد أعضائها. فالاقتصاص أو الترصد لأعمال الحكومة إذا كانت من شيم البحوث والدراسات البرلمانية تغير دور البرلمان من كونه سلطة تراقب أعمال الحكومة للمصلحة العامة إلى سلطة تعطيل للصالح العام.

وبذات الأهمية فإن البرلمان أو بحوثه ودراساته البرلمانية يجب ألا تكون أسيرة لرأي خبير أو متخصص واحد في الموضوع أو القانون، فمعلومات الخبراء والمتخصصين الفرعية ما هي إلا أداة استفتاح للموضوع والقضايا البرلمانية وإلا فإن الرأي الذي سينتهي إليه البرلمان إنما هو رأي الخبير أو المتخصص، مما يجعلنا أمام قرار أو مطالبة أو توصية برلمانية تكنوقراطية وهذا يخالف فكرة أو نظرية التمثيل. فالبرلمانات ليست مجالس حكماء أو فقهاء، وإنما هم خليط من ممثلي الإرادة العامة للمواطنين.

كما أن ما تضمنه تعريف البحث البرلماني من التفتيش والتفحص يعني أن البحث أو الدراسة البرلمانية أياً كان مجالهما يقومان على عنصرين رئيسين أولهما الاستقراء، وثانيهما الاستنباط.

الدراسة البرلمانية أياً كان مجالها تقوم على عنصرين رئيسين أو لهما الاستقراء.

وثانيها الاستنباط.

• فالاستقراء: يعني الإحاطة بالأخبار، والمعلومات والبيانات، وأن يستخلص أهم المعلومات والبيانات من مصادرها، فالاستقراء أساس البحوث البرلمانية.

المعلومات الأصلية يتم الحصول عليها من مصادرها الرسمية كمعلومات الجهات والوزارات الحكومية

• أما الاستنباط: هو الربط بين الأخبار، والمعلومات، والبيانات لإبراز النتائج والآثار، وتحديد وجهة الاستقراء في التنقيب عن الإيجابيات والسلبيات، والاستنباط هو الذي يكشف الجزئيات التي قد تكون غامضة على الحكومة أو المواطنين.

كما أننا يجب أن نفرق بين البحث والدراسة الأكاديمية، والبحث والدراسة البرلمانية.

• فالدراسة الأكاديمية هي الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشاً، وتنقيباً، وتحليلاً، ونقداً، وتحقيقاً، ومقارنة في موضوع ما بغية الوصول إلى حقيقة، أو اكتشافها.

– أما البحوث والدراسات البرلمانية فهي إذا كانت جهد بحث يبذل بالتفتيش، والتنقيب، والتحليل، والمقارنة إلا أن غايتها البرهنة على شيء ما، أو إثبات أمر ما، أو تأييد رأي ما، بما يحقق رؤية البرلمان.

• فإذا كان KANL BIGELEOW يرى أن البحث أو الدراسة الأكاديمية هي تقرير وافٍ يقدمه الباحث عن عمل تعهده وأتمه، على أن يشتمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ومؤيدة بالحجج والأسانيد، إلا أن البحث أو الدراسة البرلمانية لا تقف عند حدود النتائج، وإنما تتخطى ذلك إلى المقترحات توطئةً للقرار، أو التوصية، أو المطالبة بشيء ما بناء على هذه النتائج.

• ولذا فإن الباحث الأكاديمي قد يحشد لموضوع بحثه المادة اللازمة لإلقاء الضوء الكاشف على نتائجه، إلا أن الباحث البرلماني يحشد لموضوعه ليس فقط المادة اللازمة، وإنما المادة الكافية بحيث لا يترك مزيداً من المعلومات لأخرى، وإلا كان هناك نقص وتقصير في مادة البحث أو الدراسة البرلمانية.

كما أن غاية البحوث والدراسات البرلمانية لا يقتصر على عرض الحقائق المعروفة، وإنما اكتشاف الحقائق المجهولة بين عناصر الحقائق المعروفة. فهو ملزم بأن يفسر الموضوع أو القانون موضوع البحث. فإذا ناقش البرلمان قانوناً أو موضوعاً يتعلق بالتخلف العلمي في دراسة البحوث الأكاديمية قد تراها نتائج لعوامل الفقر، أو الانحراف، أو التوتر، أو الخوف، أو القلق، أو اختلال الأسرة، أما الدراسة أو البحث البرلماني عليه أن يبحث في الحقائق المعروفة مثل بناء المدرس، أهلية المدرسين، نظام الإدارة المدرسية حتى يبني قرارات واقعية.

إزاء ذلك فإن الطريقة التي يستخدمها الباحث في بحثه وعمله للوصول إلى غاية البحث تسمى المنهج method فالمنهج هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه، أو غايته أو اكتشاف الحقيقة، أو الوصول إلى المعرفة.

المعلومات الفرعية هدفها إرشاد الباحث للإحاطة بجوانب الموضوع وهي تحتمل الصواب والخطأ

والعلم الذي يبحث في طبيعة هذا المنهج وأسسه، وأدواته، وقواعده يسمى علم مناهج البحث methodologie وكل علم له منهج بحث خاص به، فللاجتماع منهج خاص به، هو منهج الوصف الظاهري الاجتماعي، وللتاريخ منهجه الخاص به هو المنهج التاريخي، أو الاسترادي، ولعلم النفس منهجه الخاص به هو منهج التحليل النفسي، وللعلم الطبيعي منهجه الخاص به هو المنهج التجريبي الذي يتحقق فيه أقصى درجات الضبط العلمي، والدقة العلمية بهدف تبيان العلاقة القائمة بين متغير أصيل مستقل، وآخر تابع متغير ناتج عنه بمعنى بيان العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر.

وللفلسفة منهجها الخاص بها هو المنهج المنطقي الذي يجمع بين التحليل المنطقي، والبرهان العقلي، والبرهان العقلي، والترابط العلمي. بالإضافة إلى مناهج أخرى في الفلسفة مثل منهج الظواهري الذي يقوم على التميز بين الوقائع الجزئية الممكنة أو ما يطلق عليه حقائق العالم الخارجي، والماهيات الكلية الضرورية والتي تعتمد على حقائق العقل. بالإضافة إلى المنهج الجدولي الذي تعتمد عليه الفلسفة الجدولية.

وكل ذلك يغني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين طبيعة الموضوع المعالج، وطبيعة المنهج المستخدم، فالموضوع المعالج يتأثر حكماً بالمنهج المعالج، وقد تتغير حقيقته إذا ما عولج بواسطة منهج غريب عن طبيعته لأن الأصل أو المبدأ هو أن لكل ظاهرة معينة منهجاً معيناً أكثر ملاءمة من غيره للبحث فيها.

وهذا يؤدي إلى أن ظاهرة واحدة إذا ما تم دراستها بمنهجين متغيرين أو أكثر فإننا نصل حتماً إلى نتائج متفاوتة أو حقائق متفاوتة. فإذا درس البرلمان ظاهرة ارتفاع الأسعار، وذات الظاهرة كانت محل دراسة أكاديمية في كليات الاقتصاد فإن نتائج الدراسة البرلمانية ستختلف حتماً عن نتائج الدراسة الأكاديمية لاعتماد كل منها على منهجيات مغايرة في دراسة ذات الظاهرة.

إلا أن ذلك لا يعني أن منهجيات الدراسات والبحوث البرلمانية تختلف كلياً عن المناهج العلمية المعروفة، حيث إن كل المنهجيات بما فيها المنهجيات البرلمانية تتفق على أهمية الاستقراء، والاستنباط، والفرض، والتحليل، والتركيب. وهذه هي ذاتها خصائص علم المنطق الذي تصلح قواعده لأن تكون المنهل الذي تنتهل منه جميع العلوم بأنواعها المختلفة من الدراسة والبحوث. ولكن هل كل أنواع المنطق لها ذات الأهمية في العلوم.

فالفلسفة قد تبدي اهتماماً أكبر للمنطق الصوري الذي يهتم بدراسة صورة الفكر لا مادته. والتاريخ قد يبدي اهتماماً أكبر بالمنطق التاريخي الذي يقوم على جملة من المبادئ والقواعد والقوانين التي تسير على هديها كل الشعوب والتي نستطيع بها معرفة أحوال الماضي

واسترجاع أحداث التاريخ.

وعلم النفس الذي أبدى اهتماماً أكبر بالمنطق الذي يقوم على جملة من المبادئ والقواعد التي تعرف بواسطتها حالات الإنسان النفسية المرضية. والعلوم الطبيعية التي تبدي اهتماماً بالمنطق البيولوجي الذي يبدو في ظواهر الحياة المختلفة.

وبعد إلقاء الضوء على عدد من العلوم والمنطق المرتبط بها، فإننا نتساءل أي نوع من المنطق تحتاج إليه الدراسات والبحوث البرلمانية؟

تعتمد الدراسات والبحوث البرلمانية بصفة عامة في تحليلاتها ودراساتها على ما يطلق عليه المنطق البرجماتي pragmatisme الذي يقوم على أساس تقدير الحقائق والأفكار من خلال قيمتها العلمية ونتائجها المادية.

فالدراسات والبحوث البرلمانية يجب أن تتعايش مع الحقائق والأفكار من ناحية بإيجابياتها المتحققة، وسلبياتها الواقعة، وتفحص النتائج المادية حتى يتحقق الهدف من إجرائها.

كما أن تقدير الحقائق والأفكار من خلال قيمتها العلمية في البحوث والدراسات البرلمانية يعتمد بصفة أساسية على منطلق جوهري هو أن ذلك التقدير يهدف إلى تحقيق الصالح العام فإنه لا يمكن أن يقترن برواسب أو معتقدات خاطئة. وهي التي أكد عليها فرنسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) في كتابه "الأورغانون الجديد" بالأوهام والأصناف الأربعة وهي:

أ- أوهام القبيلة أو الجنس: التي تعني أن تقدير الحقائق والأفكار كناية عن صور لأنفسنا أكثر من كونها صوراً حقيقية عن الأشياء.

فالأفكار التعصبية التي تفتقد بصمتها وصوابها المطلق، ونحاول فرضها قسراً بالرغم من وجود العديد من الأدلة التي تدحضها ويجعل تقدير هذه الحقائق والأفكار موضع شك. فحتى إذا ما اختلفت الأحزاب، والجماعات، والأفراد في داخل البرلمان فعليهم الإصغاء إلى الغير لاستلهام الحقيقة من عناصر مختلفة. وذلك بعد إخضاع الأفكار والحقائق للتفحص والتفتيش.

ب- أوهام الكهف: وهي الأوهام والأخطاء الفردية في البحوث والدراسات البرلمانية المتأتية عن ميول واتجاهات ومعتقدات الباحث التي يريد أن يفرضها على بحثه. فبعض الباحثين يميل إلى التحليل دون استقراء ووصف كافٍ للظاهرة البرلمانية محل دراسته أو بحثه، والبعض يميل إلى البناء الوصفي دون أن يتخطاها إلى أبعاد التحليل، والثالث يقدس أفكار الماضي ويرفض أن يطوع أفكار الماضي للحاضر، والنوع الرابع من الباحثين يرفض بإجراء كل ما له صلة بالماضي، وينساق إلى كل ما هو جديد في حين أن التخلص من أوصاف الكهف تعني التوازن بميزان العقل بين الجوانب الأربعة السابقة ودون أن يطغى جانب على آخر.

ج- أوهام السوق: وهي الأوصاف التي في البحوث والدراسات البرلمانية بسبب تولد اعتقاد قوي لدى الباحث أو الدارس البرلماني بأن ما يردده الناس، أو

الترصد لأعمال الحكومة يغير دور البرلمان من كونه سلطة تراقب أعمال الحكومة للمصلحة العامة إلى سلطة تعطيل للصالح العام

ما تنشره وسائل الإعلام، أو ما هو قائم من المعلومات على شبكة الإنترنت، إنما هي حقائق مسلم بها، وينطلق في بناء الفرضيات والنتائج في البحث أو الدراسة البرلمانية من خلال هذه الأوصاف الأمر الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الدقة العلمية والوضوح. كما أن الأخذ بهذه الأوصاف يعني تعطيل عقل الباحث أو الدارس البرلماني وتجعله ينساق وراء مسلمات لا يختبرها مما يجعل نتائج البحث أو الدراسة البرلمانية تعبر من جهل فاضح بحقائق الأمور وفق رؤيتها العلمية.

د- أوهام المسرح: وهذه الأوهام هي الدراسات والبحوث البرلمانية المتأتية من الاعتقاد الجازم بأفكار وآراء وطروحات الأكاديميين، أو الدراسات التي تأتي للبرلمان من الخارج من بعض المتخصصين لأنه كما يقول بيكون إن هذه الأفكار والآراء ما هي إلا مسرحيات تمثل عوالم ابتدعها أصحابها، وتعبر عن مسارحهم الخاصة التي قد تتلاقى أو تعبر حقيقة عن العالم الواقعي. في حين أن المجال الخصب للدراسات والبحوث البرلمانية هو اختبار الواقع وتقديم الحلول لمشكلات المجتمع الواقعية. فمهما كانت قيمة الآراء والطروحات العلمية للدراسات التي تعد من خارج البرلمان فهي لا تمثل للبرلمان سوى معلومات يجب أن تختبر في الدراسات والبحوث البرلمانية لمعرفة مدى انطباقها أو اختلافها عن الواقع المجتمعي.

ولذا فإن أي تطور في الدراسات والبحوث البرلمانية لن يتحقق له النجاح طالما بقيت هذه الأوصاف تحلق كأساس للدراسات والبحوث البرلمانية. فالسبيل الرئيسي إلى تحقيق التطور بشأنها لن يكون إلا من خلال إتباع منهجيات وأساليب العلم الحديث التي تمثل إطاراً مهماً لا يمكن إغفاله للفكر البرلماني.

ومن ثم فإنه من مبادئ البحوث والدراسات البرلمانية في الكونجرس الأمريكي وفق ما يشير إليه دراسة لنكولين جيرالد في ١٩٩١ عن البحوث البرلمانية في الكونجرس الأمريكي:

١- إن كل نتائج الأبحاث والدراسات السابقة بالظاهرة البرلمانية موضوع البحث لا تمثل حقيقة خالصة، وإنما معلومات تاريخية تخضع للتحليل والفحص.

٢- التخلي عن مبدأ انتقاء المعلومات، أو تخيرها، فالمعلومات التي تتفق مع وجهة نظر الباحث واستدلالاته هي التي يتم تحريها دون تحليل المعلومات الأخرى، أو الآراء المناهضة للأولى. فذاك يمثل سرطان البحوث والدراسات البرلمانية لأن غاية البحث أو الدراسة البرلمانية هي الوصول إلى الحقيقة والبرهنة عليها بمجرد وضوح رؤيتها لاعتبار الصالح العام.

٣- إن بلوغ مرتبة الحقيقة النسبية في البحوث والدراسات البرلمانية لا يمكن التوصل إليها بدون بذل الجهد الكافي من خلال التنقيب عن المعلومات، والتحليل والتركيب لعناصرها الجزئية وفق الآليات المتاحة للأنواع المختلفة من البحوث والدراسات البرلمانية. فالباحث أو الدارس البرلماني أشبه بالسابح في البحر لا يرى أرضاً له، ويريد أن يبلغ الشط فعليه بذل عنايته اللازمة حتى يدرك بر أمانه.

٤- عدم إغفال أي معلومة أو فكرة تتعلق بموضوعه وأن يضعها في جداول توظيف المعلومات البرلمانية التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

٥- أن تكون لغة البحث أو الدراسة البرلمانية مبينة على اختيار الألفاظ والعبارات التي تعبر عن المراد المقصود بحيث لا تحمل العبارة البرلمانية التأويل أو الفهم على أكثر من وجه.

٦- أن يبتعد الباحث أو الدارس البرلماني عن العبارات العامة التي لا تضيف جديداً، ولا تقيم وزناً للبحث أو الدراسة، بل تثير الاضطراب في الذهن.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه المبادئ الستة التي تشير إليهما دراسة لنكولن جيرالد فإن ذلك يرتبط بصلة وثيقة بالمنهج الديكاردي نسبة إلى الفيلسوف ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠).

أقام ديكارت منهجه على أربع قواعد أساسية أولها قاعدة اليقين أو البداهة وثانيها قاعدة التحليل، وثالثها قاعدة الاستقراء أو الإحصاء الشامل.

وبعيداً عن المبادئ الفلسفية أو النظرية التي أحاطت بهذه القواعد الأربع فإنه من المهم كيفية انطباقها على البحوث والدراسات البرلمانية.

كيف يمكن تطبيق المنهج الديكارتي على البحوث والدراسات البرلمانية؟

يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال الخطوات التالية:

١- بعد جمع المعلومات الكافية واللازمة حيال الموضوع، أو القانون محل الدراسة، والاستقراء الجيد لهذه المعلومات سواء كانت أصلية أو فرعية فإنه قبل أن نباشر الكتابة علينا أن نضع في اعتبارنا ثلاثة مبادئ أساسية.

أ. أولها تجنب التسرع في الاستنتاج، أو بناء نتائج وفق ما جمعته من معلومات لأن خطورة البحوث والدراسات البرلمانية أنه في حال تبنيها فإنها تكون توطئة للقرار أو التوصية البرلمانية. ولذ فإن أي تسرع في إطار إطلاق الأحكام سيؤدي إلى أخطاء فنية بالغة في البحث أو الدراسة.

ب. ضرورة اختيار الباحث للمنهج العلمي البرلماني الأنسب لمعالجة أوضاع الظاهرة محل البحث أو الدراسة.

حيث لاحظنا كثيراً أن الباحثين البرلمانيين يسارعون في مباشرة الكتابة بعد مرحلة جمع المعلومات دون أن يكون أمامه هدف واضح، أو وسيلة معنية كمنهجية برلمانية محددة العناصر حتى يصل في النهاية إلى التحليل السليم لبحثه أو دراسته البرلمانية أو التشريعية. وعدم اختيار الباحث لمنهجية علمية برلمانية محددة سيؤدي حتماً إلى أن ما يكتبه أو النتائج التي سيصل إليها إنما تعبر عن هواه الشخصي، وهذا يرفضه ديكارت بعبارته "عدم الميل مع الهوى" أو أن تكون الكتابات البرلمانية معبرة عن تأييد عاطفي عشوائي لآراء أو أفكار شخص نقل عنه الباحث أو الدارس البرلماني.

ج. كل المعلومات التي جمعها الباحث أو الدارس البرلماني تخضع للتحليل والتركيب عدا المعلومات البديهية التي لا تحتاج إلى إثبات لتأكيد مصداقيتها. وأي معلومات بديهية يجب أن يتوافر فيها شرطان الأول الوضوح التام، وثانيها التميز المطلق، وهذا ما عبر عنه ديكارت بقوله "يجب ألا أقبل شيئاً على أنه حق، ما لم أعرف يقيناً أنه كذلك، وإلا دخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز، بحيث لا يكون لدى أي مجال لوضعه موضع الشك".

٣- تحليل المعلومات: هذه من الخطوات المهمة في الدراسات والبحوث البرلمانية التي تدور موضوعاتها حول ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. وأي موضوع، أو قانون، أو سؤال أو استجواب في أي برلمان يغني أن الظاهرة الاجتماعية المعنية في القانون، أو الأدوات الرقابية أصبحت في وضع إشكالية. وأن وضعها الإشكالي في واقعها الاجتماعي هو الذي أدى إلى نقلها للبرلمان. فإذا كان التعليم جيداً في واقعة الاجتماعي فلن نطرح قانوناً في البرلمان لتحسين أوضاع التعليم ولن تكون هناك أي دراسات أو بحوث تشريعية، أو تتعلق باستخدام الأدوات الرقابية. ولكن ما أن يحدث وضع إشكالي لعناصر التعليم في الواقع الاجتماعي حتى يهب البرلمان لإعادة التوازن لعناصر التعليم إما من خلال قانون، أو مناقشة موضوع، أو تقديم سؤال، أو استجواب أو غيره من الأدوات الرقابية.

وبصفة عامة فإن كل ظاهرة اجتماعية تتكون من العديد من العناصر، وعناصر أي ظاهرة المفترض أن تتكامل وترتبط فيما بينها، لأن ذلك هو الذي يحقق التوازن للظاهرة الاجتماعية. وهذا التوازن هو الذي يتم التعبير عنه بأن أوضاع الصحة في هذا البلد جيدة، أو أوضاع الاستثمار مستقرة وجيدة. ولكن الأمر لا يحدث كذلك

باستمرار في الواقع الاجتماعي. بحيث أن هذا الواقع بطبيعته متغير ومتقلب فهو قد يصنف لنا معطيات جديدة لم تكن قائمة من قبل، أو يقلل من شأن أهمية متغيرات كان لها الأولوية في الظاهرة الاجتماعية في الماضي، ونظراً لتغير وتقلب الواقع الاجتماعي فإن هذا يلقي بآثاره وظلاله على الظواهر الاجتماعية. فالتعلم الذي كان جيداً في واقعة الاجتماعي وكانت عناصره من مدرسين، وطلاب، ومناهج علمية، ومدارس، وإدارة مدرسية في حالة توازن، أي أن كل العناصر تبدو متوازنة القوى. إلا أنه نظراً لتغير الواقع الاجتماعي حدث اختلال في العلاقة الترابطية والتكاملية بين عناصر هذه الظاهرة، وهذا الخلل يمكن التعبير عنه بأن بعض العناصر ازدادت قوة في وجه عناصر أخرى من ذات الظاهرة.

الأمر الذي يستنتج منه جراء تغير الواقع الاجتماعي وتقلبه إننا أمام نوعين من عناصر أي ظاهرة اجتماعية.

- النوع الأول: يطلق عليه العناصر القوية.
- النوع الثاني: يطلق عليه العناصر الضعيفة.

وكواقع الحال فإن العناصر الضعيفة لا تستطيع أن تصمد كثيراً أمام العناصر القوية.

والبرلمان في كل أفعاله السابقة إنما يكون هدفه الرئيسي تقوية العناصر الضعيفة في الظاهرة لتكون في حالة توازن مع العناصر القوية مما يعيد لعناصر الظاهرة الاجتماعية تكاملها وترابطها.

وهنا يتدخل البرلمان لإنقاذ العناصر الضعيفة في أي ظاهرة اجتماعية من العناصر القوية فيعمل على إيجاد علاج إما بالقانون، أو بتغير سياسات حكومية من خلال أدواته الرقابية، أو من خلال تشخيص حالة العناصر الضعيفة في المناقشات العامة وإصدار تذكرة علاج برلمانية من خلال التوصيات التي يصدرها في هذا الشأن.

فالبرلمان عندما يدرك مثلاً أن مستوى الخدمات الصحية الذي يقدم إلى المواطنين غير ملبٍ لاحتياجاتهم، وأن به الكثير من العيوب. فهذا يعني علمياً أن عناصر ظاهرة مستوى الخدمات الصحية تتكون من الأطباء، المرضى، المستشفيات، إدارة المستشفيات، الأجهزة الطبية المتوافرة بالمستشفيات أو من المفترض أنه في حال التوازن بين العناصر السابقة، أي أن جميع عناصر الظاهرة في مستوى قوة واحدة (أي أن جميع العناصر تؤدي مهمتها وفق ما هو مرسوم لها من أهداف اجتماعية) فإن مستوى الخدمات الصحية الذي سيقدم للمواطنين سيكون جيداً. إلا أنه بافتراض

أن بعض العناصر السابقة المشار إليها أصبحت أضعف مما كانت عليه أي انتقلت من مرحلة التوازن إلى مرحلة الضعف والوهن الذي قد يصيب بعض العناصر لأي عوامل أو متغيرات طرأت على الواقع الاجتماعي مثل عنصر المستشفيات الذي قد يضعف أمام المتغير الزمني في الواقع الاجتماعي أي مدة عمل المستشفى، أو نظراً لازدياد الحالات المرضية التي يستقبلها يومياً، أو نظراً لتغير الإدارة أو تغير مستوى التمريض.

فالمهم أن هناك عوامل متغيرة في الواقع الاجتماعي أصابت عنصراً أو أكثر من عناصر الظاهرة فأدت إلى ضعفها في حين بقيت العناصر الأخرى على قوتها.

فمثلاً عنصر الأطباء لم يتأثر، فالنظام التعليمي الذي ينتج أطباء مهرة ظل ثابتاً على الرغم من ضعف مستوى الخدمات الصحية الذي يقدم للمواطنين. وقد نجد الدليل على ذلك في أن العيادات الخاصة للأطباء، أو المستشفيات الخاصة ما زالت على حالها في تقديم خدمات صحية جيدة.

ومن ثم فإن البرلمان عند مناقشة قانون لتحسين الخدمات الصحية، أو سؤال أو استجواب، أو موضوع عام فإنه لن يكون معنياً بمناقشة أوضاع الأطباء، إنما سيركز نقاشاته على عنصر المستشفيات الذي أصابه الوهن والضعف، وسيعمل جاهداً على أن يقوى عنصر المستشفيات حتى يعود التوازن بينه وبين عنصر الأطباء أو غيره من العناصر الأخرى.

ولعل ذلك ما قصده ديكارت من قاعدة التحليل للظاهرة الاجتماعية، حيث قال: "إن حل أي معضلة مستعصية على الفهم والحل إنما يبدأ بتقسيمها إلى عناصرها المكونة لها أو إلى أكبر قدر من العناصر أو الأجزاء التي تدخل لها، وبقدر ما تدعو الحاجة إلى ذلك".

٤- الغرض من تجزئة أي ظاهرة في الدراسات والبحوث البرلمانية والتشريعية إلى العناصر المكونة لها هو فهم الإشكالية التي حدثت في عناصر الظاهرة. وفهم أي مشكلة أصابت العناصر يعني معرفة أسباب هذه المشكلة، أو ما هي المعطيات الاجتماعية التي أدت إلى هذه المشكلة، إلا أن الدراسات والبحوث البرلمانية لا تقف عند هذا الحد، حيث إن فهم المشكلة في البرلمان ليس غرضاً في ذاته وإنما قد يكون ذلك في الدراسات والبحوث الأكاديمية، وإنما هذا الفهم للمشكلة في البرلمان ما هو إلا وسيلة للبحث عن الحل المناسب وهذا ما سنتعرض له لاحقاً بالتفصيل في إطار المنهجيات البرلمانية.

إلا أنه بصفة أولية يمكن الاستفادة من التحليل الأولي لعناصر المشكلة في إطار ما يعرف بورقة العناصر البرلمانية التي قد تمثل أحد الخيارات المتاحة أمام الباحث لتطبيق المنهج الديكارتي في مرحلة جمع المعلومات عن الظاهرة.

• الخبير البرلماني

إمكاناتنا وقدراتنا الاستثمارية

• د. زيد بن محمد الرماني

إن من أهم الشروط المطلوبة لتشجيع الاستثمارات هي الأمان والاطمئنان قبل الربحية. فإذا كان الاستثمار سهلاً في بعض البلدان المتقدمة وبعيداً عن أيّ من الأخطار في جو من الأمان والاطمئنان وحسن المردود والسرية. فإنه قد يكون في بلاد أخرى معرضاً للخسارة أو المصادرة أو التأميم.

فبعد تجاوز مرحلة الادخار من حيث المبدأ وتكوين نواة مهمة سواء من حيث الحجم أو المضمون فإن من الطبيعي استثمار ما ادخرناه. إن المهم ليس الادخار فقط، بل الاستثمار وتطوير الاستثمار وتغيير الوضع حسب تطور الظروف، فالمتابعة أهم من الانطلاق والمحافظة أصعب من الحصول على المطلوب.

فبعدما أصبح لدينا ((رأس مال)) أو ((ثروة)) ولو قليلة نسبياً، نتيجة سياسة ادخار عقلانية أصبح لزاماً علينا أن نحافظ على تلك الادخارات لا بل أن نوجهها نحو الاستثمار، ولا يجوز أن نترك مدخراتنا جامدة من حيث نوعيتها أو قيمتها لأن النقود بصورة عامة، تسير نحو الذوبان وتفقد قوتها الشرائية وقيمتها تنخفض باستمرار.

إذن: فالمفروض أن ننتقل لمجال الاستثمار دون التوقف عند تنفيذ برنامج الادخار، وهذا يكون في إطار من التخطيط السليم بحيث نسير على خطين: الأول (الادخار المبرمج) والثاني (بدء الاستثمار).

أولاً: الاستثمار الزراعي: حيث يبدأ الاستثمار صغيراً. فمن البديهي القول إن له ثلاثة عناصر أساسية: رأس المال والخبرة والقدرة.

فرأس المال شيء بديهي، أما الخبرة فهي الأساس لاختيار الزراعة، وأما القدرة فهي في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها، لنقلب المال الذي استثمرناه من نقد إلى موارد زراعية تنتجها الأرض.

ثانياً: الاستثمار التجاري: إذ عندما نفكر بالتجارة فينبغي بداية أن نتساءل: هل يصبح الإنسان تاجراً أم يُولد تاجراً؟!.

فالحقيقة، أن من وُلد تاجراً له أفضلية هائلة على مَنْ يريد أن يتعلم، وأن يجتهد ليصبح تاجراً وبالتالي، فإن الذي يولد تاجراً سوف يكون سباقاً في تحقيق مشاريعه وزيادة أرباحه وينجح باستمرار حتى الفشل يمكن أن يجد له حلولاً فيقلبه إلى نجاح في بعض الحالات، ولذا قيل في بعض المأثور الشعبي: إنه تاجر ابن تاجر.

ثالثاً: الاستثمار الصناعي: في العلوم الاقتصادية توضع الصناعة في المرتبة الأولى، لأن مردودها يزيد بنسب هندسية، بينما في التجارة تكون الزيادة بنسب حسابية. أما الزراعة فإن زيادتها تكون بالجمع البسيط. فالأرض هي حدود الزراعة والأسعار تنخفض بشكل آلي كلما زاد المحصول، وفي التجارة هناك حركة رأس المال، أما الصناعة فيقوم المنتج من خلالها بتحويل مواد خام لجعلها استهلاكية.

رابعاً: الاستثمار العقاري: إن النشاط العقاري هو مقياس حرارة الاقتصاد بصورة عامة وكلما كان التطور العقاري جيداً كلما كان الاقتصاد أفضل. بَيْدَ أن قطاع العقار الذي يكاد يكون شبه مضمون يكون مردوده محدوداً جيداً، لأنه يتراوح بين ثلاثة إلى عشرة بالمائة في أفضل الاحتمالات. أما السكن العقاري فإنه يعتبر في الدول المتقدمة استثماراً ممتازاً يحمي رأس المال من التضخم وخاصة عندما تكون قوانين التأجير والاستثمار عادلة، فإن ما يوظفه المرء في العقار يعطيه دخلاً سنوياً حوالي 5%، ويضيف إلى رأسماله نفس نسبة التضخم السنوي إن لم يكن أكثر.

وهكذا نجد أن العقار هو أحسن الاستثمارات لعدة أسباب: أهمها أنه لا يخسر، ثم إنه يشكل قاعدة مجمدة لأموال كانت قد ذابت لو لم توظف فيه.

بعد هذه اللمحة السريعة عن القطاعات الأساسية للاستثمار، قد يبدو من الضروري تلخيص كل قطاع بعبارة تعطي فكرة واقعية عنه وتوجه خياراتنا، أو تحدد لنا وجهة سيرنا وتمكننا من التفضيل. فنقول إن: الزراعة = أرض وعضلات، والتجارة = مرونة ومال، والصناعة = اختصاص وسوق تصريف، والعقار = مال ونفس طويل.

فإذا شعرنا أن بإمكاننا ولوج إحدى هذه القطاعات أو أكثر من قطاع، وأننا نملك عناصره الأساسية فلنبدأ دراستنا ونحدد برامجنا ونضع الخطوط الأساسية للتنفيذ. وأما إذا كان القطاع المختار بعيداً عن إمكاناتنا وقدراتنا فالأفضل لنا أن نتحاشى المغامرة.

وحسب قول أحد التجار القدامى إن لم يكن من التجارة إلا الخسارة، فعدم التجارة هي التجارة. وهذا ينطبق بصورة خاصة عند جمود الأسواق وفي الأزمات.

قد يتساءل بعض الناس: لماذا لم تذكر السياحة في القطاعات الاستثمارية، وهي تشمل العديد من المراحل مثل الفنادق والمطاعم وتأجير السيارات إلى جانب المسابح والملاعب وسواها من أسباب الترفيه ؟.

الواقع أن هذا القطاع يمكن إدخاله ضمن بند الاستثمار الصناعي، حيث يتعاون فيه طرفان: مموِّل ومنفذ. وتبقى مشاريع السياحة ضمن بنود الاستثمار الصناعي.

أما جمع القطع الأثرية والأنتيكات وجمع الطوابع والعملات القديمة فالواقع أن هذه كلها نوع من التوظيف أكثر منها استثماراً، لأن المردود قد يكون آنياً.

يقول جعفر الجزّار في كتابه المتميز ((الادخار والاستثمار)) عن تلك الأنواع: في الواقع إنها نوع من الادخار الإجباري الذي قد يجني ثماره أولادنا وربما أحفادنا.

إذن: من المفروض أن نضيف إلى القطاعات الاستثمارية الأساسية من زراعة وتجارة وصناعة وعقار، قطاع الهوايات والاستثمار في الأسهم والسندات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة. وهناك الاستثمار في الأحجار الكريمة مثل الألماس واللؤلؤ والياقوت والزمرد. وكذا الاستثمار في العملات النادرة، ففي الأعوام الماضية زاد الاستثمار في العملات النادرة بشكل غير معقول، في حين كان الاستثمار في الذهب والفضة مربحاً. وبدلاً من شراء المعادن الثمينة للاستثمار قد يكون للمرأة كلمة عندما تختار الاستثمار في الأحجار الكريمة.

ختاماً أقول: إذا كان الادخار ممكناً سواء كان متحرراً أو مقيداً بأنظمة تسيطر فيها الدولة على المرافق العامة، فإن الاستثمار يكاد يكون مقصوراً على البلدان المتحررة اقتصادياً، أو بالأحرى حيث يكون للقطاع الخاص قوة وكيان.

• عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وزير الصحة: نسعى لتحقيق شعار «المريض أولاً»

د. عبدالله آل الشيخ: لجنة مشتركة تجتمع دورياً لتفعيل التعاون بين مجلس الشورى ووزارة الصحة

أوضح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - تصب دائماً في أن يكون المواطن السعودي محل الاهتمام وأن تقدم له أفضل الخدمات.

وأبدى معاليه في كلمته أثناء لقائه معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة بديوان وزارة الصحة خلال الزيارة التي قام بها وفد مجلس الشورى إلى مقر وزارة الصحة، سروره بما شاهده من برامج وخطط الوزارة للعشر سنوات القادمة، وما تحقق من إنجازات صحية، مرحباً بدعوة معالي الدكتور الربيعة التي تهدف إلى إطلاع المجلس على خطط وبرامج الوزارة، مفيدا أن مثل هذه الزيارات لا تغني عن مناقشة تقارير الجهات الحكومية بحضور مسؤوليها.

واقترح معاليه تشكيل لجنة مشتركة تجتمع دورياً كل ثلاثة أشهر وذلك لتفعيل أوجه التعاون بين مجلس الشورى ووزارة الصحة حيث رحب معالي الدكتور الربيعة بهذه البادرة الطيبة.

وأضاف معالي رئيس مجلس الشورى أنه تشرف بالمشاركة في حدثين مهمين يخصان وزارة الصحة في تفعيل برامجها أولها مسألة زراعة الرحم وكذلك برنامج الفحص قبل الزواج عندما تشرف بمقابلة خادم الحرمين الشريفين ووافق - حفظه الله - على البرنامج واشترط حينها أن لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وتعاليمها.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس الحضور بالخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة خلال الأعوام من ١٤٣١-١٤٤٠هـ والمشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة الذي يعمل على تحقيق مبادئ العدل والمساواة والشمولية في توزيع الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها والحصول عليها.

وثمن معالي وزير الصحة لمعالي رئيس مجلس الشورى ونائبه وأعضاء الوفد هذه البادرة الطيبة وتلبية دعوته، مؤكداً حرص الوزارة على بذل كافة الجهود واستثمار الدعم السخي من القيادة الرشيدة للقطاع الصحي للارتقاء بمستوى أدائه وتوفير الرعاية الصحية لأبناء هذا الوطن المعطاء.

ولفت الانتباه إلى سعي الوزارة في تحقيق شعار «المريض أولاً» حيث استحدثت الوزارة مؤخراً العديد من البرامج التي تهدف لخدمة المرضى وكسب رضاهم منها برنامج علاقات وحقوق المرضى وبرنامج الطب المنزلي وبرنامج إدارة الأسرة وغيرها، مضيفاً أن زيارة معالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس تأتي تأكيداً للتوجيهات السامية الكريمة بضرورة تكاتف جهود جميع القطاعات وتضافرها لخدمة المواطنين الكرام كما أنها تؤكد حرص الوزارة على الاستشارة بمرئيات أعضاء المجلس والاستنارة من خبراتهم وتجاربهم وبما يحقق تطلعات الجميع.

وأكد الدكتور الربيعة أن وزارة الصحة تمر حالياً بمرحلة كبيرة لإعادة الهيكلة حيث تم إعداد الخطة الإستراتيجية الصحية للسنوات العشر القادمة بعد دراسة مستفيضة، مشيراً إلى حرص الوزارة لكسب ثقة المواطن حيث تبنت شعار (المريض أولاً).

وبين أن الوزارة وضعت حلولاً عاجلة ومتوسطة وبعيدة المدى لمواجهة كافة التحديات كما تشهد حراكاً مستمراً لتطوير إداراتها وبرامجها المختلفة.

ثم أوضح مدير عام التخطيط الدكتور محمد باسليمان أهداف الوزارة وهي اعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة مع الاهتمام بالجانب البحثي والتعليمي وإرساء ثقافة العمل المؤسسي ورفع مستوى الجودة وقياس ومراقبة الأداء واستقطاب الكوادر المؤهلة وتنمية الموارد البشرية وتطوير الصحة الإلكترونية ونظم المعلومات والاستخدام الأمثل للموارد وتطبيقات اقتصاديات الرعاية الصحية ودراسة طرق تمويلها.

وقدم الوكيل المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش عرضاً لخطط وبرامج الطب الوقائي لمنع وفادة الأمراض والقضاء عليها، كما استعرض الوكيل للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم برامج وأنظمة وزارة الصحة لتطوير الخدمات الصحية والارتقاء بمستوى أداء مرافقها وتجويد الخدمات، وقدم مدير عام المشاريع والشؤون الهندسية المهندس أحمد البيز عرضاً لأبرز المشاريع الصحية التي تنفذها الوزارة وعددها (١٩٥) مشروعاً تشمل مدناً وأبراجاً طبية ومستشفيات تخصصية وعامة ومراكز متخصصة وإحلال البنية التحتية لبعض المستشفيات القديمة إضافة إلى (١٤١٤) مشروعاً لإنشاء مراكز للرعاية الصحية الأولية.

وفي ختام اللقاء جرى نقاش مفتوح والاستماع إلى مداخلات ومرئيات أعضاء مجلس الشورى وتم الإجابة على استفساراتهم.

رئيس مجلس الشورى يستقبل كبير الوزراء بجمهورية سنغافورة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي كبير الوزراء بجمهورية سنغافورة جوه تشوك تونج والوفد المرافق له.

وأكد معاليه متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية سنغافورة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السنغافوري.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى، بالإضافة آلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جهته أكد معالي كبير الوزراء بجمهورية سنغافورة جوه تشوك تونج أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

واطلع الضيف خلال جولته في المجلس على التجهيزات التقنية الحديثة في القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى، كما حضر معاليه جانباً من الجلسة التي عقدها المجلس في ذلك الوقت. وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة. حضر الاستقبال السفير السنغافوري لدى المملكة ونج كوك بون.

.. ويؤكد على أهمية التواصل بين جمعية قضاء ومجلس الشورى

أشاد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بأهداف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) المتمثلة في تطوير العلوم القضائية النظرية والتطبيقية، وتقديم الاستشارات والدراسات العلمية والتطبيقية في المجالات القضائية للقطاعات العامة والخاصة، مؤكداً أهمية تفعيل تواصل الجمعية مع مجلس الشورى ووزارة العدل والجهات المعنية الأقرب لتحقيق ما تصبو إليه.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها معاليه لمقر الجمعية في المعهد العالي للقضاء رافقه فيها معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل .

وكان في استقبالهما عميد المعهد العالي للقضاء رئيس مجلس إدارة جمعية (قضاء) الدكتور عبدالرحمن بن سلامه المزيني وأعضاء مجلس الإدارة والفريق التنفيذي بالجمعية.

بعد ذلك قدّم نائب رئيس الجمعية الدكتور عبدالله بن منصور الغفيلي نبذة تعريفية عن الجمعية ومشروعاتها وما حظيت به من اهتمام من معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمسؤولين فيها.

وقد عبر معالي مدير جامعة الأمام محمد بن سعود عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى ودعمه المعنوي والمادي للجمعيات الخيرية والمناشط التي تقوم بها الجامعة .

وفي نهاية الزيارة قدّمت الجمعية شهادة العضوية الشرفية لمعالي رئيس مجلس الشورى تقديراً لجهوده في المجال القضائي ولدعمه الأنشطة التي تسهم في تطوير مرفق القضاء، كما قدم معالي رئيس مجلس الشورى تبرعاً مالياً لدعم أعمال وأنشطة الجمعية تحقيقاً لأهدافها.

رئيس مجلس الدولة الصيني يبحث سبل تدعيم العلاقات الثنائية مع معالي رئيس المجلس بالرياض

استقبل دولة رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية وون جيباو معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك في قصر المؤتمرات بالرياض.

وجرى خلال الاستقبال بحث مجالات التعاون بين المملكة والصين فيما يتعلق بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الصيني وتفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية بينهما.

رئيس المجلس يبحث سبل تطوير التعليم العالي مع الدكتور أحمد السيف

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي نائب وزير التعليم العالي الدكتور أحمد بن محمد السيف.

وجرى خلال الاستقبال استعراض الموضوعات ذات الاهتمام بين مجلس الشورى ووزارة التعليم العالي، كما بحث اللقاء سبل تعزيز التعاون بين المجلس والوزارة فيما يتعلق باختصاصها، بما يخدم الهدف المنشود بارتقاء وتطور قطاع التعليم العالي ومخرجاته في المملكة.

حضر الاستقبال مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور خالد السلطان، ومدير جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله العثمان، ومدير جامعة الملك عبد العزيز الدكتور أسامة طيب.

نائب رئيس مجلس الشورى يبحث سبل تعزيز التعاون مع وفد برلماني أمريكي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري بمقر المجلس بالرياض، وفداً من أعضاء الكونغرس الأمريكي برئاسة ايريك كانثور زعيم الأغلبية بمجلس النواب الأمريكي.

وأكد معاليه عمق العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وبخاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني.

وقدم الجفري نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جهته أعرب رئيس الوفد الأمريكي ايريك كانثور عن سعادته وأعضاء الوفد بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى، مشيراً إلى العلاقات المتينة التي تربط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وجرى خلال الاستقبال بحث واستعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة والولايات المتحدة وسبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين إضافة إلى الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية في الوقت الراهن.

حضر اللقاء أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في مجلس الشورى برئاسة رئيس اللجنة المهندس أسامة كردي.

وقام وفد الكونغرس الأمريكي بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى وقاعة الجلسات اطلع خلالها على التجهيزات التقنية الحديثة بهما.

د. محمد الجفري يبحث دعم العلاقات الثنائية مع وزير الخارجية الأوكراني

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري ما تشهده العلاقات الثنائية بين المملكة وأوكرانيا من تنام مستمر في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما العلاقات على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه لوزير الخارجية الأوكراني كوستيانتين غريشينكو والوفد المرافق له بمقر المجلس.

من جانبه أشاد معالي وزير الخارجية الأوكراني بما تضمنته الميزانية من مؤشرات نمو تؤكد قوة ومتانة الاقتصاد السعودي ما مكنه من تحقيق مكانة اقتصادية لها تأثيرها العالمي، وتعكس الخطوات الحثيثة للحكومة السعودية للمضي نحو تحقيق تنمية مستدامة تركز فيها على المشاريع التنموية والاستثمار في التطوير الإنساني.

وقدم معالي النائب لوزير الخارجية الأوكراني نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وأبرز الاختصاصات والمهام التي يؤديها، وما يتمتع به من علاقات خارجية مع مختلف البرلمانات والمجالس في الدول الشقيقة والصديقة بجانب عضويته في كافة الاتحادات والمنتديات البرلمانية الدولية والقارية.

من جانبه، نوه وزير الخارجية الأوكراني، بالنتائج الإيجابية للزيارة الرسمية لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، إلى جمهورية أوكرانيا، ودورها في تعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين في شتى المجالات لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية.

وأكد على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين، وحرص بلاده على تنمية علاقاتها مع المملكة باعتبارها دولة مهمة ورائدة، تتمتع بثقل ومكانة سياسية واقتصادية فاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية، مثمناً الجهود الحثيثة التي تقوم بها المملكة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار بين شعوب المنطقة والعالم.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وبحث أوجه التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني، وسبل تعزيز وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم العمل المشترك البناء.

حضر الاستقبال سفير جمهورية أوكرانيا لدى المملكة بيترو كولوس.

معالي مساعد رئيس المجلس يستقبل أكاديميّيَن من جامعة ويلز البريطانية

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد في مكتبه بمقر المجلس، عميد الدراسات العليا في جامعة ويلز البريطانية البروفيسور مارتن أوكين، وأستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة ويلز البريطانية الدكتور عبدالرحمن الزعاقي.

وتم خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات خاصة ما يتعلق بسبل تعزيز العلاقات التعليمية بين البلدين، وتسهيل إجراءات قبول الطلاب السعوديين لمواصلة التعليم في جامعة ويلز.

ونوه البروفيسور أوكين خلال اللقاء بالنهضة التعليمة التي تشهدها المملكة العربية السعودية وبالمستوى المميز للطلاب السعوديين الذين يدرسون في الجامعات البريطانية وحرصهم على تحصيلهم العلمي.

بعد ذلك تجول عميد الدراسات العليا في جامعة ويلز البريطانية في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى وقاعة الجلسات اطلع خلالها على التجهيزات التقنية الحديثة بها.

في اجتماعين منفصلين بحضور محافظ التأمينات الاجتماعية ومدير معهد الإدارة

لجنة الإدارة والموارد البشرية تناقش استثمارات التأمينات ومشروع معهد الإدارة للتنظيم الشامل لأجهزة الدولة ومؤسساتها

عقدت لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى اجتماعاً برئاسة رئيسها الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان بمقر المجلس في الرياض، بحضور معالي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وكبار المسؤولين في المؤسسة. وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بتقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ، واستعرض أبرز ما تضمنه التقرير حول الوضع الراهن للمؤسسة وأهم الانجازات التي حققتها خلال فترة التقرير، وأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المؤسسة في أدائها لأعمالها، وأبرز المقترحات التي يمكن تبنيها لمعالجة تلك الصعوبات.

كما ناقش المجتمعون عدداً من المحاور منها ما يتعلق بالخطط والإستراتيجيات المستقبلية التي أعدتها فيما يتعلق باستثماراتها طويلة المدى، وإيراداتها من استثماراتها الخارجية في السندات والأسهم، والتوسع في مجالات الاستثمار داخل المملكة، والمشروعات الاستثمارية الحالية للمؤسسة في الداخل، وبرنامج المؤسسة للابتعاث الخارجي الذي يهدف إلى توفير الكفاءات البشرية في مجالات عمل المؤسسة واختصاصاتها في التمويل والتأمين والاستثمار بما يلبي حاجاتها ومتطلباتها لضمان توفير الكفاءات وتوطين الوظائف.

من جهة ثانية ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية في اجتماع آخر عقدته بمقر المجلس بحضور المدير العام لمعهد الإدارة العامة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي وعدد من مسؤولي المعهد، تقرير الأداء السنوي للمعهد للعام المالي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.

وتناول الاجتماع أبرز المحاور المتعلقة بالتقرير السنوي، التي تركزت حول أهم العقبات التي تواجه المعهد أمام أدائه لمهامه.

كما أجاب مسؤولو المعهد على استفسارات وملاحظات أعضاء اللجنة، فيما يتعلق بمشروع التنظيم الشامل لأجهزة ومؤسسات الدولة والجدول الزمني المخصص لتنفيذه، وأبرز الأهداف والمهام المتحققة لمركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية ومدى إمكانية استقلالية المركز وفقاً لقرار إنشائه، إضافة إلى أهداف مركز الأعمال في المعهد وماذا تحقق منها حتى الآن، وأبرز الحلول المناسبة التي من شأنها معالجة قلة الوظائف أمام مطالبة المعهد باستحداث وظائف جديدة، وأهم الموازنات التي تضمنها التقرير، بجانب إسهاماته في حل مشكلة السعودة.

لجنة الصداقة السعودية الألمانية تبحث تعزيز التعاون الثنائي والبرلماني مع سفير ألمانيا الاتحادية

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سالم بن علي القحطاني، اجتماعاً بمقر مجلس الشورى في الرياض مع سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة ديتر هالر.

وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية ألمانيا الاتحادية في شتى المجالات.

كما ناقش الجانبان سبل دعم وتعزيز التعاون والعمل الثنائي المشترك على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني بغرفتيه البوندستاغ والمجلس الفيدرالي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون البناء في شتى المجالات ويحقق مصالح الشعبين الصديقين .

يذكر أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية في مجلس الشورى تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

رقابة المحكمة الإدارية على القرارات الإدارية

• أ. زامل شبيب الركاض

تعتبر المحكمة الإدارية هيئة قضائية مستقلة عن القضاء العام وتختص بالرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية وضمانة أساسية لسلامة القرار الإداري من العيوب سواء من ناحية الاختصاص أو الشكل أو السبب أو بمخالفة النظم واللوائح أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، ولا يقتصر دور المحكمة الإدارية على الرقابة على القرارات الإدارية بل يشمل علاقة الأفراد والمؤسسات والشركات بالجهات الحكومية من خلال العلاقة التعاقدية.

وكما أسلفنا فإن المحكمة الإدارية تختص بالنظر في قضايا الفصل في المنازعات المتعلقة بالحقوق المقررة في أنظمة الخدمة المدنية والتقاعد لموظفي الدولة، وفي دعاوى إلغاء القرارات الإدارية والطعن في صحتها، وفي قضايا التعويض ضد الجهات الحكومية والأشخاص ذوي الشخصية المعنوية بسبب أعمالها، ومنازعات العقود التي تكون الحكومة أحد أطرافها، والقضايا التأديبية ضد موظفي الدولة، والقضايا الجزائية في جرائم الرشوة والتزوير ومباشرة الأموال العامة، وطلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية.

ورقابة المحكمة الإدارية قضائياً على القرارات الإدارية تعد من قبيل رقابة المشروعية وليست من قبيل رقابة الملاءمة، بمعنى أنها تختص بالنظر في القرار من حيث مشروعيته وخلوه من عيوب القرار الإداري سواء شكلية أو موضوعية من حيث صدوره من جهة مختصة من عدمها، والتأكد من عدم الانحراف بالسلطة والتعسف في استعمال الحق، أو مخالفته للأنظمة واللوائح السارية.

ونعتقد أن تطوير عمل المحكمة الإدارية القضائي يعتمد بشكل كبير على تعاون الجهات الإدارية في تطبيق الأنظمة واللوائح والتأكد من سلامة القرارات الإدارية من الواقع والنظام، فعلى سبيل المثال تتلقى المحكمة الإدارية سنوياً كماً هائلاً من قضايا الحقوق المقررة في أنظمة الخدمة المدنية والتقاعد نتيجة قيام بعض جهات الإدارة بعدم صرف بعض مستحقات الموظفين والمتقاعدين مما يضطرهم للجوء للقضاء الإداري رغم وضوح استحقاقهم لهذه البدلات والحقوق في النظام وقرار إنهاء الخدمة للمتقاعدين، مما يشكل عبئاً على المحكمة والمواطنين وفيهم الكبير والمريض، وهذه إشكالية يمكن معالجتها بقرار إداري أو مبدأ قضائي عام، بدلاً من الحاجة إلى حكم قضائي خاص لكل حالة.

ونخلص إلى أن تطوير أداء المحكمة الإدارية باعتبارها جهة رقابة قضائية على مشروعية أعمال الإدارة، يعتبر مطلباً أساسياً لإرساء مبادئ العدل وحماية الحقوق وإنصاف المظلومين، ولا يمكن تحميل المحكمة الإدارية وحدها هذا العبء الوطني دون التزام الجهات الإدارية فعلياً بمسؤوليتها تجاه المشاركة في تحقيق العدالة، وزيادة تفعيل دور الإدارات القانونية لضمان سلامة القرار الإداري ومطابقته للأنظمة واللوائح، وتطبيق مبدأ السوابق القضائية الإدارية، بدلاً من إرهاق كاهل المحكمة بالكثير من القضايا والأخطاء الإدارية التي أصبحت عبئاً حقيقياً يعيق القضاء الإداري عن أداء عمله بشكل أفضل نحو تحقيق العدل.

بعد موافقة مجلس الشورى عليها

اتفاقية مقر بين حكومة المملكة ورابـــــ

أصدر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين القرار رقم ٢٩٨ في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٠/٢١هـ بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية في ورابطة العالم الإسلامي -والتي تهدف لتنظيم العلاقة بينهما- الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٥/١١/٢١هـ، كما وافق المجلس على البروتوكول المتعلق بها. وننشر فيما يلي قرار المجلس والاتفاقية والبروتوكول المتعلق بها.

إن مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٠٢٧٠/ب وتاريخ ١٤٣٢/٨/٤هـ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الخارجية رقم ٣٢١١٩٧١٠/٢٣/٩٧ وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٧هـ، في شأن مشروع اتفاقية المقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي ومشروع البروتوكول الملحق بها.

وبعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية والبروتوكول المشار إليهما.

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٣٠) وتاريخ ١٤٣٢/٦/٧هـ، المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٥/٤٦) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٣٥) وتاريخ ١٤٣٢/٨/١٧هـ.

يقرر ما يلي:

١- الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٥/١١/٢١هـ، بالصيغة المرافقة.

٢- الموافقة على البروتوكول المتعلق باتفاقية المقر، الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٠هـ بالصيغة المرافقة.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء

تتمتع الرابطة بصفتها منظمة إسلامية ذات طابع دولي غير حكومي في أراضي المملكة بالشخصية القانونية الاعتبارية اللازمة لممارسة الاختصاصات المنوطة بها

الرقم: م/ ٦٠

التاريخ ١٤٣٢/١٠/٢٣هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤٥/٤٦) بتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٨) بتاريخ ١٤٣٢/١٠/٢١هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٥/١١/٢١هـ، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: الموافقة على البروتوكول الملحق باتفاقية المقر، الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٠هـ، بالصيغة المرافقة.

ثالثاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة – كل فيما يخصه- تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي

إن حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي رغبة منهما في تنظيم اتفاقية مقر للرابطة في مدينة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، قد اتفقتا على تنظيم العلاقة بينهما وفقاً لما يأتي:

المادة الأولى:

يقصد بالمصطلحات الواردة فيما يلي ما يقابلها من عبارات ما لم يرد نص يقضي بخلاف ذلك:

١) المملكة/ المملكة العربية السعودية.

٢) الرابطة: رابطة العالم الإسلامي وفروعها ومكاتبها والهيئات التابعة لها.

٣) النظام الأساسي: نظام رابطة العالم الإسلامي.

٤) المقر: مقر رابطة العالم الإسلامي.

٥) الأمين العام: الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي.

٦) وثائق الرابطة: السجلات، الرسائل، الوثائق والمحررات، المخطوطات، الصور الثابتة أو المتحركة، الأفلام والشرائط المسجلة التي تخص الرابطة أو في حوزتها.

٧) أعضاء مجالس الرابطة: أعضاء المجلس التأسيسي، المجلس الأعلى العالمي

ـــــطة العـــالم الإســلامي

تعقد اجتماعات الرابطة في حدود أنظمتها ولوائحها ويحق لها دعوة من تراه للمشاركة في أعمالها واجتماعاتها ولجانها الرسمية في حدود أهدافها المعلنة

للمساجد، المجمع الفقهي، هيئة الإعجاز العلمي، مؤسسة مكة المكرمة، وأعضاء ما ينشأ من هيئات أو وكالات لاحقة.

المادة الثانية:

تتمتع الرابطة بصفتها منظمة إسلامية ذات طابع دولي غير حكومي في أراضي المملكة بالشخصية القانونية الاعتبارية اللازمة لممارسة الاختصاصات المنوطة بها وتحقيق أهدافها وفقاً لنظامها الأساسي ويكون مقرها مدينة مكة المكرمة.

المادة الثالثة:

تطبق أنظمة المملكة داخل المقر وتكون الهيئات القضائية في المملكة هي المختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب في المقر والفصل فيها، وتتخذ حكومة المملكة الإجراءات المناسبة التي تكفل صيانة حقوق الرابطة في المقر واحتفاظها به.

تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بأن تكون مخاطباتها في دولة المقر من خلال أمينها العام

المادة الرابعة:

أ) تعقد اجتماعات الرابطة في حدود أنظمتها ولوائحها ويحق لها دعوة من تراه للمشاركة في أعمالها واجتماعاتها ولجانها الرسمية في حدود أهدافها المعلنة ولها استقدام من تراه وفق الأنظمة المعمول بها في دولة المقر.

ب) لا يجوز للرابطة المشاركة في مؤسسات أو أعمال أو لجان حكومية أو غير حكومية داخل المملكة.

المادة الخامسة:

تقدم حكومة المملكة التسهيلات المناسبة للرابطة كي تتمكن من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها ويكون لها السلطة الكاملة في وضع النظم والقواعد التي يعمل بها داخل المقر وكذلك تقرير الشروط اللازمة وتهيئة الظروف الملائمة لأداء أعمالها في حدود نظامها الأساسي.

المادة السادسة:

للرابطة حق فتح الحسابات بأي عملة والاحتفاظ بالمبالغ والعملات الأجنبية من أي نوع، كما يحق للرابطة قبول الإعانات والهبات النقدية والعينية.

المادة السابعة:

يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون وأعضاء المجالس والمستشارون والخبراء المؤقتون والدائمون من غير السعوديين بالحصانات الوظيفية اللازمة أثناء قيامهم بأداء وظائفهم.

المادة الثامنة:

تتمتع الرابطة بمعاملة مماثلة لتلك التي تعامل بها حكومة المملكة المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأفضليات وفئات الأجور والرسوم على البرقيات والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، على أن لا يجوز للرابطة استعمال وسائل الاتصال اللاسلكية بما في ذلك الشبكات اللاسلكية والموجة القصيرة إلا بموافقة حكومة المملكة.

المادة التاسعة:

يعفى الأمين العام والأمناء المساعدون وأعضاء مجالس الرابطة والموظفون والخبراء والمستشارون المؤقتون والدائمون من أي ضريبة على المرتبات والمكافآت التي يتقاضونها من الأمانة العامة.

المادة العاشرة:

تعفى أموال الرابطة من الضرائب ومن دفع الرسوم الجمركية على ما تستورده أو تصدره من مواد أو أدوات خاصة باستعمالها الرسمي، ولا يجوز لها بيع ما استوردته من مواد أو أدوات معفاة من الرسوم الجمركية إلا بموافقة حكومة المملكة.

المادة الحادية عشرة:

لا يجوز أن تكون أموال الرابطة الثابتة والمنقولة ووثائقها محلاً لإجراءات الحجز أو الاستيلاء أو المصادرة إلا بحكم قضائي، وفي حالة حل المنظمة تؤول ملكية أموالها الثابتة إلى دولة المقر.

المادة الثانية عشرة:

يلتزم موظفو الرابطة والخبراء التابعون لها ومن في حكمهم باحترام الأنظمة والتقاليد والعادات المعمول بها داخل المملكة طوال فترة إقامتهم، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو القيام بأي نشاط غير ما أوفدوا من أجله بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة:

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية باتخاذ ما تراه المملكة مناسباً من تدابير لحماية أمنها أو نظامها العام.

المادة الرابعة عشرة:

تعد هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ إبلاغ المملكة للرابطة باستيفاء الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية وتم التوقيع عليها في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٤٢٥/١١/٢١هـ.

•••

بروتوكول ملحق باتفاقية المقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ورابطة العالم الإسلامي

إن حكومة المملكة العربية السعودية (يشار إليها فيما بعد بدولة المقر) ورابطة العالم الإسلامي انطلاقاً من اتفاقية المقر المبرمة بينهما، ورغبة منهما في أن تتمكن رابطة العالم الإسلامي والمؤسسات والهيئات التابعة لها- ومنها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية- من أداء أعمالها وفق ما هو منصوص عليه في نظمها الأساسية، وأخذاً في الاعتبار جميع الإجراءات التي تتخذها دولة المقر للمحافظة على أمنها ونظامها العام، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى:

تعمل الجهة المختصة في دولة المقر على تمكين الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها ومنها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية من تحويل الأموال اللازمة لجميع الإعانات والمستحقات والالتزامات المترتبة عليها قبل تاريخ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، وفقاً لما يلي:

أ- على الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها التعاقد مع أحد المكاتب المحاسبية المعتمدة، لتولي حظر الإعانات والالتزامات الخاصة بها ومكاتبها وفروعها والهيئات التابعة لها، بحسب طبيعة كل من (رواتب وأجور ومصاريف إدارية وتشغيلية وعقود وخلافه) وبعث تقرير مفصل بذلك – كل على حدة وبحسب طبيعة كل استحقاق

تتمتع الرابطة بمعاملة مماثلة لتلك التي تعامل بها حكومة المملكة المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأفضليات

يتضمن المبالغ الإجمالية لتلك الاستحقاقات- إلى الجهة المختصة في دولة المقر، على أن يكون التقرير مصدقاً من المكتب المحاسبي ومن الرابطة بعد تصديقه من المؤسسة أو الهيئة المعنية التابعة للرابطة.

ب- تدرس الجهة المختصة في دولة المقر وتراجع تلك الاستحقاقات والإعانات المضمنة في التقرير المصدق عليه من قبل المكتب المحاسبي ومن قبل الرابطة بعد تصديقه من المؤسسة أو الهيئة المعنية التابعة للرابطة فإن لم تكن هناك أي ملحوظة تتخذ الجهة المختصة الإجراءات اللازمة حيال التوجيه بالسماح بتحويل المبالغ من حساب الرابطة أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها إلى الحسابات المعنية كما وردت في تقرير المكتب المحاسبي، على أن تودع مباشرة في الحسابات البنكية الخاصة بالمستفيدين، كل على حدة.

المادة الثانية:

للرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها تحويل الأموال اللازمة لجميع الإعانات والمستحقات والالتزامات المترتبة عليها بعد تاريخ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، وذلك وفقاً لما يلي:

أ- تحول الأموال الخاصة بالمستحقات والالتزامات مباشرة من الحساب الرئيس للرابطة أو المؤسسات والهيئات التابعة لها في دولة المقر، إلى الحسابات العائدة لكل مستفيد كل على حدة، ويشمل ذلك (الموظفين، والمقاولين، والشركات، وخلافه).

ب- تحول أموال الإعانات مباشرة من الحساب الرئيس للرابطة أو المؤسسات والهيئات التابعة لها في دولة المقر، إلى حسابات الجهات المرخص لها فقط من السلطات المعنية، سواء في داخل دولة المقر أو خارجها.

ج- تحول مبالغ المصاريف التشغيلية للمكاتب والمراكز والبرامج المرخصة خارج دولة المقر مباشرة من الحساب الرئيس للرابطة أو المؤسسات والهيئات التابعة لها في دولة المقر، إلى حسابات تلك المكاتب والمراكز المرخص لها بالعمل باسم الرابطة أو هيئاتها ومؤسساتها في الدول المستضيفة، وذلك وفق ميزانية نصف سنوية تزود بها الجهة المختصة في دولة المقر.

د- على الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها ألا تحول أي مبلغ لمديري الفروع في الخارج أو العاملين فيها للتصرف بها باسم الفرع، باستثناء ما يحول لهم من رواتب شهرية خاصة بهم فقط.

هـ - على الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها عدم استخدام أي شخص (طبيعي أو اعتباري) أو حساب بنكي شخصي داخل دولة المقر لتحويل أو نقل أي مال خارج دولة المقر.

المادة الثالثة:

على الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها تعيين مكتب محاسبي معتمد لها، للقيام بإعداد تقرير سنوي مفصل توضح فيه جميع إعاناتها ومصاريفها التشغيلية وبرامجها والتزاماتها المالية والمبالغ المحولة والمستندات المتعلقة بها، وتزود الجهة المختصة في دولة المقر في نهاية كل عام مالي بنسخة من هذا التقرير، على أن تكون النسخة مصدقة من قبل المكتب المحاسبي ومن قبل الرابطة بعد تصديقها من المؤسسة أو الهيئة المعنية التابعة للرابطة.

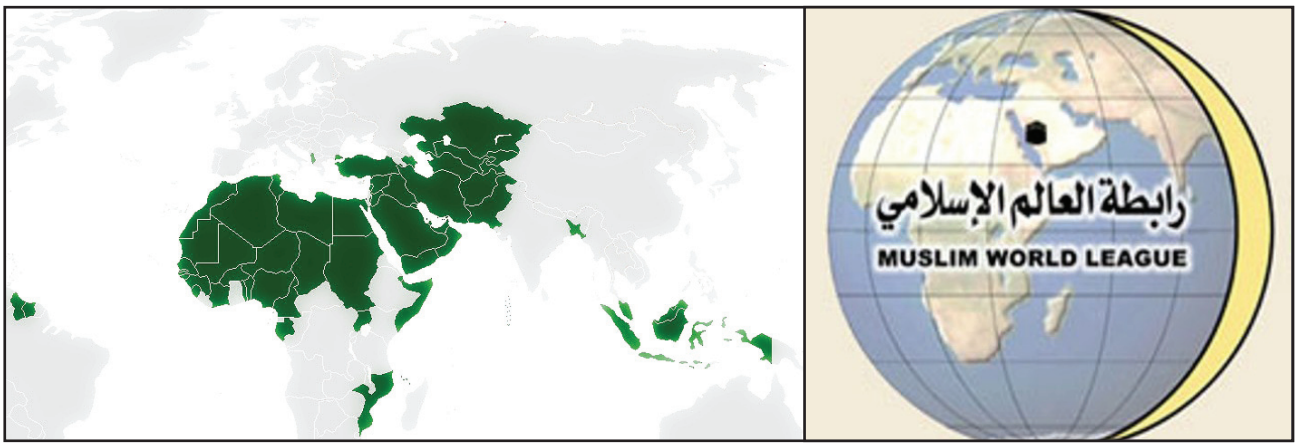

لا تتحمل دولة المقر أي مسؤولية قانونية حيال التصرفات والأعمال التي تقوم بها الرابطة أو المؤسسات أو الهيئات أو المكاتب التابعة لها أو العاملون فيها

المادة الرابعة:

تلتزم الرابطة بما يلي:

أ- الحصول على موافقة رسمية صريحة من دولة المقر عند افتتاح فروع للمؤسسات والهيئات التابعة لها في دولة المقر أو لممارسة أنشطتها.

ب- تصحيح أوضاع مكاتب فروع المؤسسات والهيئات التابعة لها في دولة المقر التي تتطلب ذلك، مع وقف أنشطتها إلى حين استكمال إجراءات التصحيح.

المادة الخامسة:

تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بأن تعمل مكاتبها والهيئات والمؤسسات التابعة لها في الخارج من خلال التراخيص النظامية الصادرة من السلطات المعنية لممارسة نشاطاتها في البلد المستضيف.

المادة السادسة:

على الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها التنسيق مع الجهة المختصة في دولة المقر قبل اختيار شاغلي منصب مدير مكتب فرع فأعلى في داخل دولة المقر، وكذلك جميع المرشحين من مواطني دولة المقر للعمل في فروعها أو مكاتبها في الخارج.

المادة السابعة:

تعمل الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها على أن تكون أسماؤها – باللغتين العربية والإنجليزية- في جميع الدول موحدة، وألا يكون هناك تعدد أو اختلاف بينها من دولة إلى أخرى أو من لغة إلى أخرى.

المادة الثامنة:

تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بما يلي:

أ- متابعة وتطبيق ما يصدر من إجراءات وتعليمات دولية أو من دولة المقر تتعلق بالعمل الخيري ومكافحة الإرهاب وتمويله.

ب- التأكد من أن جميع تعاملاتها تتم مع جهات مرخص لها، سواء داخل دولة المقر أو خارجها.

المادة التاسعة:

أ- يقتصر تقديم المساعدات المالية أو العينية- من الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها – على الجهات المرخص لها فقط، سواء في داخل المقر أو خارجها.

ب- تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بألا تجمع التبرعات داخل دولة المقر من خلال صناديق جمع التبرعات النقدية أو العينية أو غير ذلك، وعليها الاكتفاء فقط بقبول الأوقاف والهبات والإعانات النقدية أو العينية، على أن يكون تسلمها بإيصال رسمي إذا كان في مقر الرابطة أو أحد مكاتبها أو المؤسسات والهيئات التابعة لها، أو إيداعها في الحساب البنكي الخاص بها فقط، على أن يوضح عند الإيداع أن الغرض هو هبة أو إعانة أو وقف.

ج- تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بالحصول على موافقة من الجهة المختصة في دولة المقر قبل إدخال أو استقبال أي هبة أو إعانة أو تبرع من الخارج إلى دولة المقر.

المادة العاشرة:

تلتزم الرابطة والمؤسسات والهيئات التابعة لها بأن تكون مخاطباتها للجهات الحكومية في دولة المقر من خلال أمينها العام (الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي) على أن يكون ذلك فقط عبر وزارة الخارجية في دولة المقر.

المادة الحادية عشرة:

أ- في حالة إخلال الرابطة أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها – ومنها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية- أو العاملين فيها أو الممثلين لها، بالأحكام الواردة في هذا البروتوكول، فعلى الجهات المختصة أن تطبق في حقهم الأنظمة والتعليمات السارية في دولة المقر.

ب- لا تتحمل دولة المقر أي مسؤولية قانونية حيال التصرفات والأعمال التي تقوم بها الرابطة أو المؤسسات أو الهيئات أو المكاتب التابعة لها أو العاملون فيها أو الممثلون لها.

المادة الثانية عشر:

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ إبلاغ دولة المقر للرابطة باستيفاء الإجراءات النظامية اللازمة للموافقة عليه.

حرر هذا البروتوكول من نسختين أصليتين باللغة العربية، ووقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٠هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٥م.

عن حكومة المملكة العربية السعودية	عن رابطة العالم الإسلامي
د. نزار بن عبيد مدني	د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي
وزير الدولة للشؤون الخارجية	أمين عام الرابطة

اقتراح باستثمار مؤسسة التقاعد نسبة محددة من راتب الموظف بإقرار منه ليستفيد من أرباحها في تحسين مستواه المعيشي

اقترح المواطن عبدالعزيز العساف استثمار مبالغ تستقطع من الموظفين لصالح المؤسسة العامة للتقاعد على أن يحصلوا على جزء من أرباح ذلك الاستثمار لتعم الفائدة على الجميع وجاء اقتراحه في عريضة أرسلها إلى مجلس الشورى قال فيها: تقوم كل جهة حكومية مدنية كانت أو عسكرية بصرف راتب موظفيها مخصوم منه نسبة ٩٪، وتقوم هذه النسبة بتأمين الموظف ما بعد التقاعد من راتب ثابت.

وخلال العشر سنوات الأخيرة وبشكل ملاحظ تقوم مصلحة التقاعد باستثمار هذه الأموال في المشاريع الحكومية الضخمة التي تدر أرباحاً وفي الشركات والبنوك وبنسبة ٥٪ على الأكثر، وهذه الطريقة ممتازة جداً وعبقرية، لما لها من أثر جيد على اقتصاد الدولة ومساهمته في التنمية، واقتراحي يقوم على هذا الأساس وهو أن تقوم كل جهة حكومية المدنية منها والعسكرية وبدراسة من قبل مجلس الشورى باستقطاع نسبة معينة تحدد من قبل مجلس الشورى وبشرط موافقة الموظف وبإقرار منه على هذا الاستقطاع، وهدف هذا الاستقطاع نفس هدف استثمار مصلحة التقاعد في النسبة المقطوعة الرئيسية من الموظف الحكومي، ولكن باختلاف بسيط أن نسبة ٩٪ التي تأخذها الدولة بشكل مؤقت وتقوم باستثمارها من غير أن يستفيد الموظف من هذه الاستثمارات بشكل مباشر من توزيع أرباح أو غيره، فإن النسبة التي يقوم الموظف باستثمارها تعود عليه بالفائدة من أرباح واكتفاء ذاتي قانوني، وطبعاً في نفس الوقت مصلحة التقاعد لها أتعابها، حالها كحال الصناديق الاستثمارية في البنوك أو أي طريقة يجدها مجلس الشورى مناسبة، وهذه الطريقة تجعل من راتب الموظف التقاعدي مناسباً ويجد مبلغاً مالياً كبيراً ومجزياً في حال تقاعده، وأيضاً يقوم الموظف بالمساهمة في تنمية اقتصاد الدولة وتخفيف الحمل على ميزانية الدولة لو أرادت تنفيذ مشاريع ضخمة وكبيرة.

نشكر لكم سعيكم الحثيث في نهضة الوطن في شتى المجالات الاقتصادية والعلمية وغيرها والحمد الله .
أنتشر في بلادنا داء يفتك بالمجتمعات ويدفعه إلى طرف الانزلاق إذا لم نتداركه وهو داء البطالة .
وزاد هذا الداء في فترة كثر فيها الغلاء فزاد الضرر على المجتمع .
ولا يخفى أن البطالة سبباً رئيسياً في زيادة السرقات والجرائم والزنا لعجزهم عن طريق المباح .
وأحب المشاركة في حل هذه المشكلة بعرض بعض الطرق التي أرى انها سهلة التطبيق مقارنة مع نفعها الكبير الذي أتوقعه والله أعلم .

اقتراح للقضاء على السيارات الخربة الملقاة في الشوارع

رفع المواطن فيصل هنود البلادي عريضة لمجلس الشورى تحدث فيها عن وجود الكثير من السيارات الملقاة والمهملة في الشوارع مما يسبب أضراراً وأخطاراً متعددة، واقترح حلاً لذلك أورده فيما يلي، حيث قال: من الملاحظ أن هناك تكدساً كبيراً للسيارات الخربة في الشوارع الأمر الذي أدى إلى عرقلة المرور وتلوث البيئة وخاصة في المدن الصناعية والورش والأحياء ويعود الأمر إلى أن كثيراً من الإخوة المقيمين يشتري أكثر من سيارة وكل ما خربت رماها في إحدى الشوارع وخاصة السيارات القديمة لذا أقترح أن يصدر تشريع أو نظام مروري سواء للسعوديين أو المقيمين على حد سواء حسب التالي:

١- تحديد عدد السيارات للمقيمين للشخص سيارة واحدة وإذا استدعى الأمر حصوله على سيارة أخرى فتضاعف رسوم النقل والتجديد.

٢- ربط تجديد الإقامة ونقل الكفالة والخروج والعودة بتجديد الاستمارة حتى يحد من رمي السيارات في الشوارع فيضطر إما لبيعها لشخص آخر أو بيعها كخردة.

٣- منع تجديد استمارات السيارات التي موديلها قبل ١٩٩٥ إلا بعد فحصها من قبل إدارة المرور وليس من قبل الفحص الدوري.

٤- تسهيل إجراءات تسليم السيارات إلى ورش التشليح والخردة.

٥- قصر استخدام السيارات على العمالة المهرة والمهندسين وحاملي الدرجات العلمية الجامعية على الأقل.

موضوع العريضة (تحديد المطلوب): الترقيات في سلم الموظفين العام

الرسالة: ارجو من الاعضاء الكرام مناقشة ترقيات موظفي السلم العام حيث ان الترقيات تتأخر كثيرا وان حصلت الترقيه تكون في متطقة اخرى وهذا هو الفرس تأمل ايجاد حل لهذا الموضوع والحل سهل جدا وهو التحويل من مراتب الى مستويات اسوه بالكادر الصحي والتعليمي

هل سبق أن تقدمت إلى المجلس بعريضة؟ في حال الإجابة بنعم يرجى إدخال رقم العريضة وموضوعها:--لا--

هل سبق أن تقدمت إلى أي جهة أخرى حول هذا الموضوع؟:--لا--

في عرائض المواطنين للمجلس

طلب تعديل نظام الترقيات ومميزات خاصة للمتقاعدين في قروض الصندوق العقاري

رفع عدد من المواطنين عدة عرائض لمجلس الشورى اختلفت فيها طلباتهم فمنهم من طلب دراسة تعديل نظام الترقيات للوظائف الحكومية من نظام المراتب إلى نظام المستويات، ومنهم من طلب تفضيلاً للمتقاعدين في منح قروض بنك التنمية العقارية ومنهم من قدم ملاحظات رأى أن يدرسها المجلس للتعديل على نظام الشركات.

المواطن معيض سليمان القرني قدم عريضة للمجلس يتحدث فيها عن وضعه الأسري وكذلك عن تقدمه لصندوق التنمية العقاري للحصول على قرض لبناء منزل يجمعه وأسرته وخاصة أنه متقاعد، ويطلب الاهتمام بالمتقاعدين اذا تقدموا للصندوق لطلب قروض. أما المواطن علي بن مريع القحطاني فقدم عريضة حول نفس موضوع الصندوق العقاري وتساءل عن تأخير الإعلان عن أرقام المقبولين لهذا العام.

المواطن سعود الظفيري تحدث في عريضته التي رفعها للمجلس عن الترقيات لموظفي الحكومة وطلب من المجلس مناقشة ذلك وقال: أرجو من الأعضاء الكرام مناقشة ترقيات موظفي السلم العام حيث أن الترقيات تتأخر كثيراً وعند الترقية تجدها في منطقة أخرى، وهذا هو مربط الفرس. نأمل إيجاد حل لهذا الموضوع. واقترح الظفيري حلا يرى أنه مناسب وهو أن يتم التحويل من نظام المراتب إلى المستويات أسوة بالكادر الصحي والتعليمي.

المواطن عبدالقادر عبدالله الصبحي رفع عريضة للمجلس طلب فيها رفع ما أسماه بالظلم الواقع عليه وإعادة راتبه المتأخر مع تعويضه عن الضرر الذي يرى أنه وقع عليه. وقال الصبحي في عريضته: أفيدكم أنني فصلت من عملي فصلاً تعسفياً بدون إنذار أول ولا ثان حيث كنت في شدة المرض مما تسبب في غيابي عن العمل، وحصولي على أجازة ولكن جهة عملي التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لم تراع ذلك، ولا خدمتي التي بلغت ثلاثة عشر عاماً حيث اعتبروني متغيباً عن العمل وقاموا بفصلي كما ذكرت برغم أن والدي كان على اتصال بهم وقت مرضي.

ورفع المواطن مفلح رداد العنزي عريضة للمجلس يطلب فيها دراسة تعديل نظام احتساب الخدمات حيث أن لديه خدمة سابقة بحرس الحدود والزراعة لمدة ٩ سنوات وتم تحصيل المبلغ وتصفيته وعند طلب إرجاع المبلغ قال إنهم أفادوا بعدم وجود نظام يجيز ذلك. المواطن جنيدل الجنيدل تحدث في عريضته عن النهضة التي تشهدها البلاد وحذر من خطر البطالة التي تدفع الكثير من الشباب إلى القيام بأعمال غير مسؤولة ويعود الضرر دائما على المجتمع وعليهم أنفسهم كذلك. حامد الجريد أبدى ملحوظاته على محطات الوقود التي تقع على الطرق السريعة ووصفها بأنها لا تواكب التقدم الذي تعيشه المملكة وطالب باستبدالها بأخرى متطورة لتقدم خدماتها بشكل جيد للمسافرين. عماد بن صالح الخراشي قدم في عريضته للمجلس اقتراحات عدة يرى أن يدرسها المجلس فيما يتعلق بنظام الشركات حيث اقترح تضمين نظام الشركات موادً تعالج فكرة الشركات غير الربحية، وقال: لا يخفى على أحد توجه عدد من مؤسسات الدولة ورجال الأعمال نحو فكرة الشركات غير الربحية، ولكني لمست وجود فراغ تنظيمي في موضوع تمتع الوقف بشخصية اعتبارية نظامية يحق لها التملك والاستثمار. وطالب الخراشي إضافة نوع جديد للشركات غير الربحية خاصة مع وجود صور وتطبيقات عملية في بعض الدول تعالج هذا الفراغ.

تشكيل لجنة للنظر في الديون الخاصة للأفراد وعقوبة لبيع الدخان والتنباك بدون رخصة

قامت المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه- على مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتطبيقاتها، واستنارت بها منهجاً وسلوكاً. وكان من الأولويات التي عني بها الملك المؤسس إنشاء مجلس الشورى للاستنارة برأي أعضائه في الشؤون الداخلية للبلاد مما يحقق شمولية القرار وتوسيع دائرته في صورة تطبيقية لهدي الشريعة الإسلامية. في هذا الباب نستجلي ذاكرة مجلس الشورى باستعراض قراراته الأولى التي تمثل البداية لبناء مجتمع مدني إسلامي.

إعفاء ورق طباعة الكتب العلمية من الرسوم

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٣٩٦ في ١٣٥٢/١/١٩هـ والمشتملة على موضوع الورق الوارد للمطبعة السلفية وكيفية تعريفه، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر فيما جاء بخطاب رئيس قسم التفتيش بوزارة المالية في هذا الشأن قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- أن قرار مجلس الشورى عدد ٦٦٢ في ١٣ ذو القعدة ١٣٥٠هـ المقترن بالتصديق العالي بعدد ٥٠٠١ في ١٣٥١/٦/٢٨هـ يقضي بضرورة إعفاء الورق الخاص بطبع الكتب العلمية الوارد إلى المطابع من الرسوم الجمركية وعلى هذا فكل ما يرد من الورق إلى المطابع يكون تابعاً للرسم الجمركي إلا ما يستعمل في طبع الكتب العلمية فإنه معفى من الرسم الجمركي.

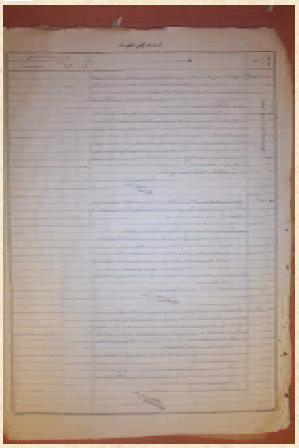

٢- أما مراقبة ما يرد من الورق للمطابع لمعرفة ما كان منه تابعاً للرسم الجمركي وما كان معفي من الرسم فهو من قبل المالية طبق الأوامر والتعليمات المبلغة لها في هذا الشأن.

تشكيل لجنة للنظر في الديون الخاصة للأفراد

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٢٨٨ في ١٣٥٢/١/١٤هـ المشتملة على ما يأتي: ١- عريضة تقدم بها عباس حسين مؤمنة لوزارة الداخلية في ٢٣ ذو القعدة خلاصتها أن بذمته لمحمد نور ملائكة مبلغ ٩٢٠ جنية وقد اتفق معه على أن يسدد هذا الدين في أربعة سنين وكان ذلك الاتفاق بالمحكمة الشرعية الكبرى وقد عجز عن السداد لعدم ورود حجاج له ونظراً لي أن له ديوناً بجاوه تربو على الدين الذي عليه وغالبها مسجل لدى حكومة ذلك الطرف بموجب سندات، وحيث أن محمد نور ملائكة يريد إضراره بحجزه عن السفر إلا بموجب كفيل مالي يقدمه له وهو لا يستطيع ذلك يسترحم الأمر بالسماح له بالسفر على أن يستعد لأن يعرض لدائنه جميع السندات العائدة له المسجلة رسمياً وله أن يختار منها ما شاء بقدر دينه وتجري الإحالة رسمياً منه.

٢- عريضة من محمد نور ملائكة خلاصتها أن ما ذكره عباس مؤمنة مناف للحقيقة من جهة أن له ديون بمبلغ ٢٤١٧٨ جاوة والحقيقة أن السندات بمبلغ ١٨ ألف جاوة وهي التي كانت محجوزة عن محمد نور ملائكة ثم سلمت لعباس مؤمنة على أن الاتفاقية التي وقعت بينهما بالمحكمة الشرعية على أن يقوم بتسديد الدين على أربعة أقساط في كل سنة قسط واحد وأنه قد استلم من هذه الديون عن طريق الحوالة وعن طريق المعاونة ولم يسدد من دينه شيء ويريد هضم حقوقه بلا مسوغ ويسترحم عدم السماح له بالسفر إلا بعد تقديم كفيل مالي معتبر أو رهن كاف في الموضوع ويمكن للحكومة ما دان أنه يستند على سندات تحتوي على مبالغ تزيد على الدين الذي عليه أن يستلم منه هذه السندات ويسلمها لقنصل هولندا وهو بدوره يقدمها لحكومة جاوي لتحصيلها من أربابها وتحويلها للقنصل المذكور بمكة ودفعها تأميناً للحقوق.

٣- صدور الأمر من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بأنه قد جرى الاطلاع على قرار المجلس رقم ٤ في ١٣٥٢/١/٦هـ بصدد الديون وسيجري اللازم بصدده فقط: ما هو رأي المجلس في سفر عباس مؤمنة إلى جاوة وأمثاله ما دام في سفره مصلحة عامة بتوريد الحجاج.

وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- بالنظر إلى أن عباس مؤمنة قد عجز عن دفع ما هو مقسط عليه لمحمد نور ملائكة كما يظهر في الأوراق المرفوقة أن لديه سندات تحتوي على مبالغ تزيد عن ما هو بذمته لمحمد نور ملائكه وقد صادق خصمه على بعض هذه السندات والذي يراه المجلس في الموضوع أن تقوم الدوائر المختصة باستلام السندات المذكورة وتوديعها للقنصلية الهولندية في جدة وهي بدورها تقوم بمخابرة حكومتها في هذا الشأن واستحصال المبالغ المدرجة في السندات وتسليمها للجهات المختصة هنا لتسديد الدين الذي على عباس مؤمنة لمحمد نور ملائكة وتسليمه الباقي.

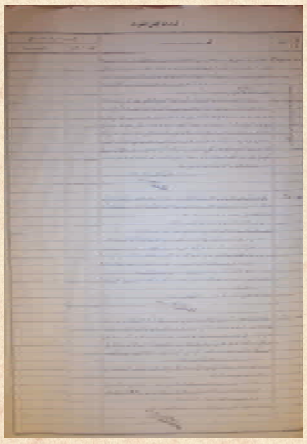

٢- ويسمح لعباس مؤمنة بالسفر على أن تجري معاملة سفره عن الطرق الأصولية المنصوص في نظام سفر مشايخ الجاوي وأن ينبه عليه بالحضور إلى مكة في

الأوقات التي اعتاد زملاؤه مشايخ الجاوي العودة فيها من أرض جاوي.

٣- ويكلف عباس مؤمنة قبل سفره بتقديم وكيل عن طريق مشيخة الجاوي يكون مسؤولاً عن حجز ما يخص المديون في المقرر على كل حاج يرد باسمه مدة غيابه.

٤- أما وضع قاعدة عامة تشمل عموم المديونين من مشايخ الجاوي فقد سبق أن اتخذ المجلس قراراً بعدد ٤ وتاريخ ٨ محرم ١٣٥٢هـ في شأن الديون العمومية بين الأفراد ورفعه للمقام العالي واقترن بالتصديق العالي بعدد ٢٨٨ في ١٤ محرم وتشكلت لجنة خاصة لذلك وبها عضوان من مجلس الشورى فالذي يراه المجلس أن يعهد إلى تلك اللجنة أمر وضع القاعدة المذكورة.

غرامة وسجن لبيع الدخان بدون رخصة

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٣٩٣ في ١٣٥٢/١/١٩هـ والمشتملة على ما يأتي: ١- أن مفتش عموم الجمارك يطلب وضع مادة في نظام البندرول (العلامات الدالة على سداد الضريبة)، يحدد بها الجزاء الذي يجب أن يوضع على من يتعاطى بيع الدخان والتنباك وورق السيجارة بدون رخصة رسمية بمقدار ضعفي رسم الرخصة المقررة، وبالسجن للمخالف من أسبوع واحد إلى شهر واحد، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

(أولاً) الموافقة على تحديد جزاء لمن يتجرأ على بيع الدخان والتنباك وورق السيجارة بدون أخذ الرخصة الرسمية التي تخوله ذلك، على أساس الاكتفاء بمضاعفة مقرر الرخصة على المخالف أو بالسجن لمدة لا تزيد عن أسبوع في حال عجز المخالف عن الدفع. على أنه بعد انتهاء مدة الحبس يجب أن يتحصل منه رسم الرخصة حسب المقرر فقط.

(ثانياً) في حالة الموافقة على هذا القرار يجري درج مادة بهذا المعنى في نظام البندرول. وعلى هذا حصل التوقيع.

لجنة ديون الأفراد لجنة مؤقتة

اطلع مجلس الشورى على مذكرة وزارة الداخلية رقم ٧٣ في ١٣٥٢/١/١٦هـ، الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم٥٠٢ في ١٣٥٢/١/٢٢هـ، المتضمن أن مجلس الشورى لم يبين في قراره المتخذ بشأن لجنة النظر في الديون بين الأفراد، أسس العضوية والمكان الذي ستجتمع فيه هذه اللجنة وكيفية حضور مندوب المجلس التجاري، وهل هو ملزم بالإقامة هنا مدة النظر في هذا الشأن والحضور من جدة في أوقات الجلسات التي ستقرر حسب سير العمل، كما لم تحدد مصاريف السفرية في هذه الحالة. وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق فُهم من فحوى مذكرة وزارة الداخلية أن هذه الوزارة قد اعتبرت اللجنة لجنة دائمة خاصة للنظر في قضايا

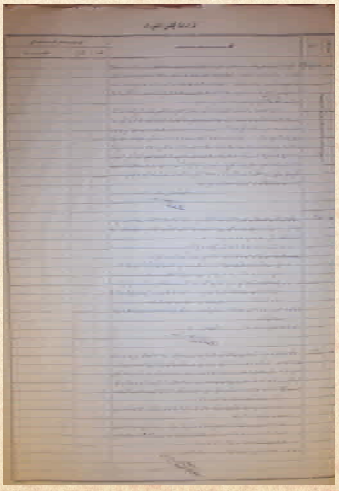

الديون، على حين أن تشكيلها إنما هو تمهيدي خاص بدرس الموضوع وتهيئة ما يحصل أن يكون ممهداً للوصول إلى سن تعليمات مخصوصة في الموضوع المنوه عنه، ويعهد بتلك التعليمات إلى اللجنة المزمع إحداثها بعدئذ. لذلك لا يرى المجلس ما يستوجب تداول الرأي فيها من ناحية مدة إقامة مندوب التجارة. وأما المصاريف السفرية فلها نظام مخصوص ويشمل مندوب التجارة ما يشمل غيره في هذا الصدد وأما موضوع تعيين اسمي عضوي المجلس فقد سبق أن رشح المجلس الذوات المراد اشتراكهم في هذه اللجنة من قبل المجلس ورفع بذلك قراراً للمقام العالي بعدد ١٥ وتاريخ ٨ محرم ١٣٥٢هـ، وأما تعيين المكان الذي ستجتمع فيه هذه اللجنة فهو بنظر الحكومة. وعلى هذا حصل التوقيع.

من رجال الشورى

فؤاد رضا (١٣٣١هـ-١٤٢١هـ)

فؤاد بن علي رضا، ولد بمكة المكرمة عام ١٣٣١هـ.

تلقى تعليمه الابتدائي بالمدرسة الفخرية، ثم بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، بعدها التحق بالمعهد الإسلامي السعودي في عهد مديره العلامة الشيخ بهجت البيطار، عامي ١٣٤٥هـ- ١٣٤٦هـ، كما تلقى علومه الدينية على يد بعض علماء المسجد الحرام.

التحق بالخدمة الحكومية بوظيفة محرر (ناسخاً) بمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٤٩/٦/٢٤هـ، ثم مأمور اضبارات، في ١٣٤٩/٥/١٥هـ، مساعد الكاتب الأول في ١٣٥٠/٤/٤هـ، سكرتير ثاني في ١٣٥٧/٤/١٨هـ، سكرتير أول في ١٣٦٦/٦/٧هـ، عين عضواً بمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٧٢/٣/٢٠هـ - ١٤٠٤هـ، إضافة إلى عضويته بالمجلس، عين رئيساً للجنة تدقيق الصحف والمطبوعات، ورئيساً للجنة تخطيط وتوزيع الأراضي الحكومية بمكة المكرمة، وعضواً بجمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين، وعضواً بالمجلس الإداري الأعلى لدور الأيتام، وغير ذلك.

له العديد من المقالات المتناثرة في الصحف المحلية، وبعض القطع الشعرية الصغيرة، وسلسلة بحوث شهرية نشرت تباعاً في مجلة المنهل اعتباراً من عام ١٣٦٦-١٣٦٨هـ، صدر له كتاب بعنوان: "الأمثال الشعبية في أم القرى وما حولها" عام ١٤١٥هـ.

مكان وتاريخ الوفاة:

توفي بمدينة جدة مساء يوم الخميس الموافق ١٤٢١/١٠/٢٣هـ، وصلي عليه في المسجد الحرام، ودفن بمقابر المعلاة بمكة المكرمة.

حكاية تعييني في مجلس الشورى

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

يبدو من السابق لأوانه أن أتحدث عن حكايتي الواسعة في مجلس الشورى، بسبب حداثة تشرفي بالعمل فيه، ولأن المدة التي مرت قضيتها في المجلس حوالي ثلاث سنوات فقط. وهي مدة غير كافية لسبر التجربة وللمة شذرات الحكاية، ولكنني سأتحدث فقط عن بداية تلك الحكاية.

هاتفني عصر يوم من شهر صفر ١٤٣٠هـ معالي الأخ خالد التويجري وأبلغني بأسلوبه الماتع بأنه للتو وقّع خادم الحرمين الشريفين قراراً بتعييني عضواً في مجلس الشورى. والصدق أنني لم أتوقع التعيين. وليس هذا تواضعاً مني، ولكنني كنت حديث الرجوع من سنة تفرغ علمي قضيت مُعظمه في بعض الجامعات الأمريكية، وكُنت أُعد نفسي لنشر بحوث أنجزتها في تلك السنة، بالإضافة إلى اهتمامي بتقديم الخطة المعرفية الجديدة التي أزمع اقتراحها على قسم التاريخ بجامعة الملك سعود.

لاشك أن العمل في مجلس الشورى يختلف عن عملي السابق في جامعة الملك سعود، ولكنه اختلاف تنوع وثراء لا اختلاف تضاد أو تقاطع. وقد تأقلمت سريعاً مع العمل البرلماني، خصوصاً بعد تسميتي عضواً في لجنة الشؤون الخارجية. وهي لجنة تشتمل على العمل السياسي والدبلوماسي وما يلحق بهما من أعمال وزارة الخارجية. وقد وجدت نفسي في اللجنة لأن خلفيتي العلمية قريبة من الجو المعرفي المطلوب في أعمال اللجنة. فقد كتبت أطروحتي العلمية عن: النظرية الإقليمية regional theory ودرسّت مقررات في مستوى البكالوريوس لصيقة بعملي الجديد مثل: مقرر التاريخ الدبلوماسي ومقرر التاريخ السياسي. وترأست لجاناً تحاورية كثيرة في أوروبا وأمريكا. وكان من صميم عملي في تلك البعثات التحاورية قدر واسع من العمل السياسي والدبلوماسي. وكذلك نشرت بحوثاً ومقالات في عمودي شبه الأسبوعي: حديث الأربعاء في جريدة الرياض. لهذا كله لم أشعر بالغربة عندما جلست مع زملاء أقدم مني في لجنة الشؤون الخارجية.

لقد كان لدي أفكار توفرت نتيجة ثقافتي وعملي في البعثات التحاورية رغبت في تقديمها إلى لجنة الشؤون الخارجية، ولكنني رأيت التريث حتى أرى طبيعة المسؤولية والعمل في اللجنة. وفوجئت في أول اجتماع لها أن اختارني الزملاء نائباً لرئيسها الدكتور طلال ضاحي آنذاك. وقد عرضت عليه أفكاري النظرية فقال لي بأسلوبه الهادئ إن الوقت مبكر جداً لتقديم مقترحات من هذا النوع. والآن وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات وأنا عضو في مجلس الشورى وعضو في لجنة الشؤون الخارجية أشعر أنني قادر على مضاعفة عطائي، واقتراح أفكار جديدة. هذا كله مع ذكريات عن العمل ستجد طريقها للنشر في هذه الزاوية أو في كتاب مستقل في قابل أيامي.

كثيرٌ من قليل..

برسالة SMS تساهم بكفالة الأيتام

مبلغ ١٠ ريالات قليل ، ولكنه عند الله كثير..

يمكن أن تساهم بكفالة أبناء إنسان عبر إرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم 5055

STC الاتصالات السعودية | موبايلي mobily | zain

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

مصرف الراجحي	١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض	٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١
مجموعة ساميا المالية	٩٩٠٧٠٠ ٤٧٥٨	بنك ساب	٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢
البنك العربي الوطني	٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠	بنك البلاد	٩٩٩٣٣٣٣١١١١٠٠٠٥
البنك الأهلي التجاري	٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠		
البنك السعودي الفرنسي	٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣		
البنك السعودي الهولندي	٠٣٣١٧٨١٠٠٠٠٥		

للتبرع والزكاة عبر حسابات الجمعية المصرفية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرعات
مصرف الراجحي	SA17 8000 0203 6080 1003 3442
بنك الرياض	SA71 2000 0002 0102 0173 9901
البنك الاهلي التجاري	SA14 1000 0023 0116 8000 0106
مجموعة ساب المالية	SA08 4500 0000 0012 0735 6001
البنك السعودي الهولندي	SA14 5000 0000 0330 5642 0420
البنك العربي الوطني	SA45 3040 0108 0026 5000 0011
البنك السعودي الفرنسي	SA56 5500 0000 0502 5040 0114
مجموعة سامبا المالية	SA31 4000 0000 0000 0119 0229
بنك البلاد	SA16 1500 0999 3000 0194 0002
مصرف الإنماء	SA31 0500 0068 2001 8380 0000

كما يمكنكم المساهمة من خلال إرسال رسالة من جوالك إلى الرقم:

5050

جمعية الأطفال المعوقين

www.dca.org.sa

800 124 1118